المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

مشروع قانون المالية لسنة 2024

تقرير حول المقاصة

تقرير حول المقاصة

الفهـــرس

مقدمة	1
الفصل الأول: تطور السوق الدولية للمواد المدعمة	4
I.1. سوق النفط	4
I.1.1.التجارة الدولية للنفط	4
I.1.1.1. الطلب العالمي على النفط	4
I.1.1.2. العرض العالمي للنفط	5
I.1.1.3. المبادلات العالمية للنفط	6
I.1.2. تطور الأسعار العالمية للمنتجات البترولية	8
I.2.1.1. تطور الأسعار العالمية للنفط الخام	8
I.2.2.1. تطور الأسعار العالمية للمنتجات البترولية السائلة	11
I.2. سوق غاز البترول المسال	12
I.2.1.التجارة الدولية لغاز البترول المسال	13
I.2.1.1. الطلب العالمي على غاز البترول المسال	13
I.2.1.2. العرض العالمي لغاز البترول المسال	15
I.2.1.3. المبادلات العالمية لغاز البترول المسال	16
I.2.2. تطور الأسعار العالمية لغاز البوتان	18
I.3. سوق السكر	22
I.3.1. التجارة الخارجية لمادة السكر	23
I.3.1.1. الإنتاج والاستهلاك العالميين للسكر	23
I.3.1.2. المبادلات العالمية للسكر	25
I.3.2. تطور الأسعار العالمية للسكر الخام	26
I.4. سوق الحبوب	28
I.4.1. التجارة الخارجية للحبوب	28
I.4.1.1. الإنتاج والاستهلاك العالميين للحبوب	28
I.4.1.2. المبادلات التجارية و المخزونات العالمية للحبوب	30
I.4.2. تطور الأسعار العالمية للقمح اللين	32

الفصل الثاني : تطور نفقات المقاصة الخاصة بالمواد المدعمة 34

II.1. دعم سعر غاز البوتان 34

II.1.1. تطور الدعم الأحادي لغاز البوتان 34

II.1.2. الواردات و الاستهلاك الوطني لغاز البوتان 35

II.1.3. وضعية نفقات دعم غاز البوتان 38

II.2. دعم سعر السكر 40

II.2.1. الاستهلاك والإنتاج الوطنيين للسكر الأبيض 40

II.2.2. الواردات من السكر الخام 43

II.2.3. وضعية نفقات دعم السكر 43

II.3. دعم سعر القمح اللين ودقيق القمح اللين 46

II.3.1. الإنتاج الوطني و تحصيل الحبوب 47

II.3.2. واردات الحبوب 49

II.3.3. الصناعات التحويلية للحبوب 53

II.3.4. وضعية نفقات دعم القمح اللين والدقيق الوطني للقمح اللين 53

II.4. التدابير المتخذة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين برسم سنة 2023 54

II.4.1. مواصلة دعم المواد المدعمة 54

II.4.2. مواصلة تفعيل نظام دعم واردات القمح اللين 54

II.4.3. دعم قطاع النقل الطرقي 56

II.5. توقعات تكلفة المقاصة عند متم شهر غشت 2022 و الاعتمادات المفتوحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024 56

II.5.1. توقعات تكلفة المقاصة برسم الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023 56

II.5.2. الاعتمادات المفتوحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024 56

مقدمة

شهدت السوق الدولية للمواد المدعمة انخفاضا ملحوظا خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2023، مقارنة بسنة 2022. فقد ساهم استمرار تشديد السياسات النقدية للبنوك المركزية لمكافحة ارتفاع مستويات التضخم، وتباطؤ النمو الاقتصادي الناجم عن هذا الأخير، في التراجع الهام لأسعار الشحن البحري والأسعار العالمية لغالبية المواد الخام.

وبذلك، عادت سلاسل التوريد العالمية، تدريجيا، إلى ايقاعها المعتاد بالتوازي مع الانخفاض التدريجي للتضخم، والتراجع النسبي لمستوى أسعار النفط والمنتجات الغذائية، مقارنة بالمستويات التاريخية المسجلة برسم السنة الماضية. و تجدر الإشارة إلى أن الأسعار المذكورة لا تزال مرتفعة مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة.

بناءَ على ذلك، فقد تراوحت أسعار النفط الخام برنت، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، بين 71,8 دولار للبرميل و 88,1 دولار للبرميل، بمتوسط قدره 80,6 دولار للبرميل، أي بانخفاض بنسبة 23% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

بالنسبة لغاز البوتان، تراوحت أسعاره، وفقا للصيغة المغربية، خلال الفترة المذكورة بين 349 و755 دولاراً للطن، بمتوسط قدره 540 دولاراً للطن، مما يشير إلى انخفاض بنسبة 32% مقارنة مع الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2022.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الانخفاضات عرفت تراجعا إثر تقلص مخزونات النفط العالمية، بفعل تقليل إنتاج أوبك+ ابتداء من ماي 2023، في سياق تزايد الطلب العالمي الذي قد يصل، وفقًا للوكالة الدولية للطاقة، إلى مستوى قياسي خلال السنة الحالية. ونتيجة لذلك، انخرطت أسعار النفط الخام وغاز البوتان، من جديد، في منحى تصاعدي لتبلغ توالياً، في 15 شتنبر 2023، 94,6 دولاراً للبرميل و 574 دولاراً للطن.

أما بالنسبة للمنتجات البترولية السائلة، فإن أسعارها لا تزال مرتفعة بالمقارنة مع مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19، ولكنها انخفضت خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023 بما يقارب 25% للغازوال و 18% للبنزين مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022.

أما أسعار المواد الغذائية المدعمة، فقد شهدت تطورات متباينة. فقد سجلت أسعار القمح اللين تراجعًا كبيراً على الصعيد الدولي، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، مقارنة مع المستويات القياسية العالية التي تم تسجيلها خلال سنة 2022، حيث بلغ متوسط سعره 278 دولاراً للطن، أي بانخفاض بنسبة 27% على أساس سنوي. يمكن تفسير هذا الوضع بوجود إمدادات كبيرة نتيجة لوفرة المخزونات العالمية من هذه المادة، واستمرار مبادرة البحر الأسود التي سهلت التصدير من أوكرانيا إلى غاية يوليوز 2023.

فيما يتعلق بأسعار السكر الخام، فقد شهدت ارتفاعًا حادًا حيث بلغ متوسطها 542 دولارًا للطن خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، أي بزيادة بنسبة 23% مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية. و يُعزى هذا الارتفاع إلى توقعات تراجع العرض نتيجة للظروف المناخية الجافة وغير الملائمة، خاصة في الهند والتايلاند، مما أدى إلى انخفاض المردود و الإنتاج مقارنة بالأهداف المحددة، في مقابل تزايد الطلب على الواردات. و فرضت الهند، كونها ثاني أكبر منتج ومصدر للسكر في العالم، حدًا أدنى على المصانع لتصدير السكر من أجل تلبية أفضل لاحتياجات السوق المحلي. إضافة إلى ذلك، يتجه المنتجون الرئيسيون للسكر نحو إنتاج الإيثانول من فائض قصب السكر على حساب استخدام السكر للاستهلاك المحلي.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تحقيق استقرار الأسعار المحلية للمواد الأساسية الموجهة للاستهلاك على الرغم من تقلب أسعارها عالمياً، تواصل الحكومة اتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى دعم القدرة الشرائية للمواطنين خلال سنة 2023.

فيما يتعلق بغاز البوتان، فقد بلغ الدعم المتوسط للقنينة من فئة 12 كيلوغرام حوالي 68 درهمًا خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2023، مما يمثل انخفاضًا بنسبة 31% مقارنة بالمستوى التاريخي الذي تم تسجيله خلال نفس الفترة من سنة 2022، ومجهودا إضافيا يقدر ب 34% (3 مليارات درهم إضافية) مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2021. ونتيجة لذلك، شهدت تكلفة دعم غاز البوتان، خلال الفترة المذكورة، انخفاضًا بنسبة 28% مقارنة مع السنة الماضية لتصل إلى ما يقارب 11,4 مليار درهم.

فيما يخص مادة السكر، قامت الحكومة بالمحافظة على نفس نظام دعم استهلاك السكر المكرر مع رفع الدعم الجزافي، منذ 14 أبريل 2023، من 2,847 إلى 3,572 درهمًا للكيلوغرام. و تأتي هذه الزيادة في أعقاب إعادة تقييم أسعار شراء محاصيل النباتات السكرية، لتشجيع الفلاحين على إنعاش الإنتاج المحلي للسكر الأبيض، وذلك في إطار تحقيق الهدف الوطني الرئيسي الرامي إلي ضمان السيادة والأمن الغذائيين. و عليه، قد ترتفع تكلفة دعم استهلاك السكر المكرر، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، إلى 2,66 مليار درهم، بزيادة 14% مقارنة مع السنة الماضية.

بالنسبة للسكر الخام، فقد شهد متوسط الدعم الجزافي عند الاستيراد تطوراً نوعيًا على الرغم من رفع السعر المستهدف للواردات نتيجة لإعادة تقييم أسعار شراء محاصيل النباتات السكرية .فقد ارتفع متوسط الدعم المذكور، برسم الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، إلى 1.987 درهمًا للطن، بزيادة تجاوزت 37% مقارنة مع السنة الماضية. وبناءً على ذلك، فقد بلغت التكلفة الإضافية لاستيراد السكر الخام، خلال نفس الفترة، 1.220 مليون درهم، بزيادة نسبتها 54% مقارنة بالسنة الماضية. ونتيجة لذلك، فقد بلغت التكلفة الإجمالية المتعلقة بدعم السكر (الأبيض و الخام) ما يقارب مبلغ 3,88 مليار درهم برسم الفترة المذكورة، بزيادة نسبتها 24% بالمقارنة مع ذات الفترة من السنة الماضية.

أما بخصوص الدقيق الوطني للقمح اللين، تواصل الحكومة نظام دعم حصة الدقيق الوطني للقمح اللين التي تبلغ 6,26 مليون قنطار بدعم أحادي يناهز 143,375 درهما للقنطار، وذلك بالتوازي مع الإجراءات المتخذة لتثمين الإنتاج المحلي (تغطية تكاليف التخزين والمستودعات) بما يقارب 880 مليون درهم خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023.

أما بالنسبة للقمح اللين، و نظرًا لعجز الإنتاج المحلي، برسم الموسم الحالي، بسبب الجفاف واستمرار تجاوز سعر الاستيراد لهذا المنتوج للسعر المستهدف، فقد استمرت الحكومة في منح دعم لاستيراد القمح اللين، بالإضافة إلى وقف استيفاء الرسوم الجمركية على الاستيراد خلال سنة 2023، وذلك لضمان تأمين احتياجات السوق المحلي بهذا المنتوج وتثبيت سعر الخبز عند 1,20 درهم وكذا أسعار الدقيق.

ونتيجة لذلك، بلغت المنحة الجزافية عند الاستيراد متوسطًا قدره 62 درهمًا للقنطار خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، مسجلة بذلك انخفاضا ب 63% مقارنة بالسنة الماضية. وبذلك، تراجع دعم استيراد القمح اللين بنسبة 67% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022. وبالتالي، يمكن أن تصل التكلفة الإجمالية المتعلقة بدعم القمح المستورد والدقيق الوطني من القمح اللين إلى مبلغ 3,2 مليار درهم خلال نفس الفترة، أي بانخفاض 60% مقارنة مع السنة الماضية.

و بالنسبة للمحروقات، نظرا إلى أن متوسط أسعار الغازوال والبنزين، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، لا زال يتجاوز المستويات المسجلة ما قبل الجائحة، تواصل الحكومة تقديم الدعم الاستثنائي لقطاع النقل الطرقي، برسم سنة 2023، من أجل ضمان استقرار أسعار نقل الأشخاص والبضائع. وبلغت قيمة الدعم المخصص لهذا الغرض مليار درهم خلال هذه الفترة، أي بانخفاض 64 % مقارنة بالسنة الماضية وذلك نظرًا لتراجع الأسعار العالمية للغازوال والبنزين بنسب تصل إلى 25% و18% ،على التوالي، خلال نفس الفترة.

و عليه، يمكن أن تشهد تكلفة الدعم المتوقعة ، بما في ذلك دعم النقل الطرقي، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، انخفاضًا يقارب 34% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022.

علاوة على ذلك، وفي إطار التقيد بالتوجهات الاستراتيجية لمشروع تعميم الحماية الاجتماعية الرامية إلى صرف التعويضات العائلية من أجل استهداف أفضل للفئات المحتاجة، فمن المقرر مواصلة رفع الدعم، تدريجيًا، عن المواد المدعمة المتبقية.

وهكذا، وباعتماد مقاربة تدريجية، تم تخصيص مبلغ قدره 16,357 مليار درهم، في إطار مشروع قانون المالية برسم سنة 2024، لمواصلة دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني من القمح اللين.

الفصل الأول : تطور السوق الدولية للمواد المدعمة

1.I. سوق النفط

لا يزال التوتر و التقلب يطبعان، باستمرار، سوق النفط الخام، وذلك نتيجة للمخاوف المتواصلة، المتعلقة بتوازن العرض والطلب العالميين. وتؤثر القرارات المتخذة، أساسًا من قبل الدول المنتجة، فيما يخص كميات الإنتاج، وصادرات النفط، وتطور تدفقات التجارة العالمية، بشكل كبير على الأسعار الدولية لهذه المادة الاستراتيجية، مما ينعكس على أثمان المنتجات والخدمات المحلية ومعدلات التضخم.

1.1.I. التجارة الدولية للنفط

1.1.1.I. الطلب العالمي على النفط

نما الاستهلاك العالمي للنفط، خلال سنة 2022، بمقدار 2,9 مليون برميل يوميا ليبلغ 99,6 مليون برميل يوميا، وهي زيادة أقل من تلك المسجلة بين سنتي 2020 و2021. كما ظل الاستهلاك أقل بنسبة 0.7% من مستويات سنة 2019.

وعلى المستوى الإقليمي، ارتفع الطلب في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 1,4 مليون برميل في اليوم، وطلب الدول غير الأعضاء في هذه المنظمة ب 1,5 مليون برميل في اليوم. وتعزى معظم هذه الزيادات إلى ارتفاع استهلاك وقود الطائرات والبنزين. ويأتي معظم النمو من الكيروسين (0,9 مليون برميل يوميا) والديزل و الغازوال (0,7 مليون برميل يوميا).

وتجاوز العرض الطلب بأكثر من مليون برميل يوميا، خلال الربع الأخير من سنة 2022، وذلك على الرغم من انخفاض أهداف إنتاج منظمة أوبك+ واضطرابات العرض الأمريكي نتيجة العواصف الشتوية. وأدى الطقس المعتدل، بالإضافة إلى انخفاض النشاط الصناعي، إلى تراجع الطلب على النفط في أوروبا. كما قلّ الطلب أيضًا نتيجة عمليات الإغلاق التي فُرضت في الصين لمكافحة جائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى العواصف الثلجية الشتوية التي عطلت السفر لقضاء العطلات في كل من الولايات المتحدة وكندا. وعليه، تقلص الطلب على النفط، خلال الربع الأخير من سنة 2022، بشكل كبير بمقدار 910 ألف برميل يوميا على أساس سنوي في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبشكل استثنائي قدره 130 ألف برميل يوميا على أساس سنوي في الصين.

بالنسبة للربع الأول من سنة 2023، انخفض الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 390 مليون برميل يوميًا على أساس سنوي، لكن انتعاش الصين القوي أدى إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط إلى 100,4 مليون برميل يوميًا، وهو ما يزيد بمقدار 810 ألف برميل يوميًا عن مستويات السنة السابقة.

استمر انتعاش الاقتصاد الصيني بشكل متصل، حيث وصل الطلب على النفط إلى مستوى قياسي بلغ 16,3 مليون برميل يوميا في شهر أبريل . ويُلاحَظ أن معظم نمو الطلب على النفط، خلال هذه السنة، يأتي من الدول غير

الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في حين لا يزال الطلب داخل هذه المنظمة متواضعا، بسبب التباطؤ الحالي للصناعة التحويلية.

ووفقًا لأحدث تقرير صادر عن وكالة الطاقة الدولية، في شهر شتنبر 2023، فمن المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط بمقدار 2,2 مليون برميل يوميًا خلال سنة 2023، ليصل إلى ما مجموعه 101,8 مليون برميل يوميًا. ويعزى هذه الارتفاع، أساسا، إلى انتعاش استهلاك الصين، والطلب المتزايد على وقود الطائرات، وزيادة الحاجة إلى المواد الأولية البتروكيماوية.

إلا أنه من المرتقب أن ينخفض نمو الطلب، خلال سنة 2024، إلى مليون برميل في اليوم، ليصل، بالتالي، استهلاك النفط العالمي إلى 102,8 مليون برميل في اليوم. وستكون الزيادة المقدرة ب 990 ألف برميل يوميًا مدفوعة، بشكل رئيسي، بارتفاع الطلب على النافطا وغاز البترول المسال، خاصة في الصين. وفي نفس الوقت، من المحتمل ملاحظة انخفاض هيكلي في استخدام وقود النقل البري في الأسواق الرئيسية، مما يشير إلى تغير في عادات استهلاك الطاقة.

2.1.1.I. العرض العالمي للنفط

قدر ارتفاع الإنتاج العالمي للنفط، خلال سنة 2022، بنحو 3,8 مليون برميل يوميا على أساس سنوي، إذ استحوذ تحالف أوبك+ على أكثر من 60 % من هذا النمو. ومن بين الدول، سجّلت المملكة العربية السعودية زيادة كبيرة بلغت 1,18 مليون برميل يوميًا، بينما شهدت الولايات المتحدة أيضًا ارتفاعًا كبيرًا بمقدار 1,09 مليون برميل يوميًا. وفي المقابل، عرفت نيجيريا تراجعا ملحوظًا للإنتاج، حيث سجّلت انخفاضًا يبلغ 184 ألف برميل يوميًا، بينما شهدت ليبيا نقصا للإنتاج بمقدار 181 ألف برميل يوميًا.

واجهت إمدادات النفط، في معظم فترات الربع الأول من سنة 2023 ، تباطؤًا كبيرًا لنمو الطلب في الاقتصادات المتقدمة. وأعلنت منظمة أوبك، في 3 أبريل 2023، عن خطط لخفض إنتاج النفط الخام بمقدار 1,2 مليون برميل يوميا حتى نهاية سنة 2023. وقد تم اتخاذ هذا القرار لعدة أسباب، فمن ناحية، قصد تخفيف الضغط على الأسعار نتيجة الاضطرابات المالية التي حدثت في منتصف شهر مارس الماضي، ومن ناحية أخرى، من أجل الحد من نمو مخزونات النفط العالمية. ونتيجة لذلك، تقلص الفارق بين العرض والطلب، خلال الربع الثاني، إلى 750 ألف برميل يوميا، مقارنة بـ 1,98 مليون برميل يوميا على أساس ربع سنوي.

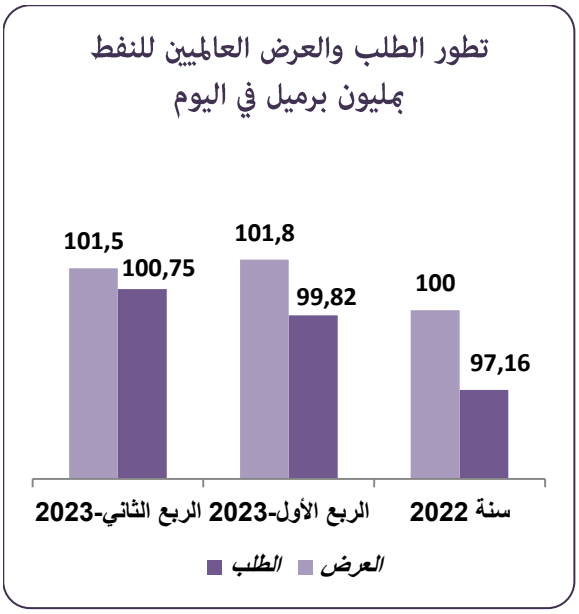

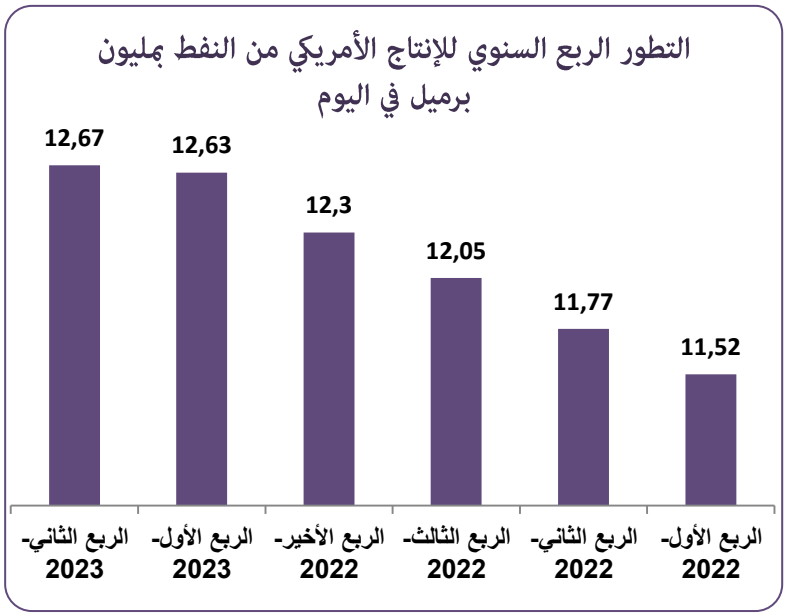

المصدر: وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية

واصلت الولايات المتحدة، باعتبارها أكبر منتج للنفط في العالم، زيادة إنتاجها منذ سنة 2022. ووفقًا لتقرير شهر غشت الصادر عن الوكالة الحكومية لمعلومات الطاقة، بلغ إنتاج الولايات المتحدة 12,76 مليون برميل يومياً، خلال الربع الثاني من سنة 2023، ليتجاوز بذلك الرقم القياسي السابق البالغ 12,3 مليون برميل في اليوم المسجل في سنة 2019.

كما سجلت الاحتياطيات النفطية العالمية، خلال النصف الثاني من سنة 2023، تراجعاً كبيراً، حيث بلغت أدنى مستوى لها منذ 13 شهراً في غشت 2023. وجاء هذا الانخفاض في أعقاب فصل الصيف، الذي تميز بطلب قوي على النفط.

وسيؤدي قرار تمديد تخفيض إنتاج السعودية وروسيا حتى نهاية السنة، بحسب المعلومات المقدمة من طرف وكالة الطاقة الدولية، إلى عجز كبير في سوق النفط، وسيستمر هذا العجز حتى الربع الأخير من سنة 2023. وتجدر الإشارة، أن العرض العالمي قد يشهد، خلال سنة 2024، ارتفاعا قدره 1,5 مليون برميل يومياً، ويعزى ذلك أساسًا إلى زيادة الإنتاج في كل من الولايات المتحدة وإيران والبرازيل.

3.1.1.I. المبادلات العالمية للنفط

سجلت تجارة النفط الدولية، خلال سنة 2022، نموا بنسبة 3,4% مقارنة مع السنة السابقة، ليصل إجمالي حجم تداول النفط إلى 68,82 مليون برميل يومياً. وزادت أوروبا بشكل ملحوظ وارداتها النفطية، مسجلة نموا يفوق 11% على أساس سنوي. وفي نفس الوقت، ارتفعت، أيضًا، احتياجات الهند من النفط بنسبة 8% مقارنة مع السنة الماضية.

وعلى العكس، شهدت الصين انخفاضًا بنسبة 4%، على أساس سنوي، لوارداتها النفطية خلال سنة 2022، ويعزى ذلك أساسًا إلى قيود التنقل الموضوعة كجزء من سياسة "صفر كوفيد" في البلد.

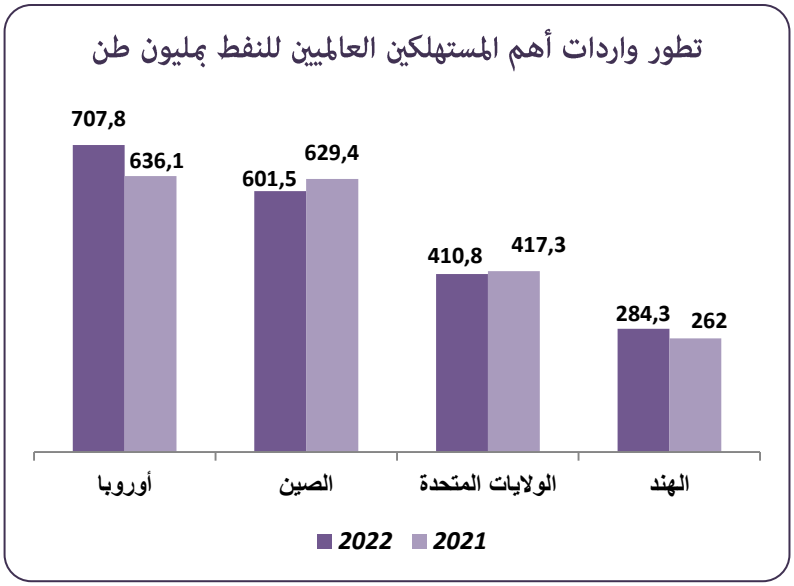

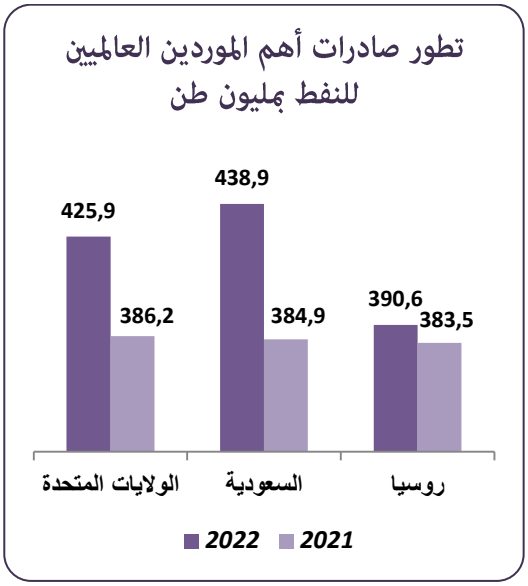

المصدر: النشرة الإحصائية للطاقة العالمية لسنة *2022*، بريتش بتروليوم

أما بخصوص الصادرات، تفوقت السعودية على الولايات المتحدة لتصبح أكبر مصدر للنفط في العالم سنة 2022، مسجلة زيادة سنوية للصادرات بنسبة 14%، بينما شهدت الولايات المتحدة ارتفاعا بنسبة 10%. وتميزت سنة 2022 بمرونة العرض الروسي القابل للتصدير، والذي ارتفع بنسبة 2% على الرغم من العقوبات المفروضة على هذا البلد.

وأثرت الحرب في أوكرانيا بشكل ملموس على خريطة تجارة النفط العالمية، حيث سجلت صادرات النفط الخام الروسي إلى الدول الأوروبية تراجعا بنسبة 16% خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021. وفي المقابل، شهدت شحنات النفط الخام من روسيا إلى الهند زيادة ملحوظة بلغت 722% على أساس سنوي، في حين ارتفعت تلك الموجهة إلى الصين بنسبة 8% مقارنة بالسنة السابقة. ولتعويض نقص العرض الروسي، زادت الدول الأوروبية وارداتها من الولايات المتحدة بشكل كبير، لتسجل ارتفاعا بنسبة 41% خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021. وبالتوازي مع هذا، رفعت الدول الأوروبية إمداداتها من الشرق الأوسط وأفريقيا، وذلك بزيادة بنسبة 4% مقارنة بالسنة السابقة. علاوة على ذلك، شهدت المنتجات المشتقة المستوردة من الهند ارتفاعا هاما بنسبة 145% على أساس سنوي خلال سنة 2022.

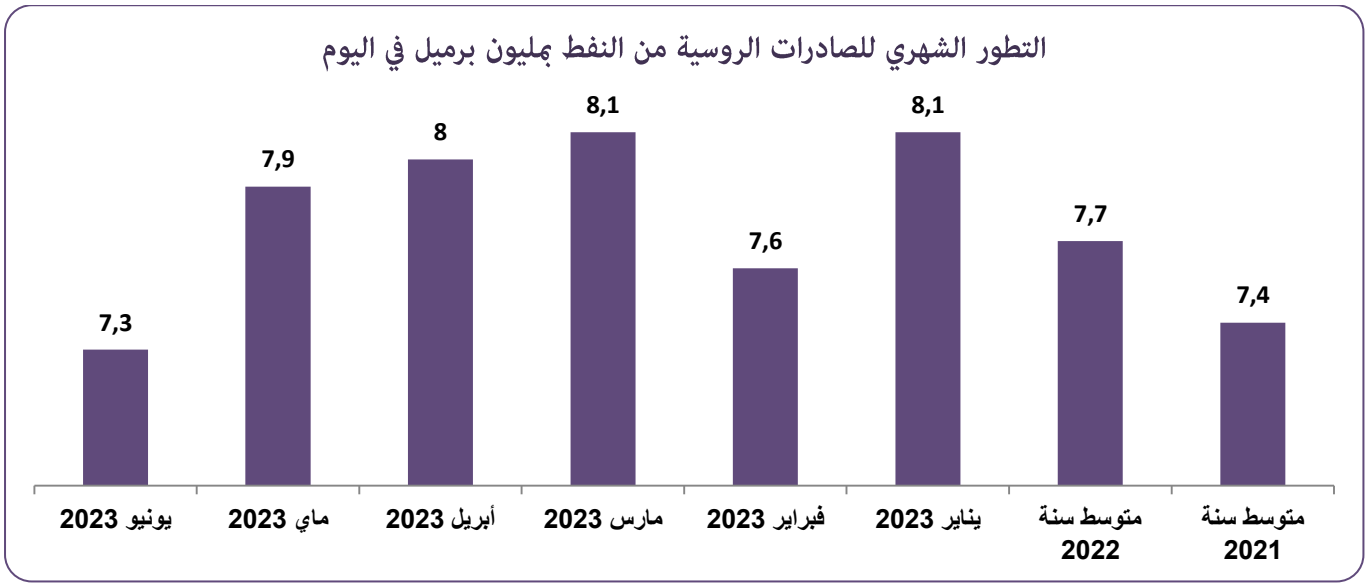

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة

تميزت سنة 2023 بتحولات هيكلية بارزة في سوق النفط، والتي شملت تغيرات للتدفقات التجارية، والتسعير، وتقسيم السوق، والشفافية، والعلاقات التجارية والجيوسياسية، فضلاً عن مكانة روسيا في هذا السوق. وأظهرت صادرات النفط الروسية مرونة، كما هو الحال في السنة الماضية.

وفي أعقاب تطبيق الحظر الأوروبي على النفط الروسي في فبراير، انخفضت الصادرات الروسية لتبلغ أدنى مستوى لها منذ خمسة أشهر، قبل أن ترتفع، خلال الفترة من مارس إلى أبريل 2023، إلى ما يتجاوز مستوى شهر فبراير. وفي محاولة لوقف تراجع الأسعار و المداخيل، أعلنت روسيا خفضاً إضافياً للصادرات بمقدار 500 ألف برميل يومياً خلال شهر يونيو، مما أدى إلى انخفاض الصادرات إلى أدنى مستوياتها خلال 14 شهراً على الأقل.

2.1.I. تطور الأسعار العالمية للمنتجات البترولية

1.2.1.I. تطور الأسعار العالمية للنفط الخام

◄ **تطور الأسعار سنة 2022**

على غرار سنة 2021 ، سجل متوسط السعر السنوي لخام برنت ارتفاعاً ملحوظاً في سنة 2022. حيث ارتفع بنسبة 39% على أساس سنوي، وهو ما يعادل زيادة قدرها 28 دولاراً للبرميل، ليصل متوسط السعر السنوي إلى 99 دولاراً للبرميل، وهو أعلى مستوى منذ سنة 2013.

وعلى مدى تسعة أرباع سنوية متتالية، سجل سعر برميل خام برنت منحى تصاعديا، حيث أظهر ارتفاعا ملحوظا بنسبة 239% بين الربع الثاني من سنة 2020 والربع الثاني من سنة 2022. ولكن اعتبارا من الأسدس الثاني لسنة 2022، انقلب منحى هذا التطور، مما أدى إلى انخفاض السعر ربع السنوي لخام برنت بنسبة 21% خلال الربع الأخير، مقارنة بالذروة التي بلغها في الربع الثاني من نفس السنة.

وتعزى هذه الانخفاضات، المسجلة خلال الربع الأخير من سنة 2022، بشكل أساسي إلى تزايد قلق الأسواق بشأن النمو الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى القيود والإجراءات التي فرضتها جائحة كوفيد-19 في الصين والتي أدت إلى تقليل الطلب على النفط لهذا البلد.

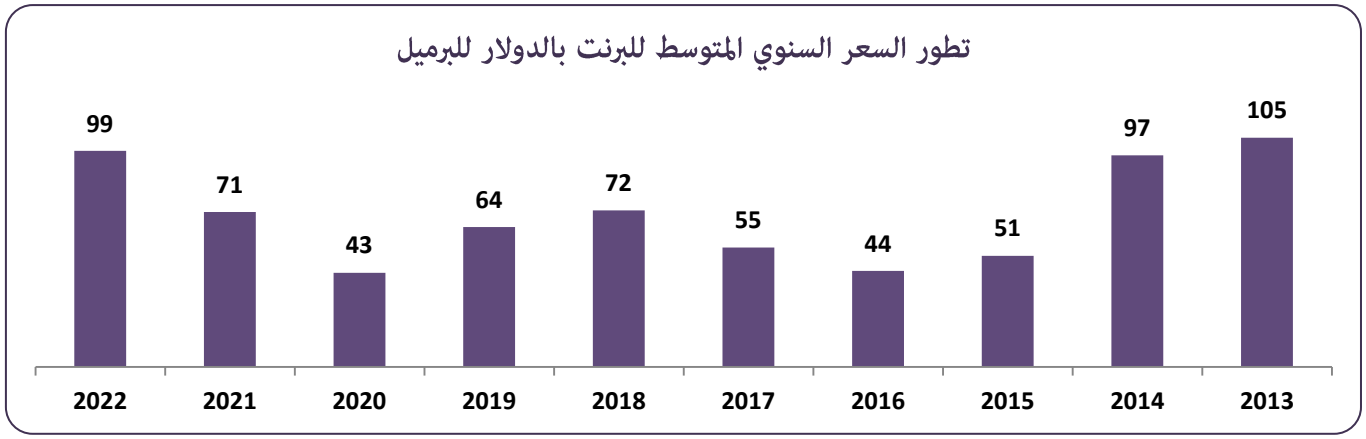

المصدر: بلومبرغ

◄ تطور الأسعار سنة 2023

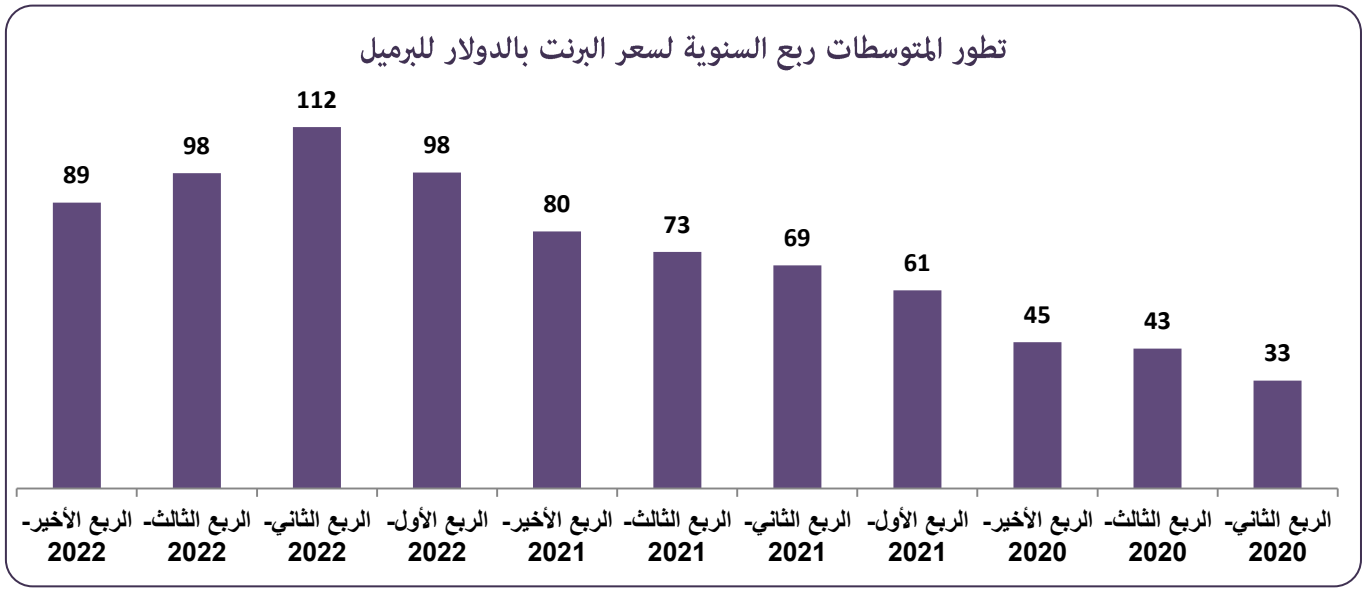

المصدر: بلومبرغ

تراوح سعر برميل خام برنت ،خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، بين 72 و89 دولاراً، مسجلاً متوسطاً قدره 81 دولاراً للبرميل، أي بانخفاض أكثر من 22% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022.

في يناير 2023، سجل سعر خام برنت أول زيادة شهرية له منذ أكتوبر 2022، ليصل إلى 84 دولاراً للبرميل. ويعزى هذا الارتفاع، بشكل رئيسي، إلى توقع نمو الطلب على النفط، وذلك ارتباطا بتخفيف إجراءات مكافحة كوفيد-19 وزيادة التنقل في الصين. بالإضافة إلى ذلك، ساعد احتمال حدوث ركود أقل حدة وتحسن ظروف الاقتصاد الكلي على إبقاء سعر برنت، برسم شهر فبراير، عند مستوى مماثل لسعر يناير.

وفي منتصف شهر مارس، عانت العقود الآجلة لخام برنت من انخفاض حاد، لتصل إلى 73 دولاراً للبرميل، وهو أدنى مستوى لها منذ 15 شهراَ. يفسر هذا التراجع بعدم استقرار الأسواق المالية. إلا أن هذه العقود ارتفعت، لاحقًا، مع تخفيف التوترات في الأسواق المصرفية، وتزايد التوقعات بخفض سعر الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي في وقت لاحق من هذه السنة.

أعطت الإعلانات غير المتوقعة لخفض الإنتاج من قبل منظمة أوبك +، في بداية شهر أبريل، زخمًا جديدًا لتعافي سعر البرنت. وساعد ذلك في الحفاظ على متوسط شهري في أبريل عند 83 دولاراً للبرميل، وذلك بسبب التوقعات بمحدودية إمدادات النفط في السوق.

وشهد سعر نفط بحر الشمال في شهر ماي انخفاضا بنحو 9% مقارنة بشهر أبريل. ويرجع ذلك أساسًا إلى المخاوف المتزايدة بشأن السياسات النقدية التقييدية للبنوك المركزية وتأثيراتها المحتملة على الاقتصاد في جميع أنحاء العالم. و هو ما يؤكد المنحى التنازلي لسوق النفط، حيث كان متوسط السعر المسجل في ماي أقل بمقدار 43 دولاراً للبرميل عن ذروة صيف سنة 2022.

وعلى الرغم من إعلان السعودية عن خفض أكبر للإنتاج مع بداية شهر يونيو، إلا أنه لم يكن من الممكن وقف انخفاض الأسعار، مما دفع سعر برنت إلى تسجيل أدنى مستوى شهري له منذ شهر دجنبر من سنة 2021.

انخرط سعر خام برنت في مسار تصاعدي، خلال النصف الثاني من سنة 2023، حيث بلغ متوسطه 80 و85 دولاراً للبرميل، على التوالي، في شهري يوليوز وغشت من سنة 2023، بارتفاعات تزيد عن 5 و10 دولارات للبرميل، تواليا، مقارنة بشهر يونيو. وتعزى هذه الزيادات، بشكل رئيسي، إلى تمديد التخفيضات الطوعية في إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط الخام وتوقعات بزيادة الطلب العالمي مع تصاعد الطلب خلال موسم الصيف.

مع بداية شهر شتنبر، تجاوز سعر خام برنت مستوى 90 دولاراً للبرميل للمرة الأولى منذ عشرة أشهر، مما يشير إلى ضغوط تصاعدية في سوق النفط ومزيد من شح العرض.

التطور الشهري لمتوسط سعر خام برنت برسم سنة 2023 بالدولار للبرميل

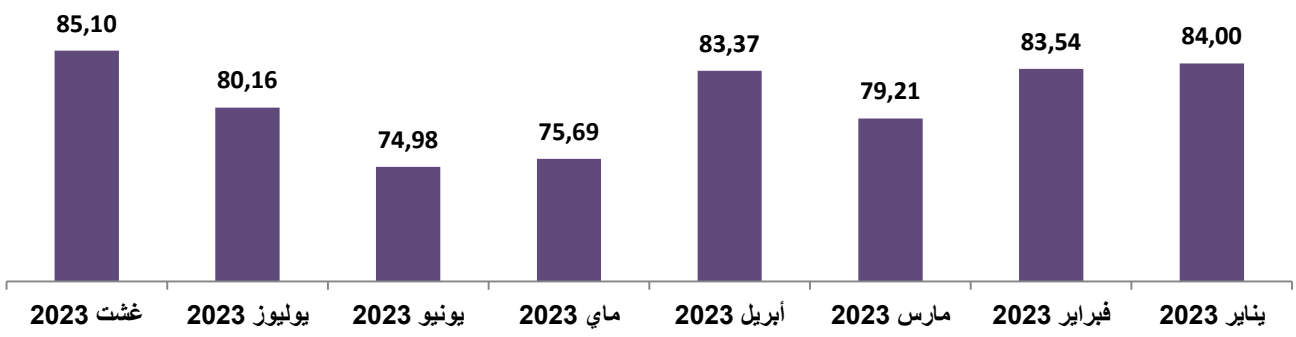

المصدر: بلومبرغ

I.2.2.1. تطور الأسعار العالمية للمنتجات البترولية السائلة

بعد أن ساهمت في تأجيج معدلات التضخم خلال سنة 2022 بسبب ارتفاعها إلى أعلى مستوياتها منذ سنوات، شهدت أسعار المنتجات البترولية فترة من الاستقرار النسبي خلال النصف الأول من سنة 2023. إلا أنه منذ شهر يوليوز 2023، بدأت هذه الأسعار في الارتفاع، ويعزى ذلك إلى عدة عوامل، بما في ذلك زيادة أسعار الخام وتناقص المخزونات وزيادة هوامش التكرير، لتصل، هذه الأسعار، إلى أعلى مستوى لها في ثمانية أشهر في شهر غشت 2023.

◄ تطور سعر الغازوال خلال سنة 2023

خلال الفترة من يناير إلى غشت 2023، تراوح سعر الغازوال بين 651 و1033 دولاراً للطن، مسجلاً متوسط 815 دولاراً للطن، بانخفاض قدره 267 دولاراً للطن على أساس سنوي (ما يعادل انخفاضًا متوسطًا قدره 2 درهم/لتر في سعر الفوب).

اتبع سعر الغازوال منحى تنازليا ليستقر عند متوسط 691 دولاراً للطن في شهر ماي، بانخفاض قدره 27% مقارنة بشهر يناير 2023 وانخفاض بنسبة 101% مقارنة بذروة شهر يونيو 2022. يمكن أن يعزى هذا التراجع إلى عدة عوامل، منها التأثر بتحديد سقف لأسعار الغازوال الروسي وتراكم مخزون نواتج التقطير في أوروبا وأمريكا وآسيا، وهو الاتجاه الذي ساد خلال جزء كبير من النصف الأول من سنة 2023. ويمثل هذا تغيراً عن المنحى السابق، حيث تراجعت هذه المخزونات بشكل عام بين النصف الثاني من سنة 2020 والنصف الثاني من سنة 2022.

ويقف تراجع نشاط الصناعات التحويلية في أوروبا والولايات المتحدة خلال النصف الأول من سنة 2023، وكذا انخفاض أسعار برنت، كأبرز العوامل المفسرة للمنحى التنازلي لسعر الغازوال. بالإضافة إلى ذلك، فقد ساهم تبدد المخاوف بشأن نقص العرض، الناجم عن الصراع في أوكرانيا والعقوبات المفروضة على روسيا ، في هذا الانخفاض.

وشهد اتجاه تطو ر أسعار الديزل انعكاسًا خلال أشهر الصيف، حيث بلغ ذروته بمتوسط شهري قدره 924 دولاراً للطن في شهر غشت. وتمثل هذه الزيادة، ارتفاعا كبيرا بنسبة 34% مقارنة بالمستوى الأدنى المسجل في شهر ماي. وقد ساهمت عدة عوامل في ارتفاع أسعار نواتج التقطير.

بداية، تجدر الإشارة إلى أن التخفيضات الإضافية في إنتاج النفط الخام، التي أعلنتها منظمة أوبك+، قد فرضت ضغوطًا تصاعدية على أسعار نواتج التقطير. وبالإضافة إلى ذلك، كان ارتفاع هوامش التكرير عاملا حاسما في هذا المنحى التصاعدي للأسعار. علاوة على ذلك، فإن انخفاض المخزونات العالمية من نواتج التقطير بعد موسم الصيف الذي تميز بالطلب القوي المرتبط بأنشطة القيادة والسفر لعب أيضًا دورًا مهمًا في ديناميكية الأسعار التصاعدية.

إن تخفيضات الإنتاج، التي ينفذها كبار المصدرين في الشرق الأوسط، لها تأثير غير متناسب على سوق الغازوال، وخاصة في أوروبا. وذلك لأن الخامات الثقيلة من هذه المنطقة تولد، عند إخضاعها لعملية التكرير، نسبة أعلى من

نواتج التقطير المتوسطة. وعليه، ارتفع سعر الغازوال المستورد من الشرق الأوسط، وهو البديل الرئيسي للغازوال الروسي، بسبب انخفاض صادرات الدول الأعضاء في منظمة أوبك+.

◄ تطور سعر البنزين خلال سنة 2023

خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2023، تراوح سعر البنزين بين 821 و 1068 دولاراً للطن، مسجلاً متوسطًا قدره 925 دولاراً للطن، بانخفاض قدره 200 دولار للطن على أساس سنوي (أي ما يعادل انخفاضًا متوسطًا قدره 1,30 درهما في سعر فوب).

وسجل سعر البنزين انخفاضا أقل أهمية من سعر الغازوال بسبب الارتباط القوي المسجل بين أسعار البنزين وخام برنت مقارنة مع سعري الغازوال والنفط الخام.

وبعد انخفاض سعر خام برنت، وصل متوسط السعر الشهري للبنزين إلى أدنى مستوى له خلال السنة في شهري ماي ويونيو، قبل أن يبدأ في الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى 1.022 دولاراً للطن في غشت، وهو أعلى مستوى خلال سنة. وقد أدت هذه الزيادة في أسعار النفط الخام، إلى جانب الطلب القوي على البنزين في الولايات المتحدة خلال موسم الصيف، إلى فرض ضغوط تصاعدية على أسعار البنزين.

تطور المتوسطات الشهرية لأسعار الغازوال و البنزين بالدولار للطن

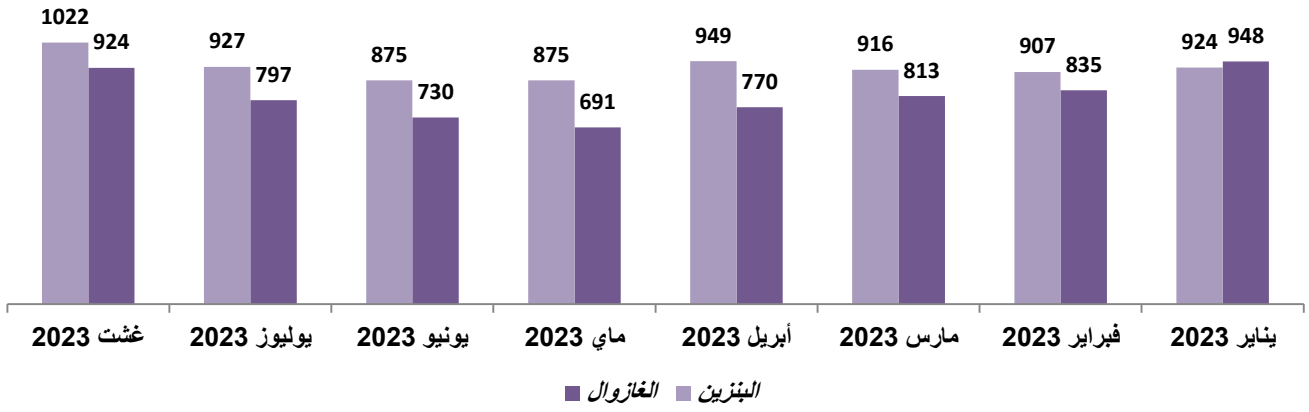

المصدر: بلاتس

2.I. سوق غاز البترول المسال

شهدت صناعة غاز البترول المسال تطورات هامة خلال السنوات الثلاث الماضية نتيجة تأثير عدة عوامل، من أبرزها التعافي الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19 وتداعيات النزاع في أوكرانيا واستمرار التدابير الصارمة التي اتخذتها الصين لمواجهة جائحة كوفيد-19 ، بالإضافة إلى التغيرات الكبيرة في صناعة البتروكيماويات، والتي لعبت دوراً رئيسيا في نمو سوق غاز البترول المسال.

و لقد أثرت أزمة توفر المنتجات المشتقة، أبرزها الغازوال والكيروسين والبنزين، بشكل إيجابي على إنتاج غاز البترول المسال إذ تم تحفيز المصافي على زيادة إنتاجها من البوتان والبروبان. وفي نفس الوقت ،لا يزال غاز البترول المسال المحصل عليه من معالجة الغاز الطبيعي مهيمنا على إنتاج غاز البترول المسال، وذلك بفضل النمو المستمر لهذه الصناعة في الولايات المتحدة، التي تمثل أكثر من ربع الإنتاج العالمي.

I.1.2. التجارة الدولية لغاز البترول المسال

I.1.1.2. الطلب العالمي على غاز البترول المسال

ارتفع الاستهلاك العالمي لغاز البترول المسال ب 3,66% على أساس سنوي ليبلغ 342 مليون طن خلال سنة 2022. وأكدت الصين هيمنتها على الطلب. حيث زاد استهلاكها بنحو 3 ملايين طن ليصل إلى 74 مليون طن (ما يعادل 22% من الطلب العالمي). أدت السياسة الصينية "صفر- كوفيد" إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الخام في ظل سياق اقتصادي قاتم، إلى تباطؤ نمو الطلب على غاز البترول المسال خلال سنة 2021، ليبلغ 4,1% سنة 2022 مقابل نمو بأكثر من 12% في عام 2021 مدفوعًا بشكل أساسي بقطاع البتروكيماويات. وفي حين شهد الطلب الأمريكي استقرارا نسبيا ، فقد ازدادت الاحتياجات في السوق الهندية الضخمة لوقود الطهي، وبالأخص غاز البوتان، بنسبة 2,8% لتقترب من 29,5 مليون طن.

كما شهدت الأسواق الناشئة الرئيسية، مثل بنغلاديش وكينيا ونيجيريا، نموًا قويًا بينما سُجِلَ انخفاض استهلاك غاز البترول المسال في بعض الدول الأوروبية.

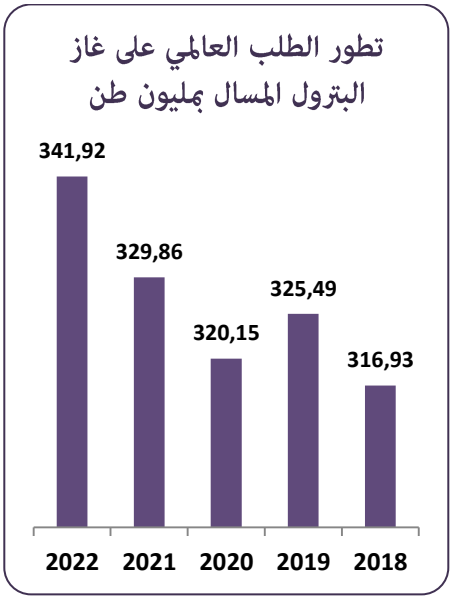

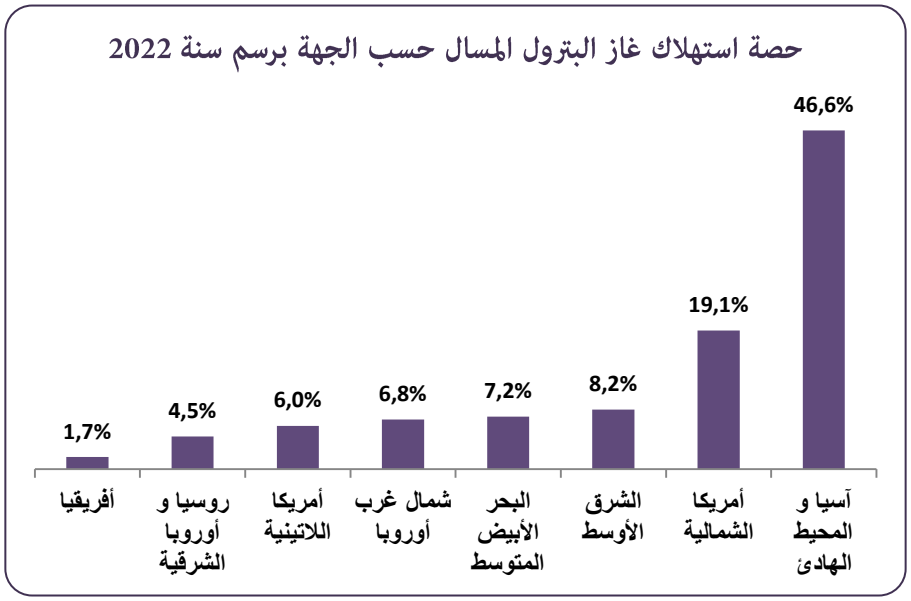

المصدر: أرغوس ميديا و إشس ماركيت

خلال الربع الأول من سنة 2023، شهد الطلب العالمي على غاز البترول المسال نموًا بنسبة 1,62% على أساس سنوي و3,91% على أساس ربع سنوي، ليصل إجماليه إلى 90,05 مليون طن. ويعزى هذا الارتفاع في الطلب إلى الطابع

الموسمي للاستهلاك، والذي عززه استخدام غاز البترول المسال في الأغراض السكنية مثل الطهي والتدفئة. وتزايدت احتياجات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى بعض الدول الآسيوية، ولاسيما إندونيسيا، لضمان الإمدادات قبل وأثناء شهر رمضان لسنة 2023. وكما لوحظ زيادة في الطلب على خلطات البنزين في الولايات المتحدة الأمريكية وشمال غرب أوروبا.

وعادة ما تتولى البتروكيماويات دور المحرك الرئيسي للطلب خلال الربعين الثاني والثالث من كل عام، بعد أن تفقد قطاعات خلط البنزين الاهتمام بالبوتان وانخفاض استهلاك التدفئة والتدفئة السكنية مع نهاية فصل الشتاء.

خلال الفترة الممتدة من أبريل إلى يوليوز 2023، سُجِلَ انخفاض ملحوظ في استهلاك البتروكيماويات لغاز البترول المسال كبديل للنافطا، وذلك نتيجة تراجع معدلات التنفيذ بسبب ضعف الطلب الأولي.

و تفاقم انخفاض الطلب الآسيوي نتيجة لتناقص استهلاك النافطا، والذي تأثر، خلال جزء من الربع الثاني، بفترة صيانة وحدات التكسير البخاري بالإضافة إلى تراجع الطلب الأولي. وتسبب ذلك في انخفاض معدلات استخدام التكسير، لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2021 على الأقل. ونتيجة لهذا، شهد القطاع الصناعي في الصين ضعفًا في الأداء، حيث أظهر مؤشر مديري المشتريات في الصناعة انكماشًا خلال الربع الثاني.

في أوروبا، انخفض استخدام المنتجات البتروكيماوية بشكل أكبر منه في آسيا. حيث وصل مؤشر مديري المشتريات في قطاع التصنيع الأوروبي إلى أدنى مستوى له في شهر يوليو منذ بداية الجائحة، وحتى قبل ذلك، منذ أزمة الأزمة المالية في عام 2008.

تفاقم ضعف الطلب بشكل غير عادي بسبب انخفاض استخدام البوتان في مزائج البنزين نتيجة صعوبة الحصول على بعض المكونات الخاصة بهاته الأخيرة. وقد أدى هذا الوضع إلى تقليل الإنتاج الإجمالي للبنزين، مما تسبب في تقليل الطلب على مزيج البوتان بشكل ملحوظ.

في الولايات المتحدة، ظل الطلب المحلي على البروبان وا لبوتان منخفضًا نسبيًا بسبب فصل الصيف، في حين لم يظهر القطاع البتروكيماوي آفاقا مشجعة. وفي الواقع ، بقى سعر الإيثان، وهو المادة الخام المفضلة لمعظم وحدات التفكيك الحراري، أقل بكثير من أسعار غاز البترول المسال، مما شجع مشتري قطاع البتروكيماويات على الاعتماد بشكل رئيسي على الإيثان في تركيباتهم.

بناءً على هذه الاعتبارات، تشير أحدث التوقعات إلى أن الطلب العالمي على غاز البترول المسال قد يصل إلى حوالي 348,07 مليون طن خلال عام 2023، وهذا يمثل نموًا أقل ارتفاعا يقدر بحوالي +1,79% مقارنة بالمستوى الذي تم تسجيله خلال سنة 2022. ومن المتوقع أن يتبع هذا الانخفاض زيادة متوقعة ب 3,2% خلال سنة 2024.

2.1.2.I. العرض العالمي لغاز البترول المسال

ارتفع الإنتاج العالمي من غاز البترول المسال بنسبة 3,63% على أساس سنوي إلى 344 مليون طن خلال سنة 2022. وظلت الولايات المتحدة هي المحرك الرئيسي لنمو إمدادات غاز البترول المسال، حيث زاد إنتاجها بنسبة 6,6 % ليتجاوز 97 مليون طن للمرة الأولى، ممثلاً بذلك حوالي 28% من إجمالي الإنتاج العالمي. وتأتي معظم هذه الزيادة من التدفقات المتزايدة باستمرار لسوائل الغاز الطبيعي من رواسب الصخر الزيتي. وبلغ الإنتاج الصيني، كثاني أكبر إنتاج عالمي لغاز البترول المسال، 48,2 مليون طن ،أي بزيادة قدرها 1,4% خلال سنة 2022 مقارنة بـ 7,4% على أساس سنوي. ويعزى انخفاض معدل النمو هذا إلى تراجع إنتاج المصافي الصينية (الذي يمثل مصدر كل غاز البترول المسال المنتج) بسبب القيود التي تحكم سياسة "صفر كوفيد" في البلاد.

شهد الإنتاج ارتفاعات ملحوظة في عدة مناطق، حيث زاد الإنتاج في الشرق الأوسط بنسبة تصل إلى 10,9%، وفي كندا بنسبة تقدر بحوالي 7%. في المقابل، بقي الإنتاج الروسي والإنتاج المتوسطي ثابتين دون تغيير كبير. أما فيما يتعلق بشمال غرب أوروبا، فسجل إنتاج غاز البترول المسال هناك انخفاضًا يزيد عن 12%، نتيجة تراجع الإنتاج بربع الكمية في النرويج على أساس سنوي.

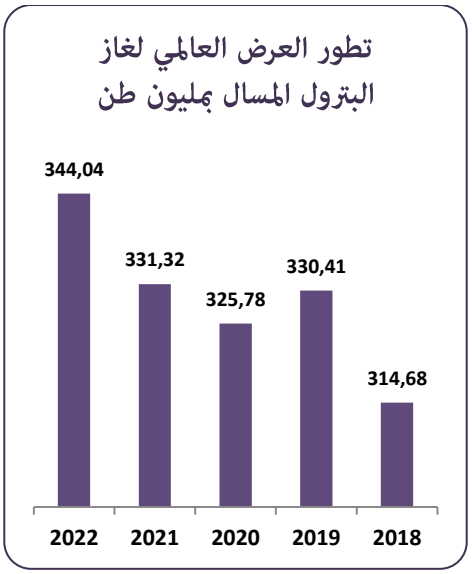

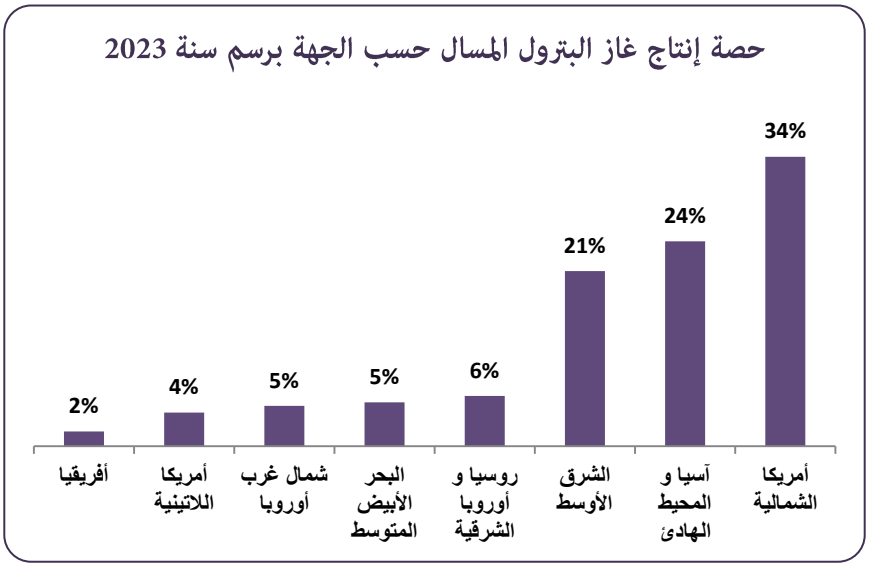

المصدر: أرغوس ميديا و إشس ماركيت

خلال النصف الثاني من سنة 2022 وأوائل سنة 2023، شهدت أسواق الغازوال توترًا ملحوظًا مما أثر على إنتاج غاز البترول المسال في مناطق أوروبا وآسيا. وفي محاولتهم للرفع من إنتاج المنتجات الوسيطة إلى أقصى حد ممكن، زاد مكررو البترول إمدادات البوتان، ولكن هذا التطور توقف بسبب الإضرابات التي وقعت في المصافي الفرنسية، مما أثر سلبًا على نمو إنتاج غاز البترول المسال الناتج عن عمليات التكرير في أوروبا.

وأدت وفرة إنتاج غاز البترول المسال في الولايات المتحدة، إلى جانب زيادة إمداداتها و إمدادات دول الشرق الأوسط، إلى تراكم فائض البوتان، بالنسبة لجميع أحجام السفن، لدى المناطق المستوردة الرئيسية لغاز البترول المسال، وخاصة أوروبا وآسيا، وذلك مع اقتراب نهاية الطلب المرتفع.

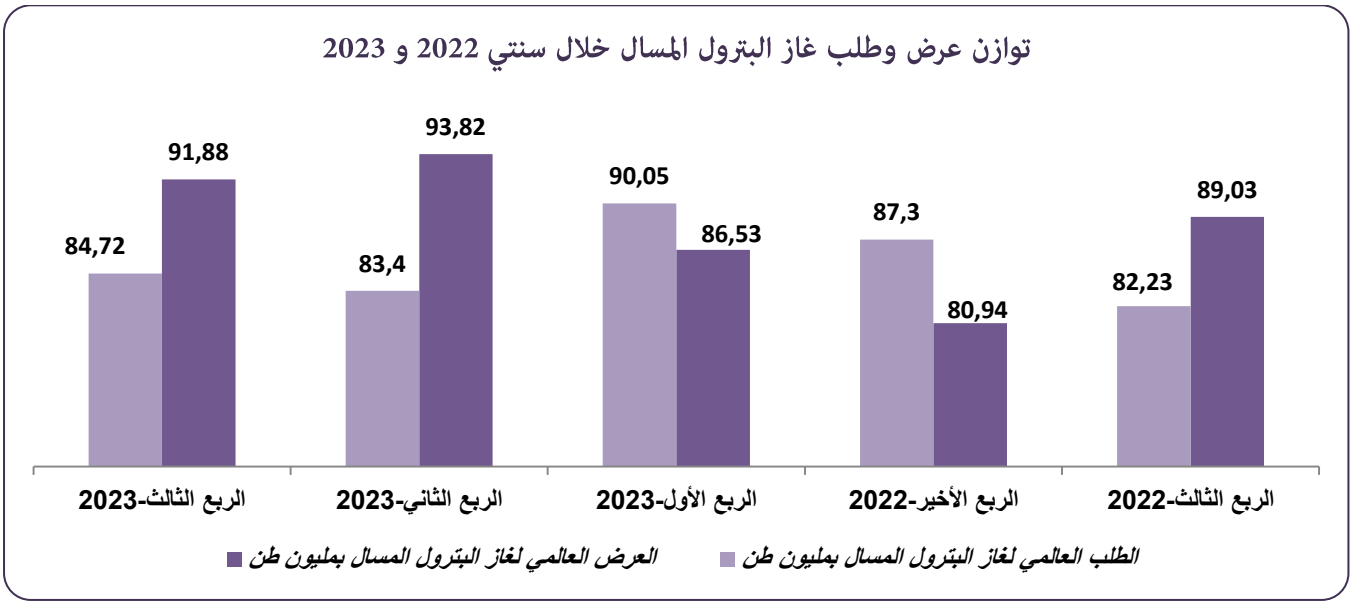

المصدر: أرغوس ميديا و إشس ماركيت

في مارس، ومع بداية الانخفاض الموسمي للطلب ، استمر ارتفاع الصادرات الأمريكية، مدعوما بزيادة إنتاج الصخر الزيتي، في التأثير بشكل كبير على أساسيات السوق ليتجاوز العرض العالمي الطلب العالمي بأكثر من 10,4 مليون طن في الربع الثاني من سنة 2023، وهوما يمثل ثاني أعلى مستوى تاريخي لهذا الفائض. أدى هذا الفائض من المنتوج إلى تعزيز المخزون لدى كبار مستهلكي غاز البترول المسال بالتوازي مع تكوين الاحتياطيات في الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية موسم خلط البنزين. وبعد القيود التي فرضتها منظمة أوبك+ في يوليوز، بلغ إجمالي الصادرات السعودية 453 ألف طن خلال نفس الشهر مقارنة بمتوسط شهري قدره 790 ألف طن خلال أشهر النصف الأول من السنة. وعلى إثر هذا، تقلص الفائض المتوقع إلى 7,16 مليون طن في الربع الثالث من سنة 2023.

ووفقاً لأحدث التوقعات، من المرتقب أن يبلغ العرض العالمي، لغاز البترول المسال، 355,61 مليون طن خلال سنة 2023، وهو ما يمثل نمواً بنسبة 3,36%. ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو خلال سنة 2024، مع زيادة متوقعة قدرها 10,35 مليون طن للإمداد العالمي.

3.1.2.I . المبادلات العالمية لغاز البترول المسال

حافظت التجارة الدولية لغاز البترول المسال على زخمها، مع هيمنة العرض الأمريكي القابل للتصدير والطلب القوي على الواردات من آسيا.

في سنة 2022، استمرت الولايات المتحدة في الحفاظ على مكانتها البارزة كمهيمنة على السوق العالمية لتصدير غاز البترول المسال، حيث قامت بشحن أكثر من 53,3 مليون طن، وهو أعلى بمقدار 10,5 مليون طن (مما يعادل أربع

مرات واردات غاز البترول المسال لدولة كالمغرب) مقارنة بالصادرات التراكمية لجميع دول الشرق الأوسط. تجدر الإشارة إلى أن أمريكا الشمالية والشرق الأوسط يسيطران بشكل مشترك على ثلاثة أرباع إجمالي الصادرات العالمية لهذا المنتوج.

وفيما يتعلق بالواردات، تظل آسيا المستهلك الرئيسي لغاز البترول المسال، حيث تمثل 58% من الواردات العالمية من هذا المنتوج. ومن بين أكبر خمسة مستوردين لغاز البترول المسال في العالم، سجلت كوريا الجنوبية أكبر نسبة نمو، حيث ارتفعت وارداتها بنسبة 9,85% على أساس سنوي، في حين زادت الصين، باعتبارها أكبر مستورد لغاز البترول المسال في العالم، وارداتها بنسبة 7,36% خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021. ولتلبية احتياجاتهما من البوتان بشكل أساسي، قامت إندونيسيا والهند، خلال سنة 2022، بزيادة إمداداتهما من الخارج ،توالیا، بنسب 5,5% و4,56% مقارنة بسنة 2021، بينما سجلت اليابان أضعف معدل نمو بين أكبر خمسة مستوردين، بنسبة 3,3% على أساس سنوي.

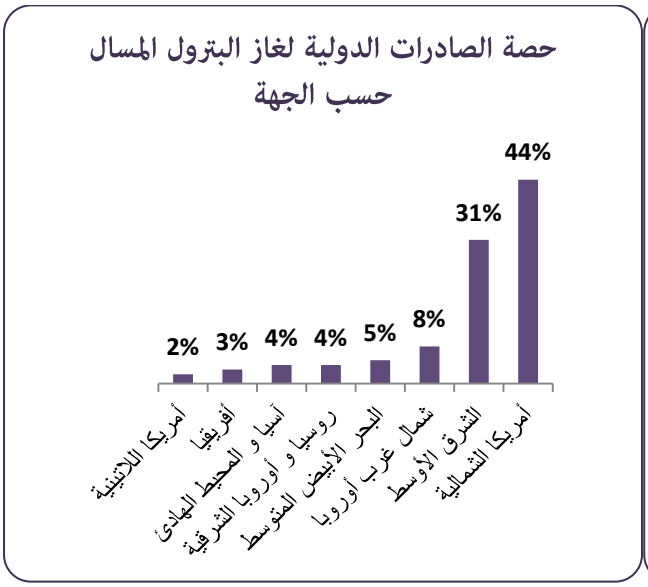

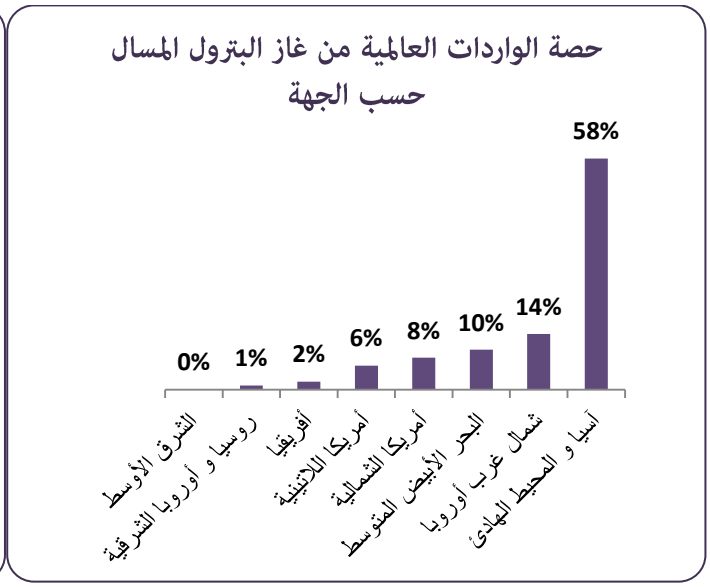

المصدر: أرغوس ميديا، و إشس ماركيت

وشهد السوق الآسيوي منافسة قوية بين الموردين الأمريكي و الشرق الأوسط فيما يتعلق بواردات غاز البترول المسال. ففي سنة 2021، كانت الولايات المتحدة أكبر مورد لغاز البترول المسال إلى الصين، ولكن منذ ذلك الحين تجاوزتها دول الشرق الأوسط، حيث مثلت الولايات المتحدة 40% من واردات الصين من غاز البترول المسال في سنة 2022، في حين وفرت دول الشرق الأوسط ما يقرب من نصف واردات الصين من هذا المنتوج.

فيما يتعلق بالسوق الهندية، لا تزال دول الخليج تهيمن على واردات غاز البترول المسال للهند. وفي المقابل، تعتمد أسواق كوريا الجنوبية واليابان بشكل أساسي على الواردات من الولايات المتحدة، حيث تبلغ الحصص المتوسطة للسوق على التوالي 80% و70%.

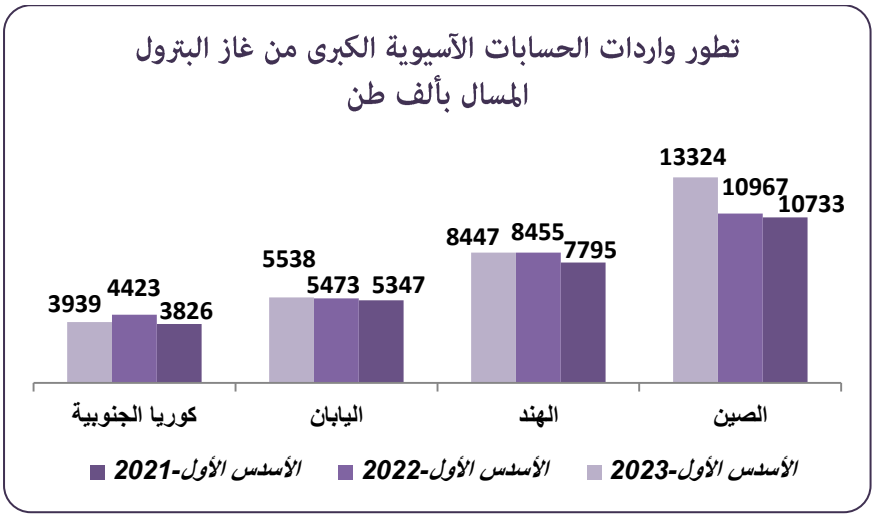

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

في سنة 2023، بلغت صادرات الولايات المتحدة من غاز البترول المسال، خلال النصف الأول، أعلى مستوى لها ، حيث وصل مجموعها الى 30 مليون طن، أي بارتفاع يزيد عن 9% عن السنة السابقة. كما سجلت شحنات البوتان نصف السنوية رقماً قياسياً جديداً، حيث بلغت 7,73 مليون طن، مسجلة زيادة ب 12% على أساس سنوي و8,5% مقارنة بنصف السنة السابق. وتم إيصال صادرات غاز البترول المسال الأمريكي إلى أكثر من 40 دولة حول العالم، مما يجعلها مجموعة التصدير الأكثر تنوعًا عالميًا لهذا المنتج.

وفيما يتعلق بالواردات، فقد لوحظ تطور غير مألوف، اتسم بالارتفاع الحاد لكميات غاز البترول المسال (البوتان والبروبان) التي تستوردها الصين. وسجلت هذه الواردات رقما قياسيا جديدا قدره 13,32 مليون طن ، محققة زيادة كبيرة بنسبة 21,5% على أساس سنوي و12,4% على أساس نصف سنوي. ويمكن تفسير هذا النمو الملحوظ في الواردات الصينية بعدة عوامل، بما في ذلك وفرة العرض في السوق الدولية، إلى جانب الانخفاض الملحوظ في أسعار البوتان والبروبان خلال النصف الأول من السنة. بالإضافة إلى ذلك، فإن دخول العديد من وحدات هدرجة البروبان في الخدمة خلال سنة 2023 شجع أيضًا المشغلين الصينيين على بناء مخزون لتلبية الطلب المتزايد.

أما بالنسبة لأكبر ثلاثة حسابات أسيوية للاستيراد الأخرى، فقد تميز الأسدس الأول بتطور ملحوظ، إذ عرفت الهند وكوريا الجنوبية انخفاضات مختلفة في وارداتهما، قدرها 1% و11% على التوالي مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2022. من ناحية أخرى، شهدت واردات اليابان ارتفاعا طفيفا، مسجلة زيادة بنسبة 1,2% على أساس سنوي.

2.2.I. تطور الأسعار العالمية لغاز البوتان

◄ تطور أسعار غاز البوتان خلال سنة 2022

بلغ متوسط السعر السنوي لغاز البوتان وفقا للصيغة المغربية، في سنة 2022، أعلى مستوى له منذ ثماني سنوات، ليصل إلى 739 دولارا للطن، مسجلا ارتفاعا قدره 105 دولارات للطن على أساس سنوي.

على عكس الاتجاه الموسمي المعتاد، حيث ترتفع أسعار البوتان في الربع الأخير من كل سنة، شهدت الصيغة المغربية لغاز البوتان انخفاضا خلال الربع الأخير من سنة 2022. وتراجعت الأسعار من متوسط ربع سنوي قدره 890 دولارا للطن برسم الربع الأول من سنة 2022، إلى 613 دولاراً للطن برسم الربع الأخير من سنة 2022، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 31%.

وبعد التراجع الهام لأسعار طن غاز البوتان خلال الفترة الممتدة من أبريل إلى شتنبر 2022، سجلت الصيغة المغربية ارتفاعا قدره 21 دولارا للطن على أساس شهري خلال شهر أكتوبر. وقد تأثرت هذه الزيادة بارتفاع أسعار النفط الخام والنافطا، فضلا عن انتعاش الطلب الأورو متوسطي على هذا المنتوج.

وسجلت الصيغة المغربية انخفاضا بنحو 2% على أساس شهري. وحدث هذا التراجع بالتوازي مع انخفاض الأسعار الأمريكية للبنزين وإغلاق التحكيم بين أوروبا والولايات المتحدة فيما يتعلق بأسعار البنزين. وقد أدى هذا الوضع إلى انخفاض الطلب على البوتان لخلط البنزين في المنطقة.

تعرضت الصيغة المغربية لضغوط تنازلية بسبب درجات الحرارة الأعلى من المعدل وبرنامج الاستيراد المكثف من الولايات المتحدة، مما أدى إلى تسجيل متوسط 575 دولاراً للطن برسم شهر دجنبر 2022، وهو أدنى مستوى تم تسجيله منذ يونيو 2021.

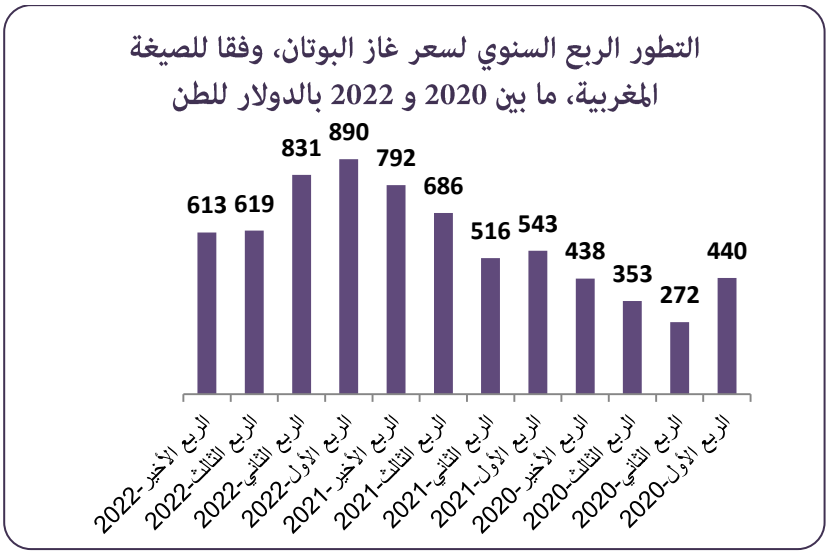

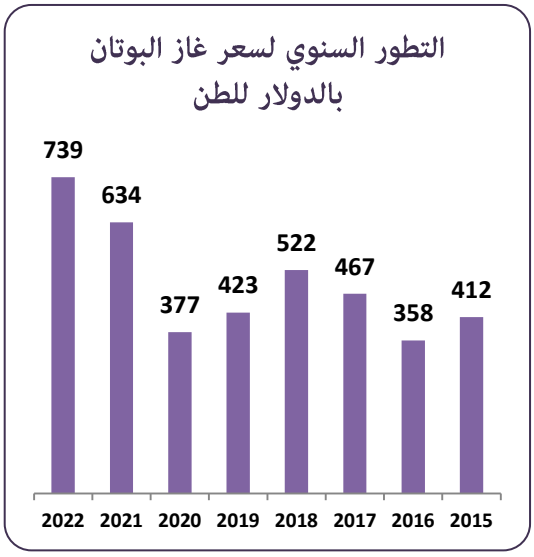

المصدر:بلاتس،أوبيس

◄ تطور أسعار غاز البوتان خلال سنة 2023

خلال سنة 2023، سجلت المراجع الإقليمية الرئيسية لأسعار غاز البوتان، والتي تتأثر بشكل رئيسي بالمنتجين، منحى تنازليًا ملحوظًا خلال الفترة الممتدة من مارس إلى يوليوز 2023. وكان هذا الانخفاض نتيجة لعوامل دورية مرتبطة بالعرض والطلب على حد سواء، مما أدى إلى تراجع الأسعار بشكل أكبر مقارنة بالانخفاض الموسمي المعتاد.

بسبب انخفاض العرض الفوري للبوتان نتيجة أعمال الصيانة في مصفاة ينبوع، حافظت أرامكو على سعرها الشهري عند 790 دولاراً للطن برسم شهر فبراير. بعد ذلك، واصلت أرامكو خفض السعر الشهري تدريجياً، ليصل إلى 375 دولاراً للطن في يوليوز، وهو أدنى مستوى له منذ 34 شهراً. وهيمن ضعف أسعار البوتان على سوق غاز البترول المسال خلال شهر يوليوز على الرغم من تقليص إنتاج أوبك +، ليسجل السعر الشهري لبحر الشمال (ANSI) أدنى مستوى له منذ يوليوز 2020 قبل أن يستأنف صعوده على غرار المراجع الأخرى مع اقتراب موسم ذروة الطلب.

تطور الأسعار الشهرية لأهم المنتجين العالميين لغاز البترول المسال برسم سنة 2023(الدولار للطن)

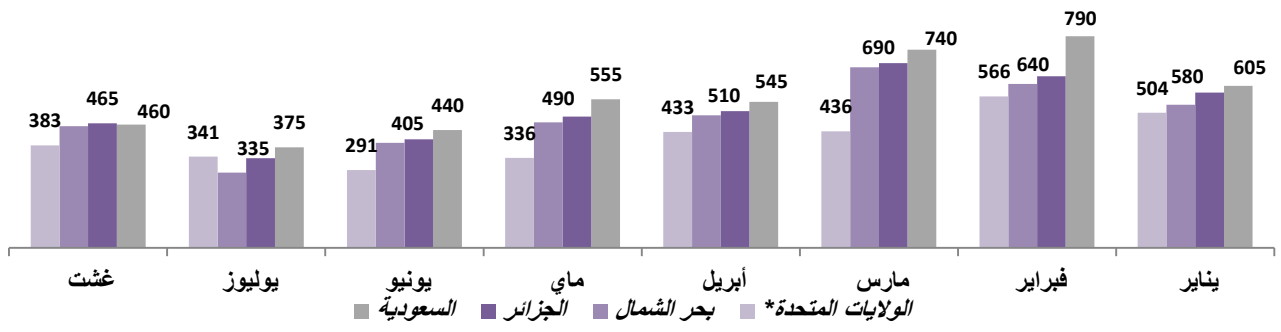

*: بدون احتساب تيرمينالين،

المصدر: بلاتس وأرغوس ميديا

◄ تطور أسعار غاز البوتان حسب الصيغة المغربية خلال سنة 2023

تأرجحت أسعار غاز البوتان، حسب الصيغة المغربية، خلال الفترة الممتدة بين يناير و غشت 2023، في نطاق تراوح بين 349 و755 دولاراً للطن، أي بمتوسط 541 دولاراً للطن مقارنة بـ 800 دولارا للطن على أساس سنوي، مسجلة انخفاضا قدره 32%. وشهدت الصيغة المغربية منحى تصاعديا خلال الشهرين الأولين من السنة، وذلك تماشيا مع نمطها الموسمي المعتاد. وابتداء من شهر مارس، انعكس مسارها بشكل لافت حتى شهر يونيو، بسبب وفرة العرض والضعف الكبير للطلب. وتعزى الزيادة المسجلة منذ شهر يوليوز إلى تعزيز أساسيات السوق العالمية لغاز البترول المسال، وخاصة في المنطقة الأورو متوسطية.

تطور الصيغة المغربية لغاز البوتان برسم سنة 2023 (دولار للطن)

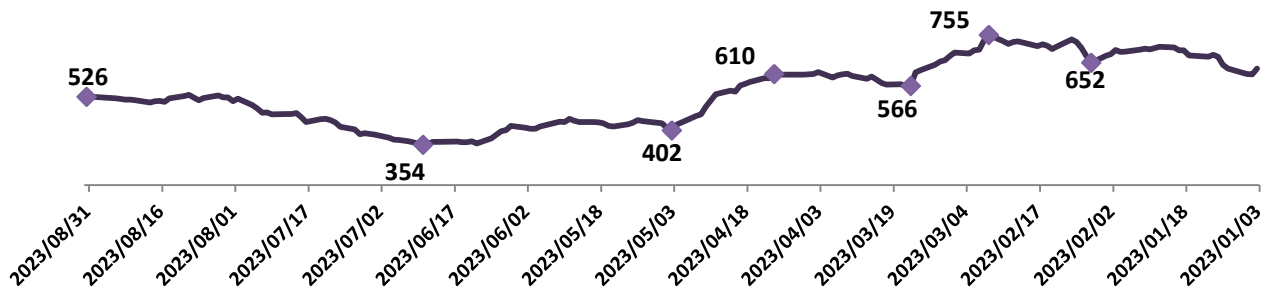

المصدر:بلاتس وأوبيس

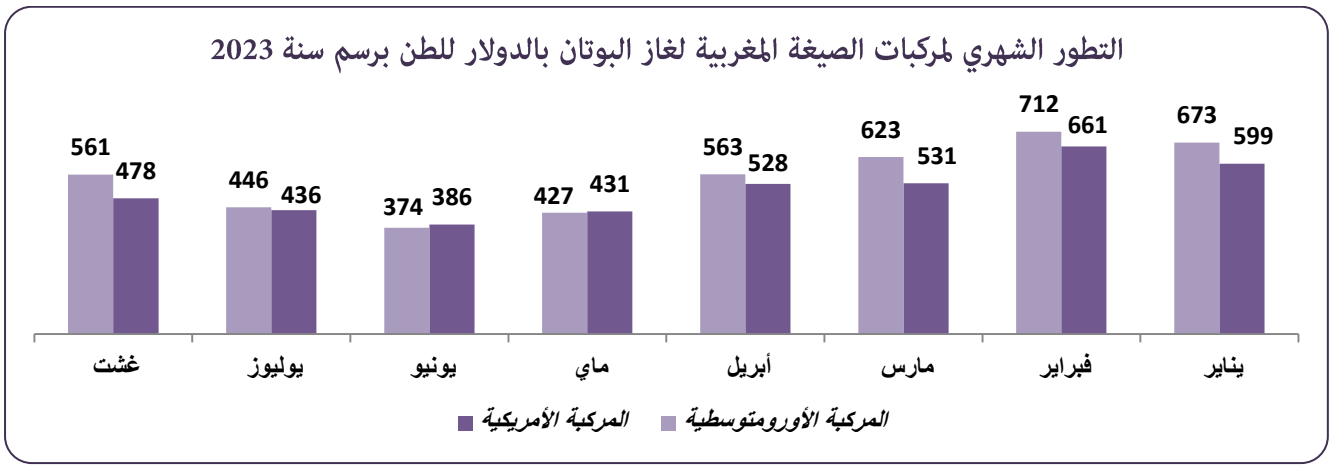

المصدر : بلاتس وأوبيس

إن التقلب الشديد الذي تعرفه الصيغة المغربية، التي تقوم على أساس المتوسط المرجّح للمُركَّبتين الأمريكية والأورو-متوسطية ، هو نتيجة لأحداث تؤثر على تطور أسعار غاز البوتان القادم من الولايات المتحدة من جهة، والمنطقة الأورو متوسطية من جهة أخرى. وفيما يلي أبرز العوامل المحددة لسلوك هذين السوقين:

◄ المركبة الأورو-متوسطية:

خلال شهر يناير، سجلت أسعار البوتان، المنقولة على متن سفن من طراز كوستر، في المنطقة الأورو متوسطية، زيادة بأكثر من 31 دولاراً للطن على أساس شهري، لتصل إلى مستوى 673 دولاراً للطن. ويعزى تطور الأسعار هذا، بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار خام برنت، لكن تم تعزيزه أساسا بالطلب القوي لقطاع البتروكيماويات، بعد ارتفاع أسعار النافطا في أوروبا، تحسبا لدخول الحظر على المنتجات النفطية من روسيا حيز التنفيذ (المورد الرئيسي للنافطا إلى أوروبا).

استمر هذا المنحى التصاعدي خلال شهر فبراير، مما أدى إلى زيادة شهرية بنحو 40 دولاراً للطن بالنسبة للمُركَّبة الأورو متوسطية، لتصل إلى ذروتها خلال السنة. وينبع هذا الارتفاع في السوق الأورو متوسطية من عدة عوامل، منها انخفاض الواردات الفورية من الولايات المتحدة، وتقييد العرض المحلي، فضلا عن الحاجة إلى تجديد المخزونات بعد فصل الشتاء تمهيدا لذروة الطلب في شمال أفريقيا مع اقتراب شهر رمضان .

واجهت المُركَّبة الأورو متوسطية ضغوطا تنازلية حادة، خلال الربع الثاني ، مما أدى إلى انخفاض متوسطها بنسبة 47% في يونيو مقارنة بالذروة المسجلة في فبراير. ويفسر هذا الوضع بشكل رئيسي بوفرة غاز البوتان المنتج محليا، فضلا عن الواردات المكثفة من الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، أدى ضعف الطلب من مزائج البنزين والمكسرات البتروكيماوية، إلى جانب انخفاض أسعار النافطا، إلى تراجع مستوى نسبة البوتان إلى النافطا إلى مستويات لم تسجل منذ غشت 2019.

ومن المؤكد أن هذا الوضع، إلى جانب انخفاض الطلب على الطهي والتدفئة في شمال أفريقيا، ساهم بشكل هام في ازدياد مستويات المخزون لدى البلدان المستهلكة الرئيسية لهذا المنتوج.

وخلال الفترة من يوليوز إلى غشت، شهدت قيم غاز البوتان ارتفاعا واضحا، نتيجة لاستمرار عمليات الشراء الكبيرة بمنطقة غرب البحر الأبيض المتوسط وبشكل خاص في المغرب. يأتي هذا الارتفاع في الطلب في وقت يعاني فيه اقتصاد نقل غاز البترول المسال عبر المحيط الأطلسي من عدم الربحية منذ أبريل، مما أدى إلى تقييد واردات غاز البترول المسال من الولايات المتحدة إلى المغرب.

- **المركبة الأمريكية:**

في بداية السنة، شهدت أسعار البوتان في مونت بيلفيو زيادة بنسبة 15% (+80 دولاراً للطن) على أساس شهري. ويعزى الإرتفاع إلى الطلب القوي من المزائج مع نهاية موسم البنزين الشتوي، رغم تراجع الأسعار الآجلة لهذا الأخير. بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز المركبة الأمريكية من خلال زيادة الطلب القروي الصيني على غاز البترول المسال، خاصة بسبب عطلة السنة القمرية الجديدة التي جرت ما بين 21 و 27 يناير.

على الرغم من انخفاض متوسط السعر الشهري لخام غرب تكساس الوسيط خلال شهر فبراير، حافظ المرجع الأمريكي لغاز البوتان، على غرار الأسعار الدولية الأخرى، على منحاه التصاعدي، حيث ارتفع بمقدار 62 دولاراً للطن على أساس شهري ليبلغ متوسط 661 دولاراً برسم شهر فبراير. ويفسر هذا التطور بموسم الضباب الإستثنائي الذي ضرب ساحل خليج المكسيك، مما تسبب في تأخير كبير في عمليات تحميل السفن، سواء في هيوستن أو الموانئ الأخرى المجاورة. ونتيجة لذلك، تناقص توافر الشحنات الفورية في محطات غاز البترول المسال بشكل حاد، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار خلال شهر فبراير.

عرفت المركبة الأمريكية لغاز البوتان تراجعا متواصلا خلال الفترة الممتدة من مارس إلى يونيو 2023. ويفسر هذا الاتجاه بعدة عوامل، بما في ذلك ضعف الطلب الموسمي على خليط البنزين في الولايات المتحدة، والوضع المريح لمخزونات البوتان الأمريكية، وانخفاض طلب الواردات من كبار المستهلكين الآسيويين مثل إندونيسيا والهند والصين، فضلاً عن إغلاق فرص التحكيم مع البحر الأبيض المتوسط وشمال غرب أوروبا.

بيد أن هذا المنحى التنازلي انعكس منذ شهر يوليوز، في أعقاب تخفيضات الإنتاج التي نفذتها منظمة أوبك + خلال هذه الفترة.

3.I. سوق السكر

شهد السوق العالمي للسكر، خلال موسم 2023/2022، تعقيدا وتقلبا غير مسبوقين حيث واجه الفاعلون في هذا القطاع سلسلة من التحديات نتيجة لعوامل متنوعة. و لقد تسببت التقلبات التي عرفها الإنتاج، الناجمة عن ظروف مناخية جافة غير متوقعة في المناطق المنتجة الرئيسية، و القيود اللوجستية في بعض البلدان، في تقليص الكميات المتاحة للتصدير من مادة السكر، مما أثر بشكل كبير على أسعار هذا المنتوج، التي بلغت أعلى مستوى لها منذ عقد من الزمن.

علاوة على ذلك، لعبت الأوضاع الاقتصادية العالمية، والارتفاع المستمر لمعدلات التضخم، و رفع أسعار الفائدة التي هدفت إلى الحد من تطور هذا الأخير، دوراً مهماً في هذا التعقيد من حيث التغيير في استراتيجيات وسياسات التجارة الخارجية للدول المنتجة والمصدرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قطاع السكر، الذي يتطلب الكثير من الطاقة على المستوى الصناعي ، عانى بشكل رئيسي من آثار ارتفاع أسعار الغاز في أعقاب الحرب في أوكرانيا.

1.3.1. التجارة الخارجية لمادة السكر

1.1.3.1. الإنتاج والاستهلاك العالميين للسكر

◄ **الإنتاج العالمي للسكر**

بعد عامين متتاليين من العجز، شهد سوق السكر، خلال موسم 2023/2022، فائضا متواضعا وتوقعات بارتفاع الأسعار العالمية لهذه المادة الخام الأساسية.

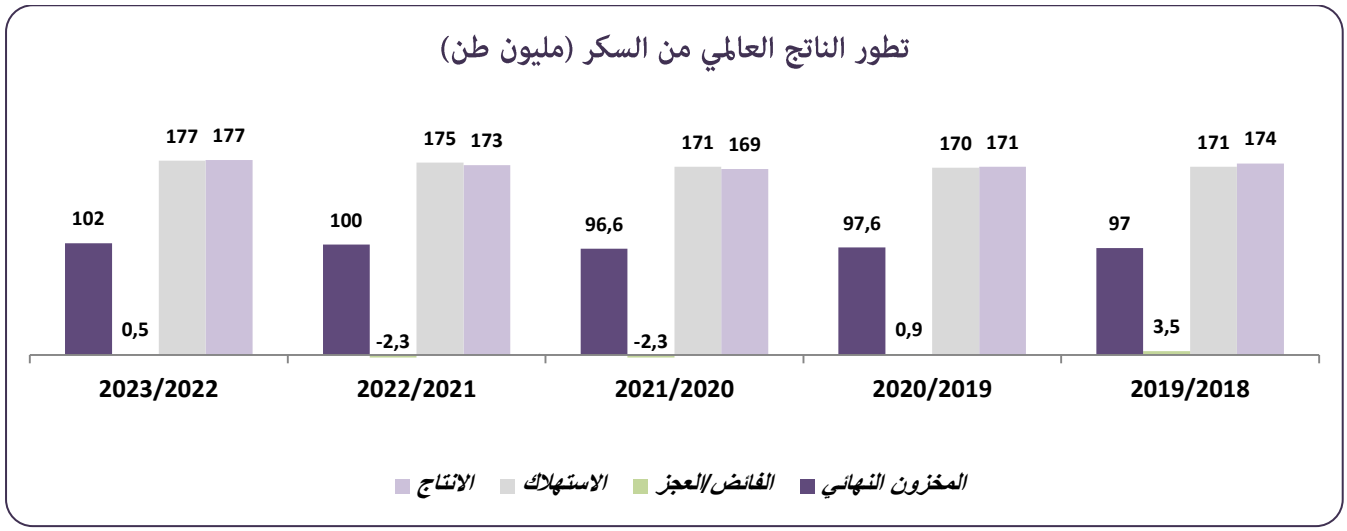

المصدر: المنظمة الدولية للسكر

وفقا لتوقعات المنظمة الدولية للسكر (ISO)، من المتوقع أن يصل الإنتاج العالمي للسكر، خلال الموسم 2023/2022 (من أكتوبر 2022 إلى سبتمبر 2023)، إلى مستوى 177,024 مليون طن، أي بزيادة قدرها 2,62% مقارنة مع السنة الماضية، وذلك بفضل الانتعاش الكبير الذي شهده القطاع في البرازيل، الذي تعتبر أكبر منتج ومصدر للسكر في العالم، والاستقرار النسبي للمحصول في الهند. فيما يخص الاستهلاك، من المتوقع أن يبلغ ما يقارب 176,53 مليون طن، مما ينتج عنه فائض قدره 0,5 مليون طن في السوق العالمية مقابل توقعات أولية ناهزت أكثر من 4 ملايين طن. و يقدر المخزون النهائي بنحو 101,57 مليون طن بنهاية الموسم، وهو تقريبا نفس مستوى الموسم السابق.

بالنسبة لهذه السنة، أفضت العوامل المرتبطة بالصعوبات اللوجستية، المسجلة على مستوى الموانئ البرازيلية، التي أدت إلى تباطؤ الصادرات، ونقص مستوى صادرات الهند، والتنبؤات بضعف المحاصيل في المنطقة الآسيوية والاحتمال الكبير لوقوع الظاهرة المناخية (El Niño) ، إلى زعزعة استقرار سوق السكر، نظراً لإمكانية تراجع

المخزونات العالمية من هذه السلعة. ونتيجة لذلك، تجاوزت الأسعار العالمية للسكر مستويات عالية، على عكس غالبية المواد الخام.

و سجل إنتاج قصب السكر في البرازيل، حسب محللي السوق، مستوى هام يقارب 40 مليون طن. ومع ذلك، فإن الحصاد الضخم من فول الصويا والذرة قد وضع المزيد من الضغوط على الخدمات اللوجستية في الموانئ البرازيلية، مما خلق منافسة شرسة على السكر. وأدى هذا الوضع، إلى تباطؤ وتيرة صادرات السكر، و إلى توقع حدوث نقص في السوق من قبل المضاربين.

وبلغ إنتاج السكر الأبيض في الهند، برسم هذا الموسم، ما يقارب 36 مليون طن، ومن الممكن أن ينخفض حسب محللي السوق بأكثر من 3% خلال الموسم المقبل 2024/2023. و خلال هذا الموسم، قامت الهند بإرساء مبدأ حصص التصدير، في حدود 6,1 مليون طن من السكر، لإعطاء الأولوية للاحتياجات المحلية واحتواء ارتفاع السعر المحلي لهذا المنتج الأساسي، وتوفير حجم كاف لإنتاج الإيثانول. و لقد أدى هذا الوضع إلى انخفاض أكثر للعرض وتحفيز ارتفاع الأسعار العالمية للسكر وسط مخاوف بشأن العرض.

و تجدر الاشارة الى أنه من المتوقع أن تمنع الهند المصانع المحلية من تصدير السكر خلال الموسم المقبل ابتداءً من أكتوبر 2023، مما سيسبب انقطاع الصادرات، لأول مرة منذ سبع سنوات، و ذلك بسبب قلة الأمطار مما يقلل إنتاجية قصب السكر. وبالتالي، فمن المرجح أن يؤدي هذا الاجراء إلى ارتفاع أسعار السكر إلى مستويات قياسية، في نيويورك ولندن، والتي بلغت بالفعل أعلى قيم منذ عدة سنوات، الأمر الذي يزيد المخاوف من استئناف التضخم العالمي في أسعار الغذاء.

أما تايلاند الذي يعتبر ثالث أكبر مصدر للسكر في العالم، فقد بلغ إنتاجه سنة 2023/2022، ما يقارب 11 مليون طن، مقابل 10 ملايين طن سنة 2022/2021. وترجع زيادة إنتاج السكر إلى معدل استخراجه القياسي رغم نقص الأسمدة. وتجدر الإشارة إلى أنه نظراً للظروف المناخية غير الملائمة، فقد ينخفض الإنتاج في هذا البلد، حسب محللي السوق، إلى 9 ملايين طن برسم موسم 2024/2023.

بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فقد انخفض إنتاجه من سكر الشمندر بمقدار 1,554 مليون طن في 2023/2022 مقارنة بـ 17 مليون طن التي تم إنتاجها في سنة 2022/2021. وأدى استمرار موجة الحر والجفاف في نهاية الصيف إلى انخفاض المحاصيل.

وكان لفيضانات باكستان تأثير كبير على إنتاج قصب السكر لموسم 2023/2022، حيث انخفض إلى مستوى 7,2 مليون طن مقارنة بـ 8,6 مليون طن (- 16%) في الموسم السابق.

وفي موسم 2023/2022، بلغ إنتاج قصب السكر في الصين 8,6 مليون طن، و الشمندر ما يناهز 1,1 مليون طن. ولقد تم الانتهاء من حصاد قصب السكر للموسم المذكور في شهر أبريل، مع زيادة طفيفة في المساحة مقارنة بالموسم السابق، مع الاستفادة من الحصاد المبكر.

◄ الاستهلاك العالمي للسكر

من ناحية الطلب، بلغ الاستهلاك العالمي للسكر، برسم الموسم 2023/2022، ما يناهز 176,51 مليون طن. و تعتبر الهند والاتحاد الأوروبي والصين من أكبر مستهلكي السكر، حيث تغطي هذه الدول مستويات كبيرة من الطلب على

هذه المادة. و تتمثل العوامل الرئيسية التي تؤثر في الطلب على السكر في النمو السكاني والدخل الفردي بالإضافة إلى سعر السكر مقارنة بالمنتجات البديلة (مثل العسل والستيفيا وغيرها).

الخمس مستهلكون الأوائل للسكر في العالم في 23/2022 (مليون طن)

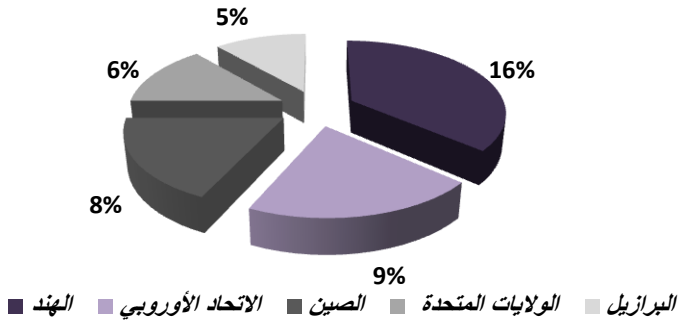

المصدر: المنظمة الدولية للسكر

وتتصدر الهند الدول المستهلكة للسكر بكمية تصل إلى 29,5 مليون طن، وذلك بسبب كثافتها السكانية الكبيرة ودورها الرئيسي على المستوى العالمي. ويحتل الاتحاد الأوروبي المركز الثاني باستهلاك قدره 17 مليون طن. و تبلغ مستويات الاستهلاك في الصين والولايات المتحدة 15,5 و11,5 مليون طن على التوالي. أما البرازيل فعلى الرغم من دورها كمنتج رئيسي للسكر في العالم، إلا أن استهلاكها المحلي يقتصر على 9,5 مليون طن.

2.1.3.1. المبادلات العالمية للسكر

بالنسبة للموسم 2022/ 2023، فقد بلغت الكمية المعنية بالتجارة العالمية للسكر بين الدول ما يقارب 63 مليون طن من الإنتاج العالمي، منها 62% من السكر الخام و38% من السكر الأبيض. و تحافظ البرازيل على مكانتها كدولة رائدة عالميًا في الصادرات الزراعية، بما يقارب 27 مليون طن من السكر المصدر، وهو ما يمثل أكثر من 43% من الصادرات العالمية لموسم 2023/2022. واحتلت الهند المركز الثاني بكمية قدرها 6,1 مليون طن. وفي الوقت نفسه، حافظت التايلاند على مكانتها المهمة حيث قامت بتصدير 4 مليون طن. وساهمت أستراليا أيضًا بـ 3,5 مليون طن ، مما عزز وجودها في السوق العالمية. كما قامت المكسيك بتصدير 1,7 مليون طن ، مما يمثل كمية أقل مقارنة بالدول الأخرى.

أكبر خمس دول مصدرة للسكر (%)

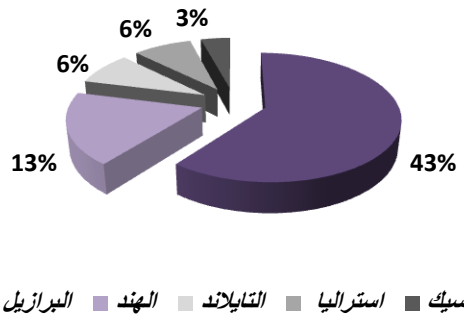

المصدر: المنظمة الدولية للسكر

3.1 .2. تطور الأسعار العالمية للسكر الخام

◄ تطور أسعار السكر الخام: نظرة عامة

خلال الفترة الممتدة بين 2017- 2023، سجلت الأسعار العالمية للسكر الخام تقلبات هامة، تعزى بشكل رئيسي إلى مدى تطور الإمدادات القابلة للتصدير.

- **فترة الفائض (2017-2019):** بين السنوات 2017 و2019، تميزت سوق السكر بفترة فائض الإنتاج. ونتيجة لذلك، كانت أسعار السكر منخفضة نسبيا خلال هذه الفترة، حيث واجه المنتجون ضغوطا كبيرة لبيع المخزونات الفائضة؛
- **فترة جائحة كوفيد-19 (2020-2021):** أثرت، جائحة كوفيد-19 التي ضربت العالم أجمع، على صناعة السكر. ولقد شهدت سنتي 2020 و2021 تراجعا في استهلاك السكر، بسبب القيود التي فرضتها إجراءات الحجر الصحي وتغيرات سلوك المستهلك. وقد ساهم الإغلاق المؤقت للمطاعم وإلغاء المناسبات العامة والتغيرات في عادات الأكل في انخفاض الطلب على السكر، مما أدى إلى انخفاض الأسعار؛
- **فترة العجز (2022-2023):** ابتداء من سنة 2022 ، شهد سوق السكر العالمي تغيراً كبيراً يرجع أساساً إلى انخفاض الكميات القابلة للتصدير. ونتيجة لذلك، ناهزت الأسعار العالمية للسكر مستويات قياسية سنة 2023 لم تسجل منذ 10 سنوات.

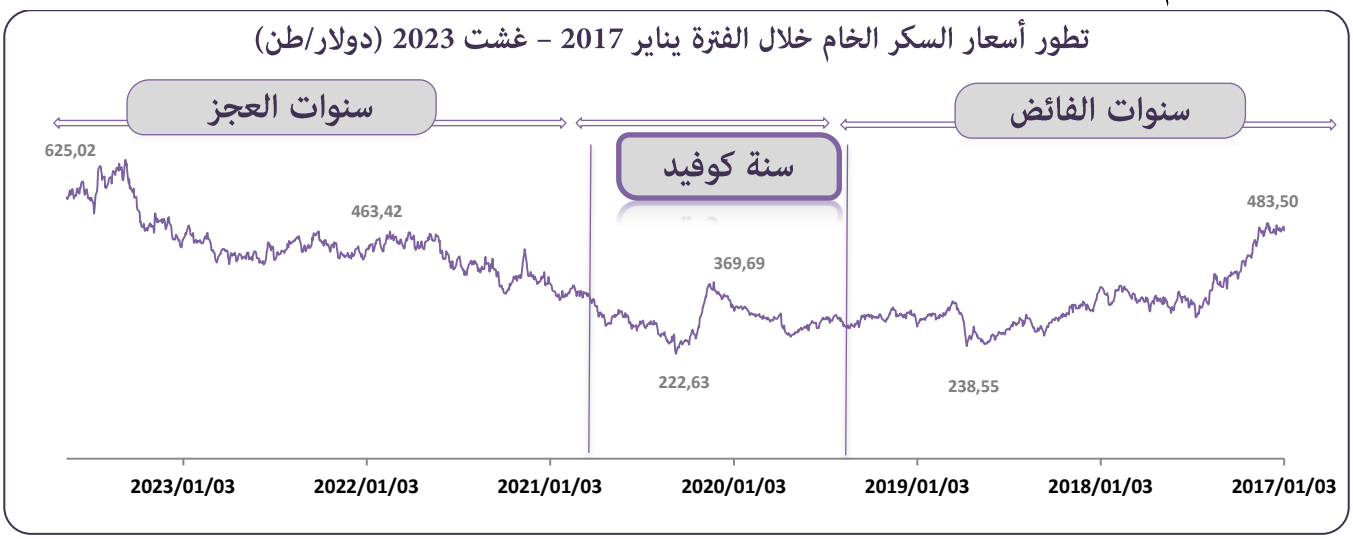

المصدر: بلومبرغ، معدل

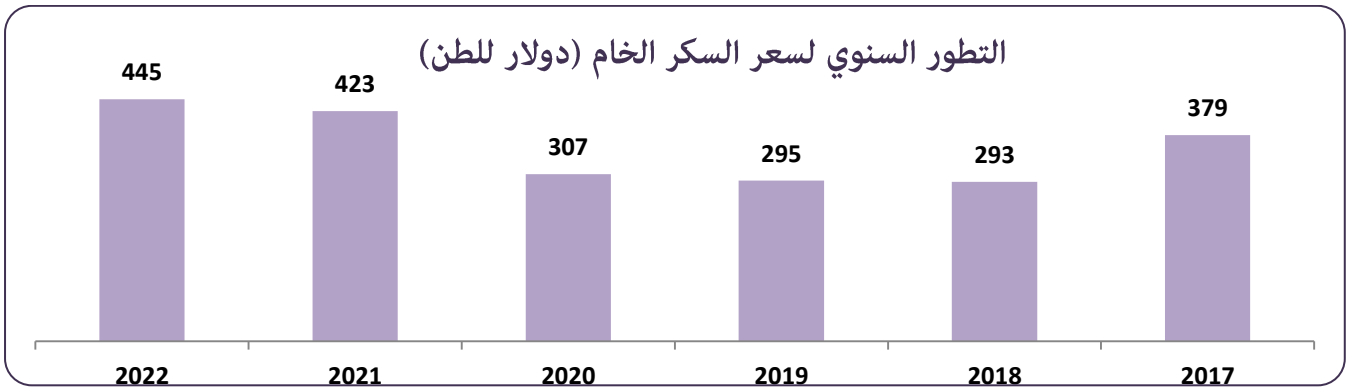

المصدر: بلومبرغ، معدل

◄ تطور الأسعار العالمية للسكر الخام خلال سنة 2023

سجلت أسعار السكر الخام تقلبات هامة، خلال الفترة الممتدة من بداية يناير إلى نهاية غشت 2023، حيث تراوحت بين حد أدنى قدره 448 دولاراً للطن و حد أقصى قدره 633 دولاراً للطن، أي بمتوسط 542 دولاراً للطن، بزيادة تناهز 23% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. و عليه، عرف السعر العالمي الربع سنوي للسكر، التطورات التالية:

- **الربع الأول من سنة 2023:** خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى نهاية مارس، بلغ متوسط سعر السكر الخام 490 دولاراً للطن. و لقد ناهز أدنى سعر تم تسجيله ما يقارب 448 دولاراً للطن، بينما وصل أعلى سعر إلى 524 دولاراً للطن. وفي بداية الربع الأول من سنة 2023، كانت الأسعار مستقرة نسبيا، مع بعض الانخفاضات الطفيفة. إلا أنه و ابتداء من 10 يناير 2023، بدأت الأسعار في الارتفاع تدريجيًا. ولقد استمر الاتجاه التصاعدي حتى متم مارس 2023 مع بعض التقلبات اليومية ؛

- **الربع الثاني من سنة 2023:** خلال هذه الفترة، بلغ متوسط السعر المسجل للسكر الخام ما يناهز 588 دولاراً للطن حيث تأرجح بين سعر أدنى قدره 520 دولاراً للطن وسعر أقصى بلغ 633 دولاراً للطن. و لقد تم تسجيل استمرار الاتجاه التصاعدي للأسعار مصحوباً بالمزيد من التقلبات؛

- **يوليوز - غشت من سنة 2023:** خلال الفترة الممتدة من فاتح يوليوز إلى 31 غشت، استمر سعر السكر الخام في الارتفاع. و قد شهدت الأسعار تقلبًا ملحوظًا، إذ تراوحت بين حد أدنى قدره 547 دولاراً للطن وحد أقصى بلغ 600 دولاراً للطن، وبلغ متوسط السعر خلال هذه الفترة ما يناهز 567 دولاراً للطن.

تطور سعر السكر الخام خلال الفترة الممتدة من يناير الى غشت 2023 (دولار للطن)

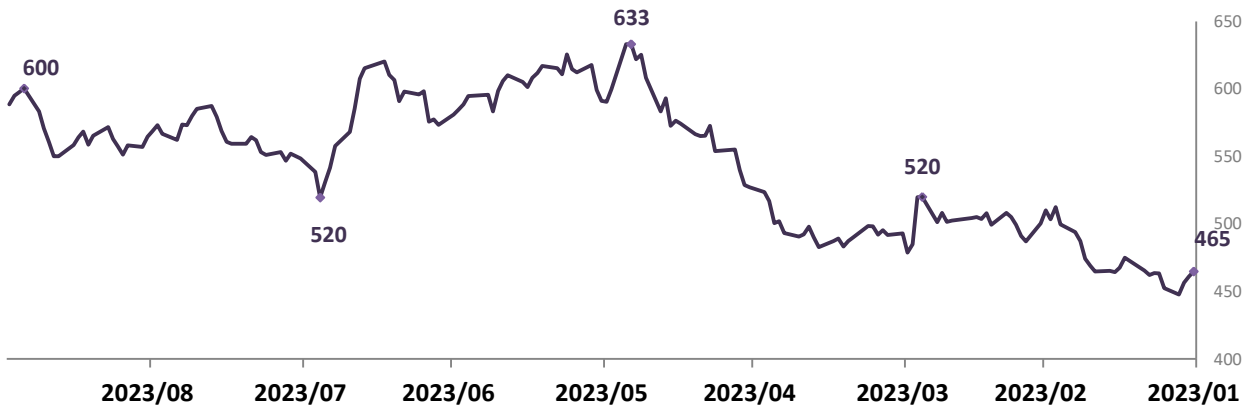

المصدر: بلومبرغ، معدل.

4.I. سوق الحبوب

1.4.1. التجارة الخارجية للحبوب

1.1.4.I. الإنتاج والاستهلاك العالميين للحبوب

◄ **الإنتاج العالمي للحبوب**

بناءَ على توقعات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) الصادرة في شتنبر 2023 ، يُتوقع أن يصل الإنتاج العالمي للحبوب، خلال موسم 2023/2022، إلى مستوى قياسي يبلغ 2815 مليون طن، مسجلاً زيادة بنسبة 0,9% مقارنة بالموسم السابق، ومعادلا بذلك الرقم القياسي المسجل سنة 2021.

أما بالنسبة للإنتاج العالمي من القمح، الذي يبلغ 781 مليون طن، فقد شهد هذه السنة انخفاضًا بنسبة 3% مقارنة بالسنة الماضية، ولكنه يظل عند مستويات أعلى من تلك المسجلة خلال سنوات 2019 و2020 و2021. و قد تم تعديل توقعات إنتاج هذه المادة في الاتحاد الأوروبي، وذلك بفضل الظروف المناخية الملائمة بشكل عام والتي أدت إلى زيادة طفيفة في الانتاج عن المتوقع. ومع ذلك، فقد قابل هذه الزيادات الانخفاض الحاد في توقعات الإنتاج في أستراليا بسبب الظروف المناخية الأكثر جفافًا من المعتاد.

فيما يتعلق بالإنتاج العالمي للحبوب الخشنة خلال سنة 2023، فإنه من المتوقع أن تصل إلى 1511 مليون طن، مسجلة زيادة بنسبة 2,7% مقارنة مع السنة الماضية. و لقد تم رفع توقعات إنتاج الشعير العالمي بشكل طفيف، وذلك بسبب ارتفاع تقديرات الانتاج في تركيا. كما رفعت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) توقعاتها لإنتاج الأرز العالمي بشكل طفيف للفترة 2024/2023 لتصل إلى 523,2 مليون طن (بما يعادل الأرز المطحون)، وذلك بفضل توقعات أفضل للإنتاج في بعض البلدان.

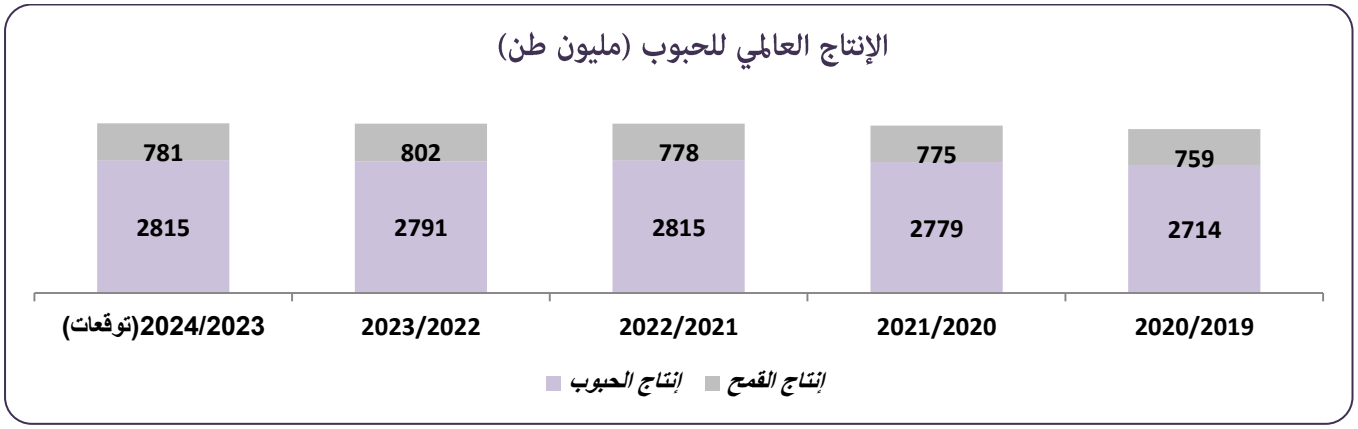

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (*FAO*)

◄ **إنتاج القمح اللين حسب البلد**

عرفت كمية إنتاج القمح اللين لموسم 2023/2022 اختلافا حسب المناطق الرئيسية للإنتاج. و لقد ساهم الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي في الإنتاج بكمية تصل إلى 133,8 مليون طن. وتحتل روسيا المرتبة الثانية بإنتاج يبلغ 95,4

مليون طن، مما يؤكد دورها المهم كمنتج للقمح على مستوى السوق العالمية. وبالمثل، أنتجت الولايات المتحدة 44,9 مليون طن من القمح، في حين ساهمت كندا بـ 33,8 مليون طن في الإنتاج العالمي. وأنتجت أستراليا وأوكرانيا وكازاخستان والأرجنتين 39,2 و26,3 و16,4 و12,6 مليون طن على التوالي.

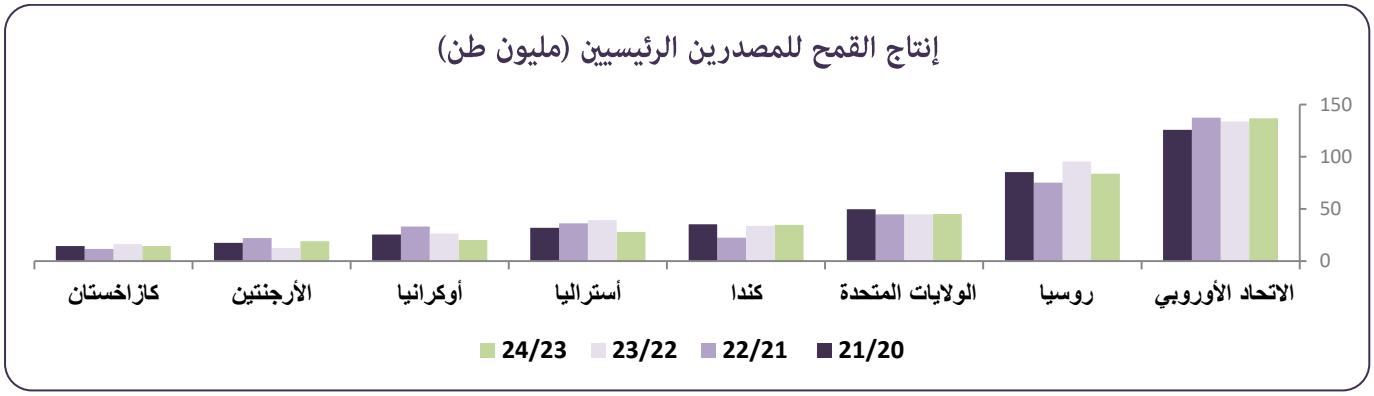

المصدر: المجلس الدولي للحبوب(*IGC*)

◄ الاستخدام العالمي للحبوب

تبلغ توقعات الاستخدام العالمي للحبوب للموسم 2024/2023 ما يناهز 2,807 مليون طن، أي بزيادة قدرها 1% مقارنة بموسم 2023/2022. ويرجع هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى المراجعة التصاعدية في استخدام القمح ليصل إلى 785 مليون طن، أي بزيادة 0,6% مما كان عليه في 2023/2022. ويفسر هذا الوضع بالاستخدام الكبير للقمح كعلف للحيوانات.

وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة (FAO) أن يصل إجمالي استخدام الحبوب الخشنة للموسم 2024/2023 إلى 1,501 مليون طن، بزيادة 1,2% مقارنة مع الموسم 23/2022. ويعود هذا التطور بشكل رئيسي إلى الزيادة المتوقعة في استخدام الذرة، خاصة لتغذية الحيوانات.

وتظل توقعات الاستخدام العالمي للأرز في 2024/2023 عند 520 مليون طن، دون تغيير تقريباً عن 2023/2022. ويعود هذا الاستقرار إلى توقعات زيادة الاستخدام الغذائي لهذه السلعة بسبب النمو السكاني، الذي يقابله انخفاض في استخدامها كعلف للحيوانات.

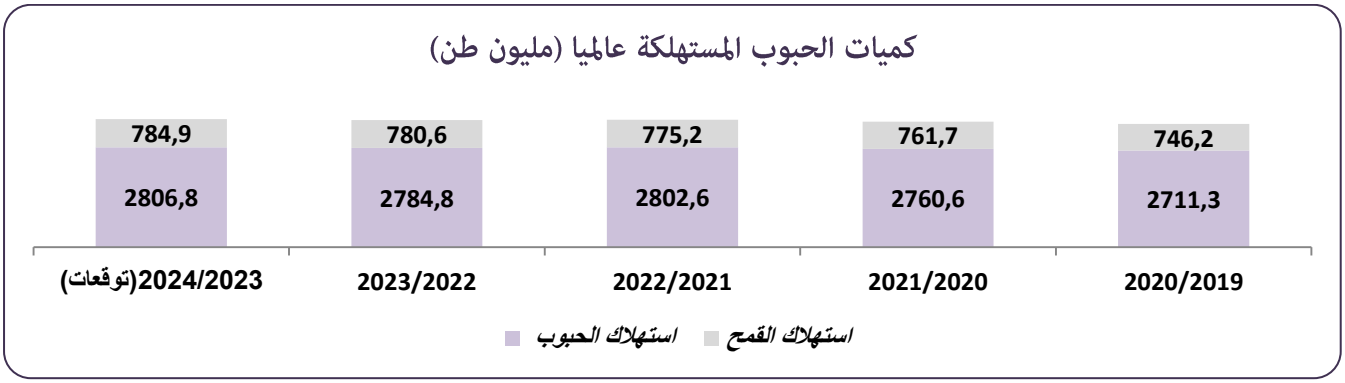

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (*FAO*)

I.2.1.4. المبادلات التجارية للحبوب و المخزونات العالمية للحبوب

◄ مخزونات الحبوب العالمية

تبلغ التوقعات الأخيرة لمخزونات الحبوب العالمية خلال الموسم 2024/2023، وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، ما يناهز 878 مليون طن، بزيادة 18,6 مليون طن (ما يعادل 2,2%) عن الموسم السابق حيث بلغت 859,3 مليون طن. وبالتالي، ستظل نسبة المخزونات الموجهة إلى الاستخدام مستقرة عند 30,5%، على غرار 2024/2023 (30,6%)، مما يشير إلى عرض عالمي لم يسبق تسجيله من قبل.

وفيما يتعلق بالمخزونات العالمية من القمح، فإنها سترتفع بشكل طفيف بنسبة 0,3% لتصل إلى 315 مليون طن خلال الموسم 2023-2024، مقابل 314,4 مليون طن خلال الموسم 2023/2022.

أما مخزون الحبوب الخشنة، فيتوقع ارتفاعه بنسبة 4,3% ليصل إلى 365 مليون طن عند نهاية الموسم المذكور. وفيما يتعلق بمخزونات الأرز العالمية، فمن المتوقع أن تصل إلى مستوى قياسي قدره 198,1 مليون طن، بزيادة 1,4% عن موسم 2023/2022، بفضل الصين والهند بشكل رئيسي.

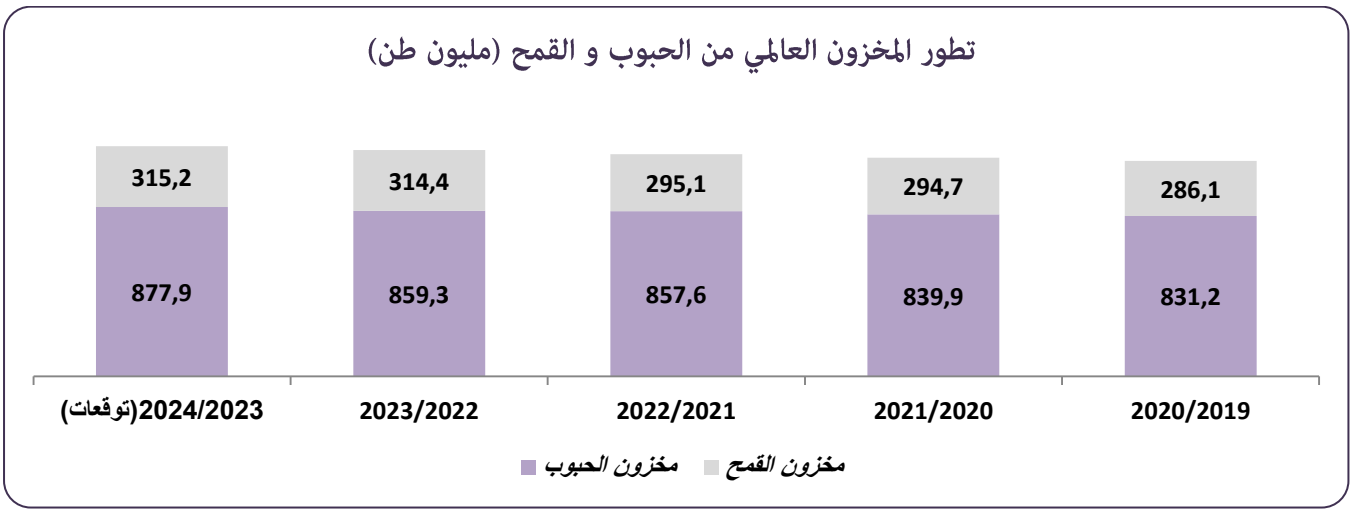

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (*FAO*)

◄ المبادلات التجارية للحبوب

حسب توقعات منظمة الأغذية والزراعة، ستنخفض تجارة الحبوب العالمية في 2024/2023 بنسبة 1,7% (-7,9 مليون طن) مقارنة بالموسم 2023/2022. فمن المتوقع أن تصل تجارة القمح العالمية برسم الموسم 2024/2023 إلى 193 مليون طن، بانخفاض 3,5% مقارنة مع المستوى المسجل في الموسم 2023/2022 و الذي يناهز 200,2 مليون طن. ويعزى هذا الانخفاض، بشكل رئيسي، إلى تراجع الصادرات من أستراليا بسبب انخفاض الإنتاج، وكذلك من أوكرانيا بسبب الاضطرابات المرتبطة بالصراع السياسي المستمر، وانخفاض طلب الاستيراد في الصين وتركيا والاتحاد الأوروبي.

ومن المتوقع أن تصل التجارة العالمية للحبوب الخشنة، برسم الموسم 2024/2023، إلى ما يناهز220 مليون طن، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 0,8% مقارنة مع 2023/2022. و يُعزى الانخفاض المتوقع في تجارة الذرة العالمية خلال موسم 2024/2023 بشكل أساسي إلى إجراء مبيعات أقل من المتوقع من الولايات المتحدة بسبب انخفاض آفاق الإنتاج، وكذلك بأوكرانيا بسبب إغلاق مبادرة حبوب البحر الأسود. وفي ما يتعلق بالأرز، من المنتظر أن تصل التجارة إلى كمية 53,3 مليون طن بنهاية الموسم 2024/2023 مقابل 52,4 مليون طن في 2023/2022. وترجع هذه الانخفاضات إلى تشديد القيود الأخيرة على تصدير الأرز من جانب الهند، التي تعتبر المصدر الرئيسي لهذا المنتج في العالم.

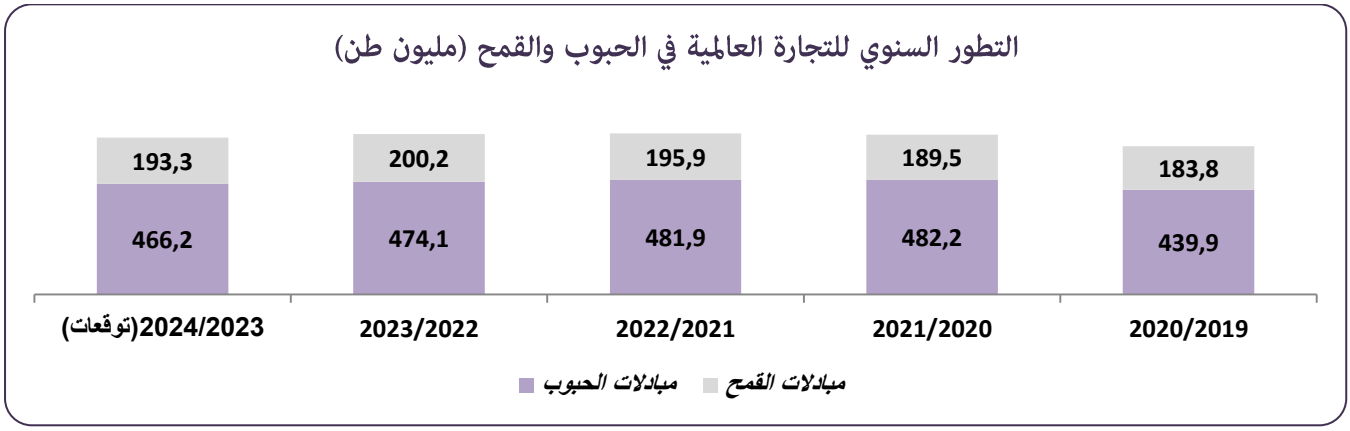

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (*FAO*)

◄ الناتج العالمي للقمح

بالنسبة لموسم 2023/2022، تشير التوقعات إلى أن إنتاج القمح قد يبلغ 802 مليون طن، وهو ما يزيد قليلاً عن الطلب البالغ 781 مليون طن. وقد أدى هذا الوضع إلى زيادة المخزون النهائي من القمح إلى 311 مليون طن، مما يدل على استقرار السوق وضمان هدوء الأسعار العالمية لهذا المنتوج. ومع ذلك، تشير التوقعات لموسم 2024/2023 إلى انخفاض طفيف في الإنتاج إلى 783 مليون طن، وهو نفس مستوى الطلب، وهو ما من شأنه أن يبقي المخزونات النهائية عند مستوى مماثل قدره 314 مليون طن.

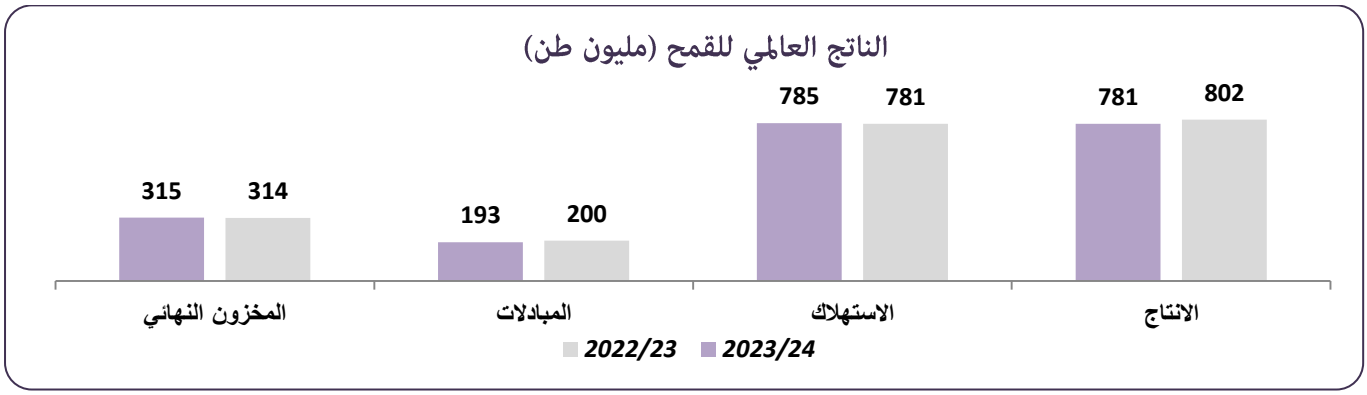

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (*FAO*)

2.4.1. تطور الأسعار العالمية للقمح اللين

◄ التطور السنوي لأسعار القمح اللين

أدت الاضطرابات الناجمة عن الصراعات الجيوسياسية وسوء الأحوال المناخية والمشاكل اللوجستية، خلال الفترة الممتدة من 2016-2022، إلى تعطيل تدفقات التجارة التقليدية و تقلب الأسعار في سوق القمح. وقد بلغت أسعار هذا المنتوج مستويات تاريخية، تقريباً، بعد التعافي من جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا. وبذلك، ارتفع السعر العالمي للقمح اللين الفرنسي المنشأ من حد أدنى قدره 178 دولاراً/طناً خلال سنة 2016 إلى حد أقصى قدره 367 دولاراً/طناً خلال سنة 2022.

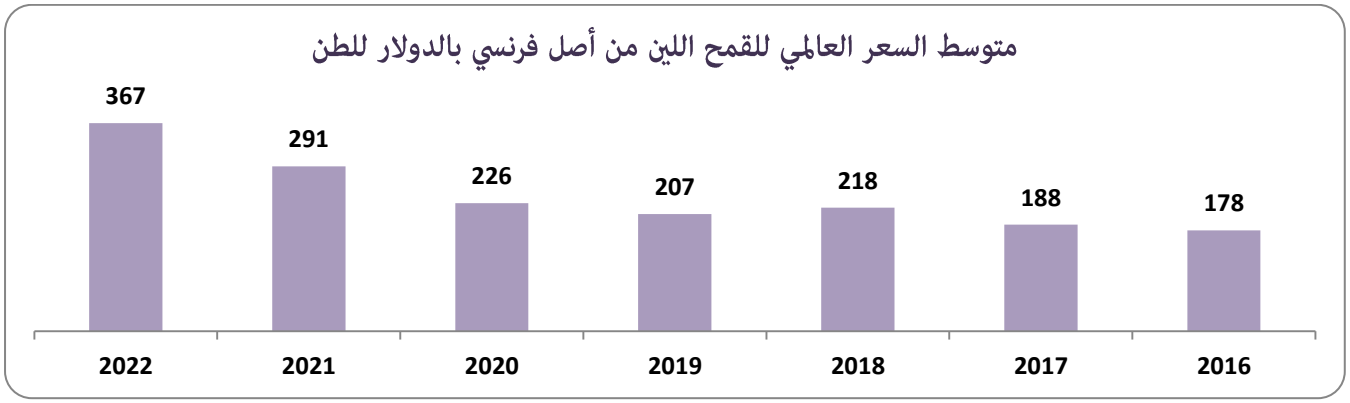

المصدر: المجلس الدولي للحبوب(*IGC*)

◄ تطور أسعار القمح اللين خلال سنة 2022

شهدت الأسعار العالمية للقمح اللين تقلبات هامة خلال سنة 2022 بعد الحرب في أوكرانيا. وقد تطورت وفق المراحل الأربع التالية:

- **<u>الفترة الأولى (من فاتح يناير إلى 23 فبراير 2022):</u>** تأرجحت أسعار القمح اللين في نطاق تراوح بين 306 دولارا للطن و331 دولارا للطن، مسجلة متوسط قدره 314 دولارا للطن دون احتساب رسوم الشحن، أي بزيادة قدرها 11%، مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة، نتيجة الانتعاش الاقتصادي بعد كوفيد -19 وانخفاض توقعات الإنتاج في الدول الرئيسية المنتجة بعد تدهور الظروف المناخية ؛
- **<u>الفترة الثانية (من 24 فبراير إلى 30 يونيو 2022):</u>** ارتفعت أسعار القمح اللين إلى مستويات عالية عقب اندلاع الحرب في أوكرانيا، وعدم اليقين المرتبط بتقلص المعروض العالمي بعد التوقف التام للصادرات الأوكرانية والجزئي للصادرات الروسية. وبالتالي، فقد تأرجحت الأسعار في نطاق تراوح بين 360 دولارا للطن و470 دولارا للطن، مسجلة متوسطا قدره 430 دولارا للطن دون احتساب رسوم الشحن، أي بزيادة تقدر ب116 دولارا للطن مقارنة بالفترة الأولى؛
- **<u>الفترة الثالثة (من فاتح يوليوز إلى 30 شتنبر 2022):</u>** سجلت أسعار القمح اللين تراجعا نسبيا حيث تراوحت بين 320 دولارا للطن و 368 دولارا للطن، مسجلة متوسط 345 دولارا للطن تحت تأثير تحسن توقعات الإنتاج العالمي و استئناف الصادرات الأوكرانية عبر الموانئ البحرية.

- **<u>الفترة الرابعة (من فاتح أكتوبر إلى 31 دجنبر 2022):</u>** عرفت أسعار القمح الفرنسي تقلبات بارزة خلال الربع الأخير من سنة 2022، حيث سجلت أقل سعر عند 323 دولاراً للطن، بينما وصل أعلى سعر إلى 357 دولاراً للطن و متوسطا قدره 338.32 دولاراً للطن. و تعكس هذه التقلبات في الأسعار تذبذب السوق، والذي يتأثر بالعوامل المناخية والطلب العالمي.

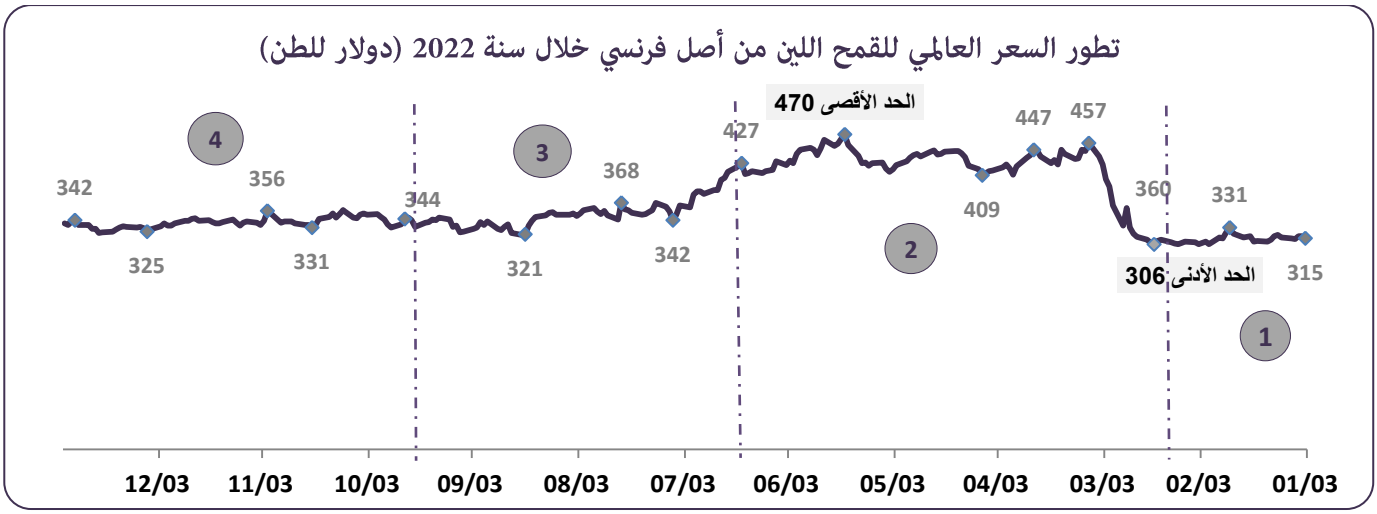

المصدر: المجلس الدولي للحبوب(*IGC*)

◄ تطور أسعار القمح اللين خلال سنة 2023

شهدت أسعار القمح اللين، من أصل فرنسي، خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى 31 غشت 2023، تراجعًا مقارنة بمستوياتها التاريخية لسنة 2022 حيث تراوحت بين 241 دولاراً و337 دولاراً للطن، بمتوسط يبلغ حوالي 278 دولاراً للطن. و يمكن تفسير هذا التراجع مع بداية سنة 2023 بوجود مخزون أولي هام وتمديد مبادرة حبوب البحر الأسود حتى يوليوز 2023.

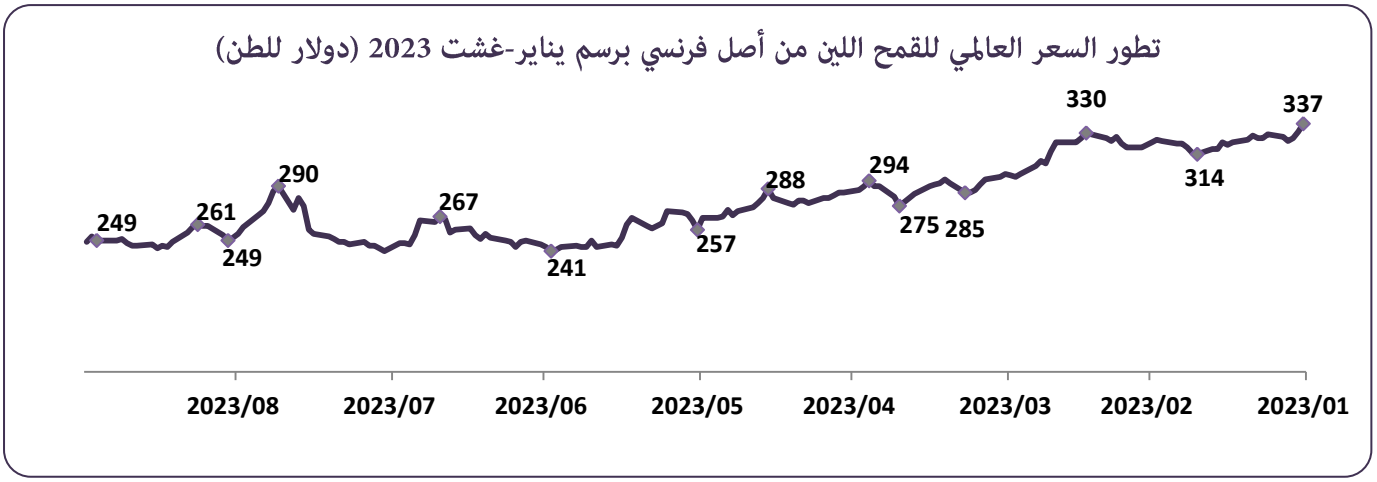

المصدر: المجلس الدولي للحبوب(*IGC*)

الفصل الثاني : تطور نفقات المقاصة الخاصة بالمواد المدعمة

1.II. دعم سعر غاز البوتان

1.1.II. تطور الدعم الأحادي لغاز البوتان

◄ التطور السنوي للدعم الأحادي لغاز البوتان

شهد متوسط الدعم السنوي، لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام، زيادة هامة، حيث ارتفع بـ 30 درهما، أي ما يعادل 75% من ثمن البيع للمستهلك، على أساس سنوي، ليصل ل 94 درهما خلال سنة 2022. ويمثل هذا المبلغ، أعلى متوسط سنوي للدعم تم تسجيله منذ إنشاء نظام دعم غاز البوتان في المغرب.

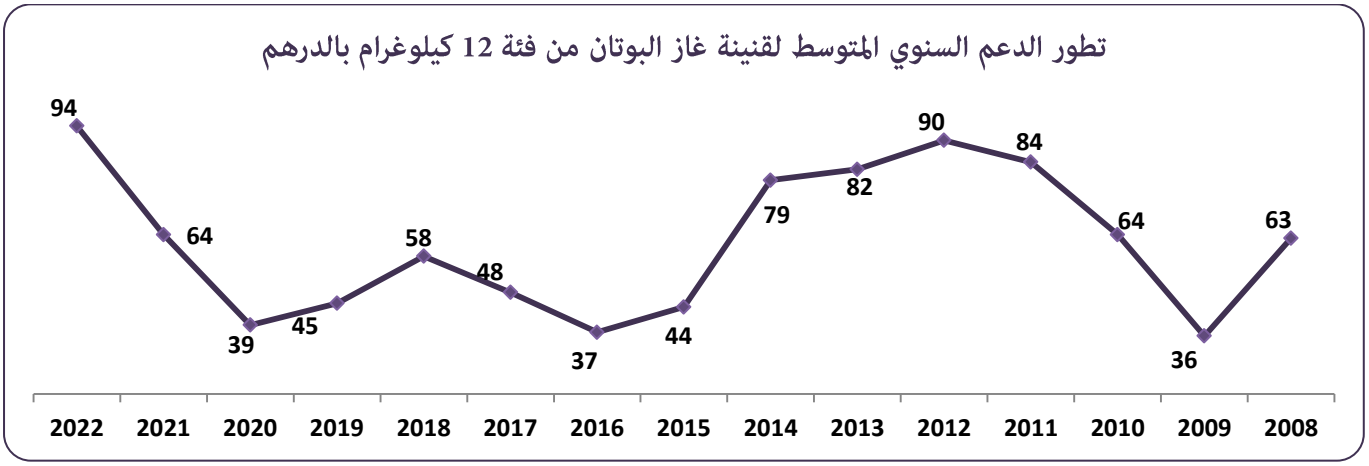

المصدر : مديرية الميزانية

◄ تطور الدعم الأحادي لغاز البوتان برسم الفترة الممتدة من يناير إلى شتنبر من سنة 2023

واصل الدعم الممنوح من قبل الدولة، لقنينة 12 كيلوغرام اتجاهه التصاعدي، خلال الربع الأول من سنة 2023، حيث حقق ذروته البالغة 92 درهم في مارس، وهو أعلى مستوى شهري منذ يوليوز 2022، كما يشكل أعلى مستوى دعم لسنة 2023. وانعكس هذا الاتجاه، منذ شهر أبريل، مما أسفر عن انخفاض كبير للدعم الشهري، لقنينة 12 كلغ ، والذي استقر عند 45 درهما في يوليوز، وهو أدنى مستوى مسجل منذ دجنبر 2020. وبعد هذا التراجع الذي بلغ أكثر من النصف مقارنة بشهر مارس، ارتفع دعم القنينة 12 كلغ، مجددًا، ليصل إلى 63 درهمًا في شتنبر ، أي بزيادة قدرها 40% مقارنةً مع يوليوز 2023.

تجدر الإشارة إلى أن الدعم المتوسط للقنينة، البالغ وزنها 12 كيلوغرامًا من غاز البوتان، قد ارتفع إلى نحو 68 درهمًا خلال الفترة من يناير إلى شتنبر 2023، مما يشكل انخفاضًا بنسبة 30% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابق.

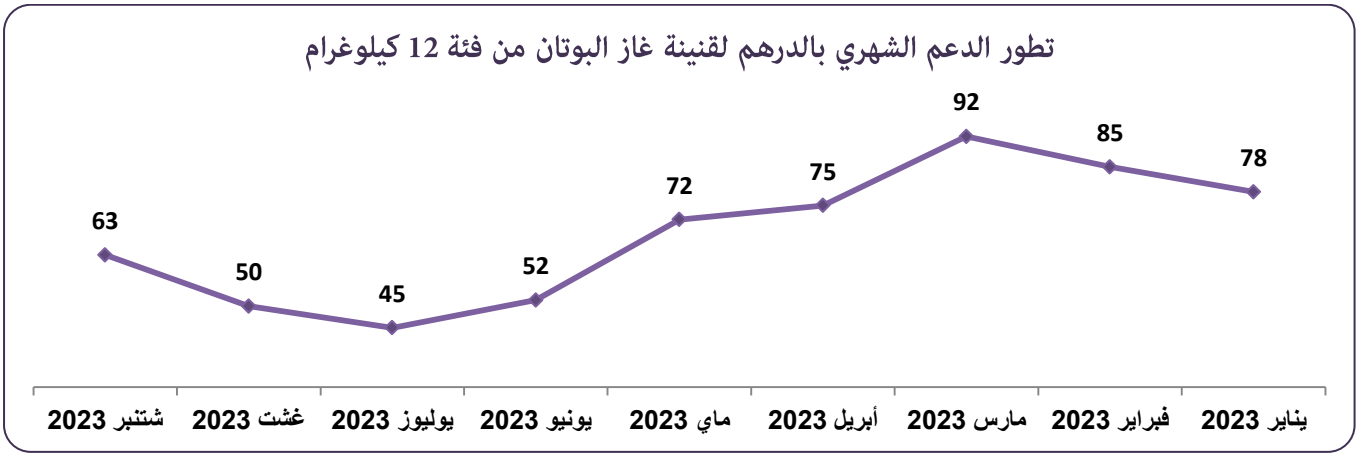

المصدر : مديرية الميزانية

خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2023، سجل متوسط الحصة المدعومة من غاز البوتان 62% من ثمن الشراء الحقيقي، أي بانخفاض 12% على أساس سنوي. وفي يوليوز، بلغت حصة دعم الدولة، من السعر الحقيقي للقنينة من فئة 12 كيلوغرام، أدنى مستوى لها منذ جائحة كوفيد- 19.

جدول يبين حصة الدعم في تكلفة غاز البوتان برسم سنة 2023:

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر
سعر التكلفة الحقيقي (درهم للقنينة)	118	125	132	115	112	92	85	90	103
حصة الدعم (%)	61%	68%	70%	65%	64%	57%	53%	56%	61%
حصة ثمن البيع (%)	39%	32%	30%	35%	36%	43%	47%	44%	39%

المصدر : مديرية الميزانية

II.2.1. الواردات و الاستهلاك الوطني لغاز البوتان

◄ تطور الواردات

بعد تراجعها ب 2,7% سنة 2021، سجلت الواردات الوطنية لغاز البوتان أكبر نمو خلال السنوات الخمس السابقة، مرتفعة بأكثر من 7,3% على أساس سنوي (أعلى معدل نمو مسجل منذ 2014) لتبلغ 2,78 مليون طن في سنة 2022، لتتجاوز بذلك المستوى القياسي المسجل خلال سنة 2020.

وباستثناء سنة 2021، استورد المغرب سنويا، في المتوسط، 100 ألف طن إضافية لمواجهة نمو احتياجات السوق الوطنية، وذلك ومنذ 2010، إلا أن هذه الكمية ارتفعت سنة 2022 لتبلغ 190 ألف طن.

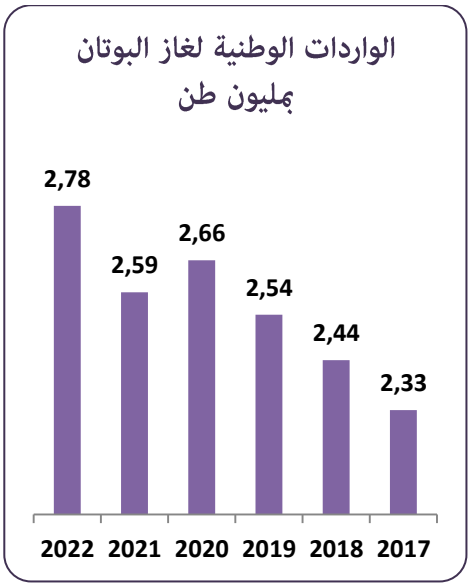

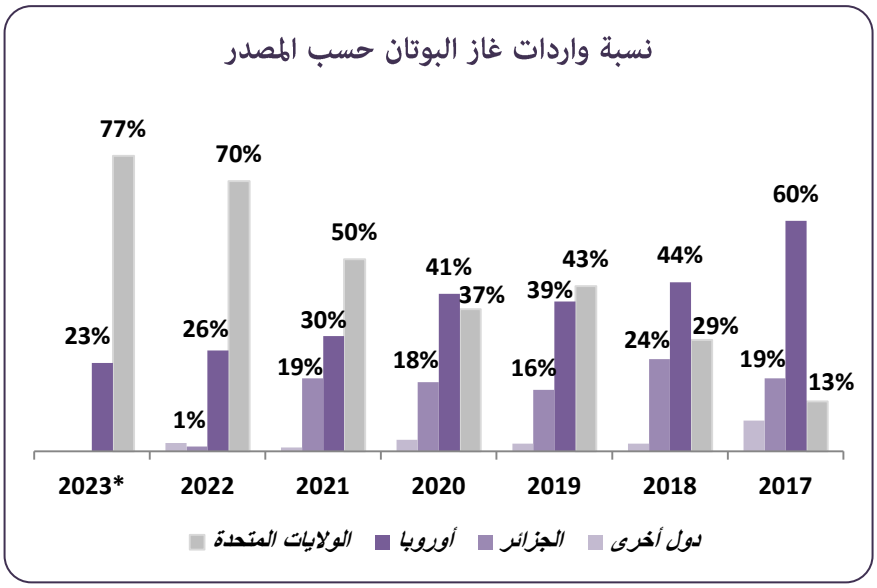

*برسم الفترة الممتدة من يناير إلى يونيو 2023
المصدر:مكتب الصرف

وفيما يتعلق ببنية الواردات، فإنها تخضع لتغييرات دائمة ، ناجمة عن الظروف الدولية مثل التحكيم، وتوافر العرض والعوامل الجيوسياسية، وكذلك عن الديناميكيات الوطنية، ولا سيما التباين الموسمي للطلب، وحالة المخزونات الوطنية، ووضعية البنية التحتية الوطنية للإمداد والظروف المناخية.

عززت الولايات المتحدة، خلال سنة 2022، مكانتها باعتبارها المورد الرئيسي لسوق غاز البوتان الوطني، حيث مثلت 70% من حصة سلة الغاز المستورد. ومنذ سنة 2017، ازدادت شحنات غاز البوتان من الولايات المتحدة بشكل كبير، حيث ارتفعت من حوالي 300 ألف طن (13% من الواردات) إلى 1.959 ألف طن خلال سنة 2022، مما يمثل نمواً كبيراً بنسبة 553% خلال الخمس سنوات الأخيرة. وتجدر الإشارة إلى أن حصة غاز البوتان الأمريكي المستورد، خلال النصف الأول من سنة 2023، قد بلغت 77% من إجمالي الواردات.

أما بخصوص واردات غاز البوتان من المنطقة الأورو متوسطية، فقد انخفض وزنها، سواء من حيث النسبة المئوية أو الحجم، بشكل كبير في تركيبة مصادر الإمداد بالمغرب، لصالح غاز البوتان الأمريكي. ففحين كان غاز البوتان الأورو متوسطي يمثل 79% من إجمالي الإمدادات خلال سنة 2017، أي ما يعادل 1,84 مليون طن ، انخفضت هذه الحصة إلى 27% في سنة 2022، أو ما يعادل 751 ألف طن، قبل أن تتراجع إلى 23% خلال النصف الأول من سنة 2023. وفي نفس الوقت، انعدمت الواردات من الجزائر إلى خلال سنة 2023، بينما كانت تمثل ما يقرب من ربع الإمدادات الوطنية في سنة 2018.

وفيما يتعلق بالصادرات الأمريكية من غاز البوتان، عزز المغرب مكانته كزبون رئيسي للولايات المتحدة، خلال النصف الأول من سنة 2023، متجاوزا بذلك زبائنها التقليديين مثل اليابان وكوريا الجنوبية وإندونيسيا.

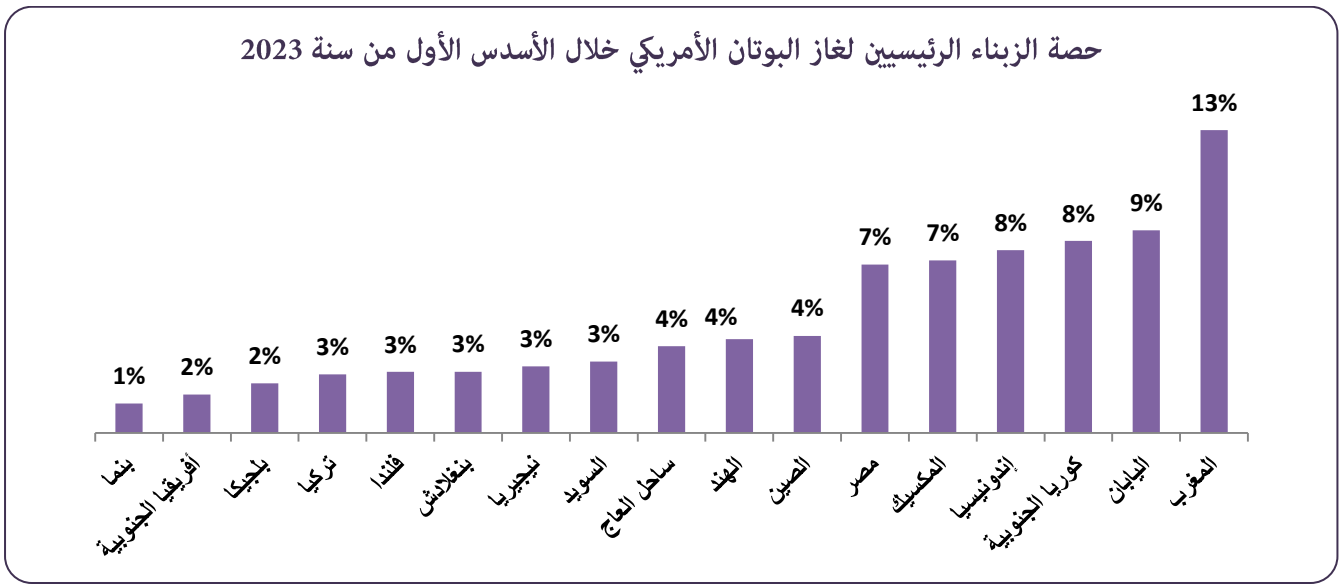

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

◄ تطور الاستهلاك

بعد أن سجل أدنى معدل نمو له خلال العشرين سنة الأخيرة، وذلك سنة 2021، بلغ الاستهلاك الوطني ما يعادل 227,3 مليون قنينة من فئة 12 كيلوغرام (2,73 مليون طن) سنة 2022، مسجلا ارتفاعا بنسبة 2,23% على أساس سنوي.

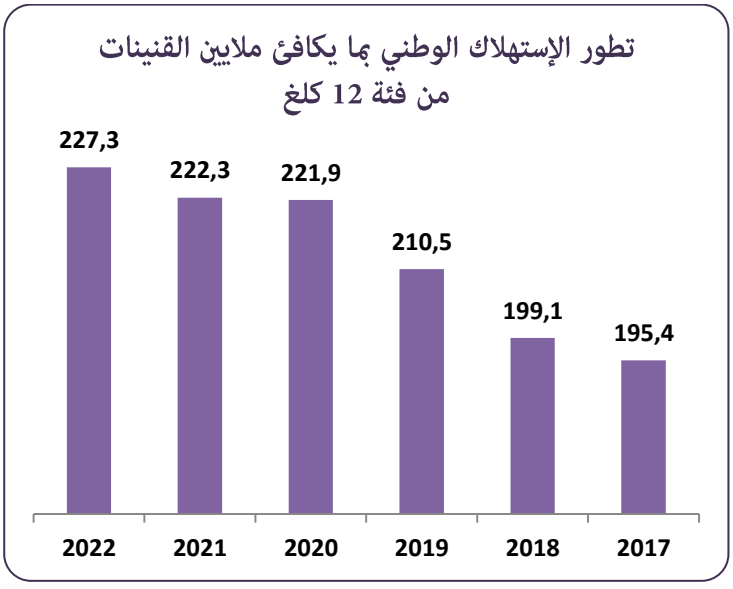

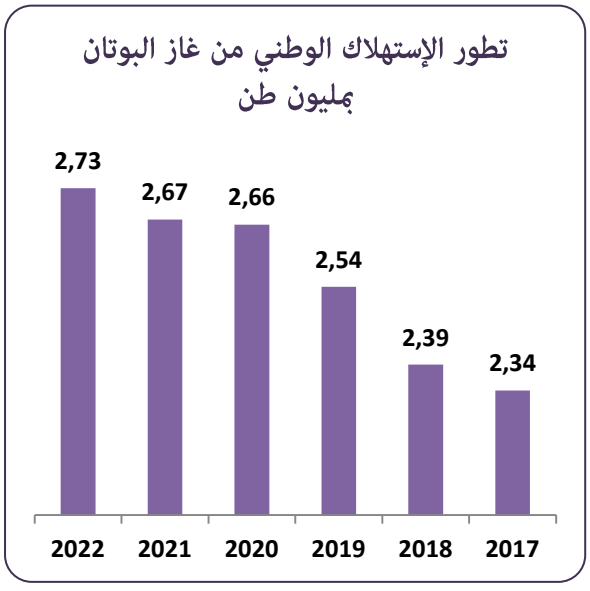

المصدر: صندوق المقاصة

منذ نهاية الألفية الماضية، تضاعف حجم السوق المغربي لغاز البوتان، من حيث الاستهلاك، ثلاث مرات تقريباً ، مما وضع المملكة في قائمة أكبر الأسواق العالمية لهذا المنتوج. ويمكن تفسير هذه الزيادة في الطلب الوطني بعوامل مختلفة، بما في ذلك النمو السكاني والتحضر وتحسن مستويات المعيشة.

علاوة على ذلك، وبفضل جهود الدولة، يتمتع المواطنون المغاربة، خارج الدول المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بأحد أدنى الأسعار في العالم، إلى جانب سلسلة توريد متطورة للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، شهد المغرب فترة طويلة من تجميد أسعار قنينات غاز البوتان، على عكس الدول الأخرى التي تدعم غاز البترول المسال والتي شهدت ارتفاعا تدريجيا للأسعار عند الاستهلاك. وتجدر الإشارة إلى أن المراجعة الأخيرة لأسعار غاز البوتان على المستوى الوطني تعود لسنة 1990.

3.1.II.وضعية نفقات دعم غاز البوتان

◄ تكلفة دعم غاز البوتان برسم سنة 2022

للسنة الثانية على التوالي، شهدت تكلفة دعم غاز البوتان ارتفاعا ملموسا، حيث بلغت مبلغ 21.812 مليون درهم خلال سنة 2022، وهو رقم قياسي تاريخي جديد لمستوى الدعم المالي الذي تمنحه الدولة لهذا المنتوج.

وأدى ارتفاع أسعار غاز البوتان سنة 2022 بنسبة 17% على أساس سنوي، مقترنا بزيادة الاستهلاك بأكثر من 2,2% مقارنة بسنة 2021، إلى زيادة الدعم العمومي بمبلغ 7,2 مليار درهم على أساس سنوي، وهو ما يمثل مجهودا ميزانياتيا إضافيا يقدر ب 49%.

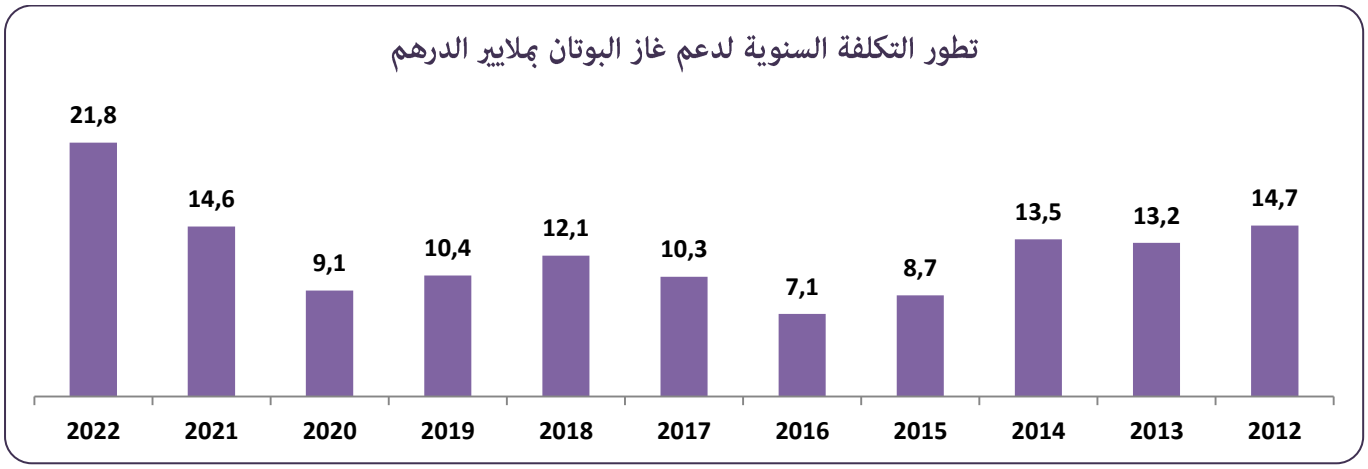

المصدر: صندوق المقاصة

وخصصت الدولة المغربية، خلال السنوات العشر الماضية، مبلغ 135,5 مليار درهم لدعم أسعار استهلاك غاز البوتان. وقد أفضى هذا الوضع إلى زيادة الضغوط على المالية العمومية، مما أدى إلى زيادة كبيرة لحصة دعم غاز البوتان في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تضاعفت، هذه النسبة، بين سنتي 2019 و 2022. ويتصدر المغرب، عالميا، الدول التي تخصص جزءا من إنفاقها لدعم استهلاك غاز البوتان، وهو ما يختلف بشكل واضح عن النطاق الملحوظ في أكبر الدول التي تدعم استهلاك هذا المنتوج، مثل الهند ومصر وإندونيسيا وتونس، حيث تتراوح هذه الحصة بين 0,20% و 2,7%.

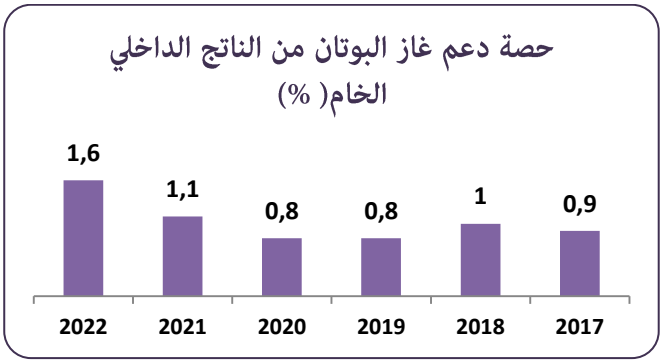

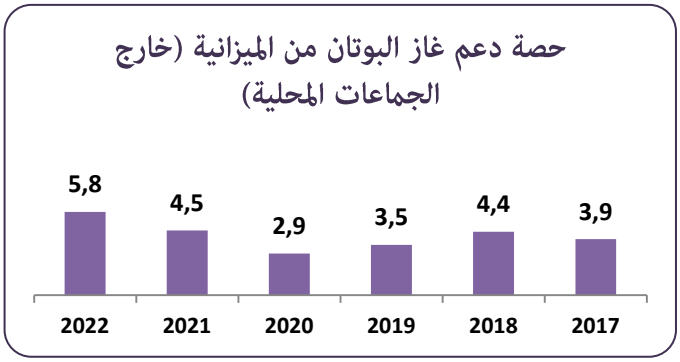

المصدر : مديرية الميزانية

◄ وضعية نفقات دعم غاز البوتان سنة 2023

بلغ استهلاك غاز البوتان بالمغرب 1928 ألف طن، خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2023، أي ما يعادل 166,66 مليون قنينة من فئة 12 كلغ. وتمثل هذه الكمية زيادة كبيرة قدرها 9,96 مليون قنينة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022. وتميز شهري مارس وأبريل بارتفاع استخدام غاز البوتان بشكل خاص، نتيجة لموافقتهما لشهر رمضان. أما بخصوص فصل الصيف، فقد ارتفع الطلب، بين شهري يونيو و غشت 2023، ليبلغ 59,03 مليون قنينة من فئة 12 كيلوغراما ، ويرجع ذلك أساسا إلى عودة المغاربة المقيمين بالخارج.

ومن المتوقع أن تبلغ تكلفة دعم غاز البوتان، خلال الربعين الأولين من سنة 2022، حوالي 11,43 مليار درهم مقارنة بـ 15,83 مليار درهم على أساس سنوي، أي انخفاض بنسبة 28%. وعرف الدعم الشهري لغاز البوتان تقلبات حادة، برسم الفترة الممتدة بين شهري يناير و غشت من سنة 2023، حيث تأرجح في نطاق تراوح بين 942 مليون درهم و 2.066 مليون درهم، مسجلا بذلك متوسط 1429 مليون درهم.

إن تزامن مستوى الدعم، المرتفع بشكل خاص، المسجل في مارس، و البالغ 92 درهماً لكل قنينة من فئة 12 كيلوغرام، مع ثاني أعلى مستوى تاريخي للاستهلاك الشهري المسجل خلال نفس الشهر، أدى إلى زيادة كبيرة للتكلفة الشهرية لدعم غاز البوتان، لتتجاوز حاجز المليارين درهم. وبعد ذلك، انخرط هذا الدعم في منحى تنازلي، ليصل إلى أدنى مستوى له عند 942 مليون درهم خلال شهر يوليوز من سنة 2023.

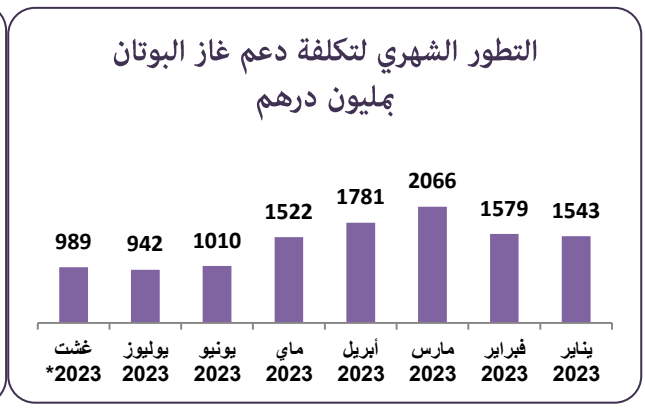

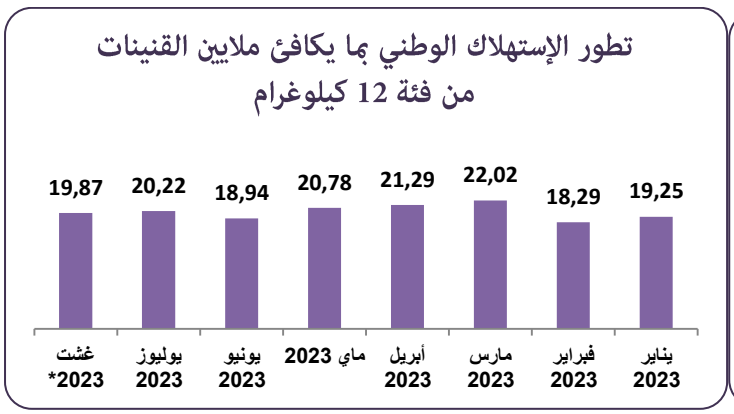

*معطيات متوقعة

المصدر :صندوق المقاصة

2.II. دعم سعر السكر

نظرًا لأهمية السكر كمنتج أساسي ضمن سلة الاستهلاك لكل أسرة مغربية، وتماشياً مع هدف تحقيق السيادة الغذائية في هذا المنتوج، وحفاظاً على القدرة الشرائية للمواطنين ، تقوم الحكومة بدعم قطاع السكر من المنبع الفلاحي إلى الاستهلاك.

ومن أجل ضمان توازن هذا القطاع، تم اتخاذ عدة إجراءات من قبل الدولة، من أبرزها الحفاظ على الرسوم الجمركية المطبقة على واردات السكر الخام بنسبة 35% من السعر المعلن من أجل حماية الإنتاج الوطني. كما يتم منح الدعم إذا تجاوز سعر تكلفة الاستيراد السعر المستهدف المحدد، بالإضافة إلى تحديد سعر بيع مشجع للنباتات السكرية للفلاحين ومنح دعم جزافي لاستهلاك السكر المكرر بهدف ضمان استقرار سعره في السوق المحلية.

II .1.2. الاستهلاك والإنتاج الوطنيين للسكر الأبيض

◄ الاستهلاك الوطني للسكر الأبيض

شهد الاستهلاك الوطني للسكر الأبيض تقلبات طفيفة خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2022. بعد تسجيل زيادة تجاوزت 2% بين سنتي 2016 و2017، عرف الاستهلاك انخفاضًا خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2021 بنسبة 1,6%، وذلك نتيجة لتوصيات منظمة الصحة العالمية بتقليل استهلاك هذا المنتوج. و من الجدير بالذكر أن الانخفاض الأكبر قد تم تسجيله خلال سنة 2020 نتيجة لتأثير جائحة كوفيد-19 بعد فرض القيود على التنقل و إغلاق المقاهي والمطاعم. وفي سنة 2022، عرف الاستهلاك ارتفاعا طفيفا حيث بلغ 1.202 ألف طن، مما يمثل زيادة بنسبة 0,42% مقارنة بسنة 2021.

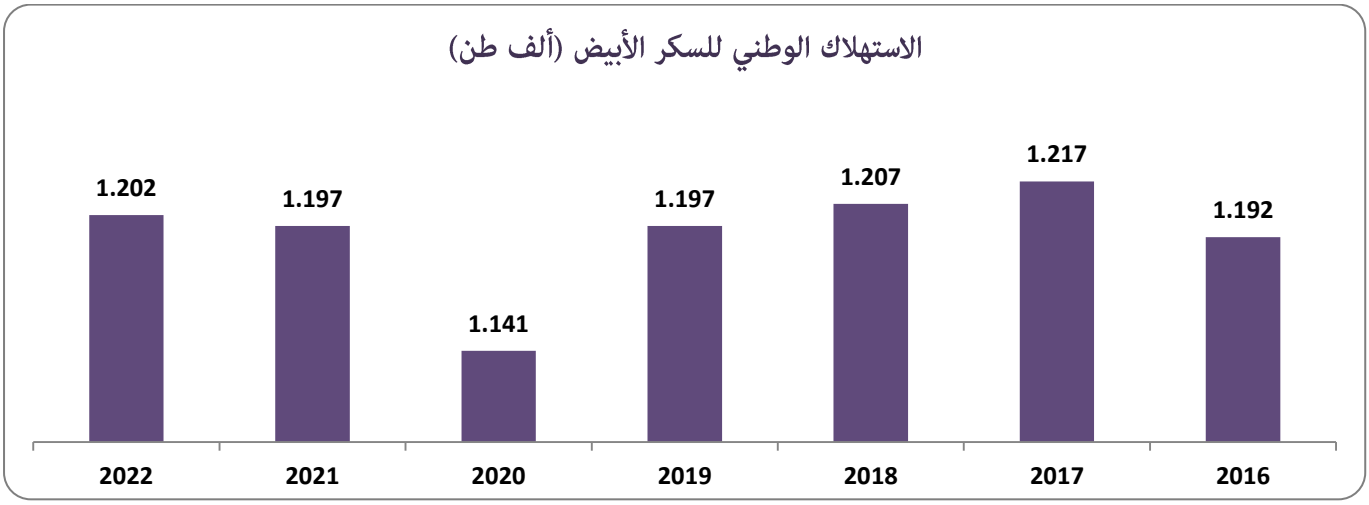

المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

حسب نوعية السكر، و على غرار السنوات السابقة، يمثل السكر المحبب 59% من إجمالي الاستهلاك الوطني نظرا لاستخدامه من قبل الأسر ومختلف الصناعات الغذائية الزراعية. ويحتل سكر القالب المرتبة الثانية بنسبة 26%

بعد ترسيخ استخدامه في الثقافة المغربية في المناطق القروية وفي المناسبات الاجتماعية. ويأتي السكر المجزأ الصغير و المجزأ الكبير في المركز الثالث بنسبة 15%.

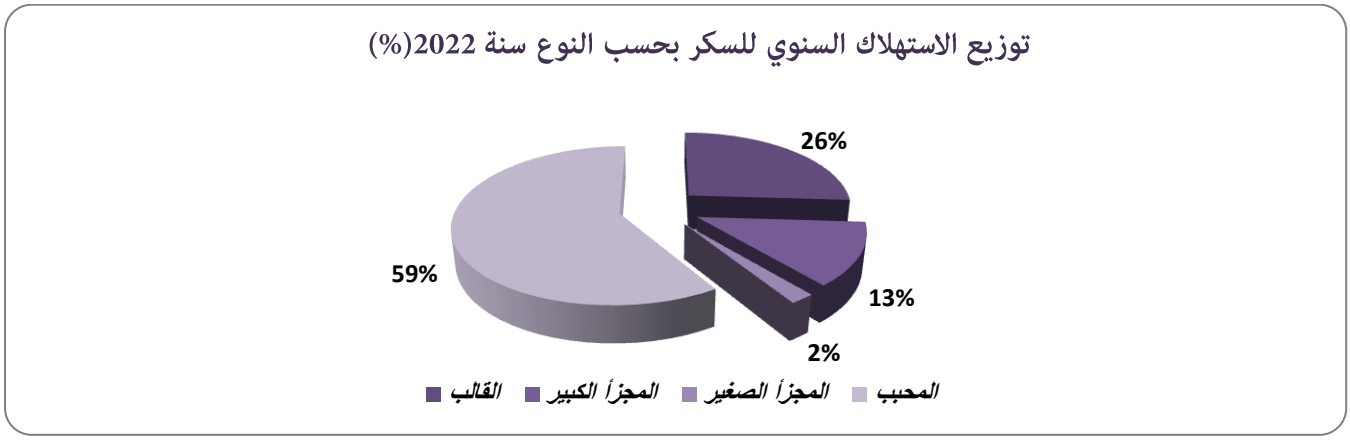

المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

شهدت الكميات الشهرية المستهلكة من السكر الأبيض تقلبا كبيراً، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، حيث تأرجحت بين ما لا يقل عن 85 ألف طن في أبريل و 125 ألف طن في مارس (استعدادا لرمضان 2023).

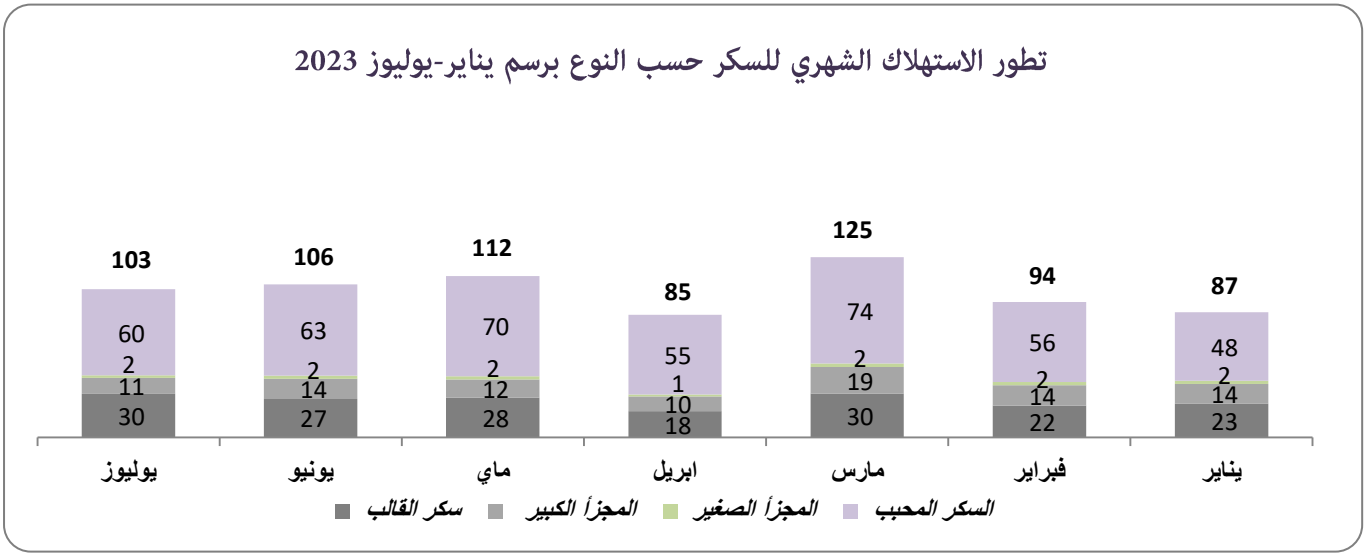

المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

◄ الإنتاج الوطني من السكر الأبيض

عرف إنتاج السكر الوطني تقلبات كبيرة خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2022. خلال سنة 2016، وصل الإنتاج إلى مستوى قياسي بلغ 607 الف طن (وهو ما يمثل 51% من نسبة تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني). بعد ذلك، استقر الإنتاج عند مستوى مقبول خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2020، مسجلاً متوسطًا سنويًا يبلغ 541 الف طن (وهو ما يمثل متوسط 45 % من نسبة تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني).

ابتداء من سنة 2021، عرف الإنتاج الوطني من السكر الأبيض انخفاضا بشكل كبير بسبب الجفاف والنقص المتزايد في الموارد المائية. وبناءَ على ذلك، تراجع الإنتاج المحلي من هذه المادة إلى 321 الف طن سنة 2022، ومن المتوقع أن ينخفض إلى حوالي 230 الف طن سنة 2023 (وهو ما يمثل 19% من نسبة تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني).

ونتيجة لهذا التراجع في الإنتاج الوطني، ازداد الاعتماد على السوق الدولية لتلبية احتياجات الاستهلاك الوطني بشكل ملحوظ. ويأتي ذلك في سياق عالمي يتسم بالتقلبات الكبيرة في أسعار السكر.

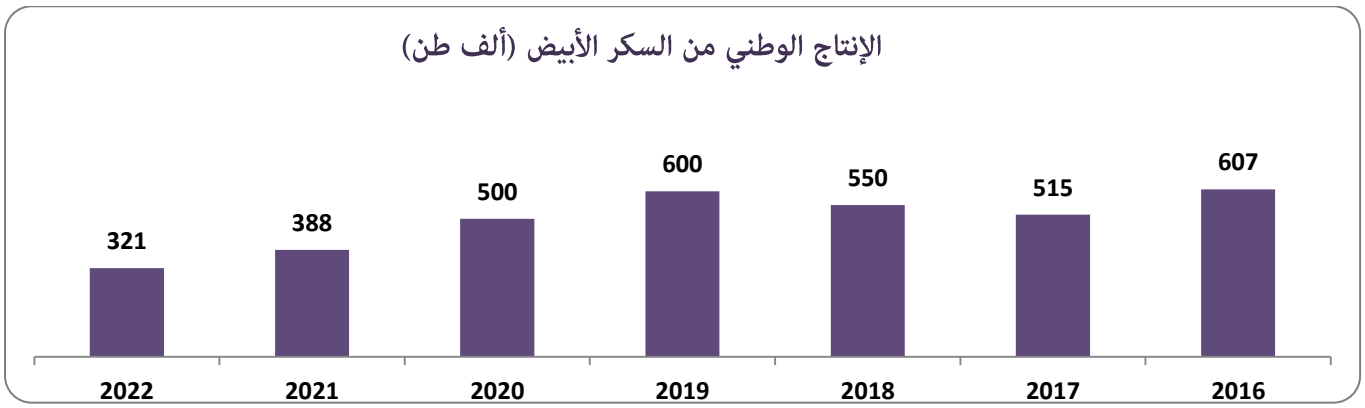

المصدر: وزارة الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات

وبفضل المساعدات التي قدمتها الدولة في إطار التدابير المتخذة من قبل صندوق التنمية الفلاحية، تمكن الإنتاج الوطني من السكر من تغطية ما يقارب متوسط 47% من الطلب المحلي على هذا المنتوج خلال الفترة 2016-2020. ولكن نظرا للظروف المناخية الجافة وغير الملائمة التي ميزت المواسم الثلاثة الأخيرة، تراجعت حصة الإنتاج الوطني من السكر في تغطية الحاجة الوطنية إلى 27% سنة 2022 وقد تنخفض إلى 19% سنة 2023.

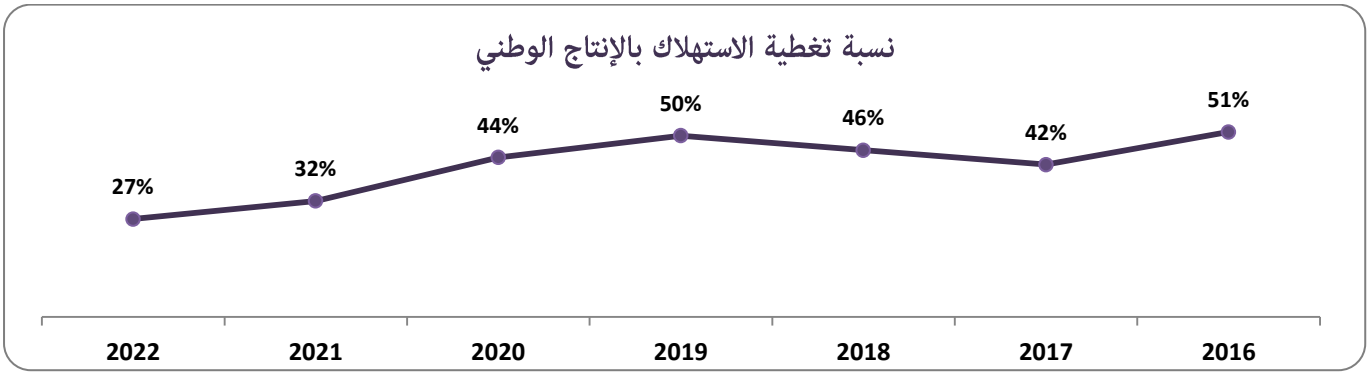

المصدر: وزارة الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات

2.2.II. الواردات من السكر الخام

أدى الانخفاض الحاد في إنتاج السكر المحلي سنة 2022 إلى زيادة اعتماد البلاد على الواردات. وارتفعت واردات السكر الوطنية بشكل ملحوظ سنة 2022 وذلك لتلبية الطلب المحلي المتزايد رغم انخفاض الإنتاج الوطني، لتبلغ مستوى 831 ألف طن، أي بزيادة 19% مقارنة بسنة 2021.

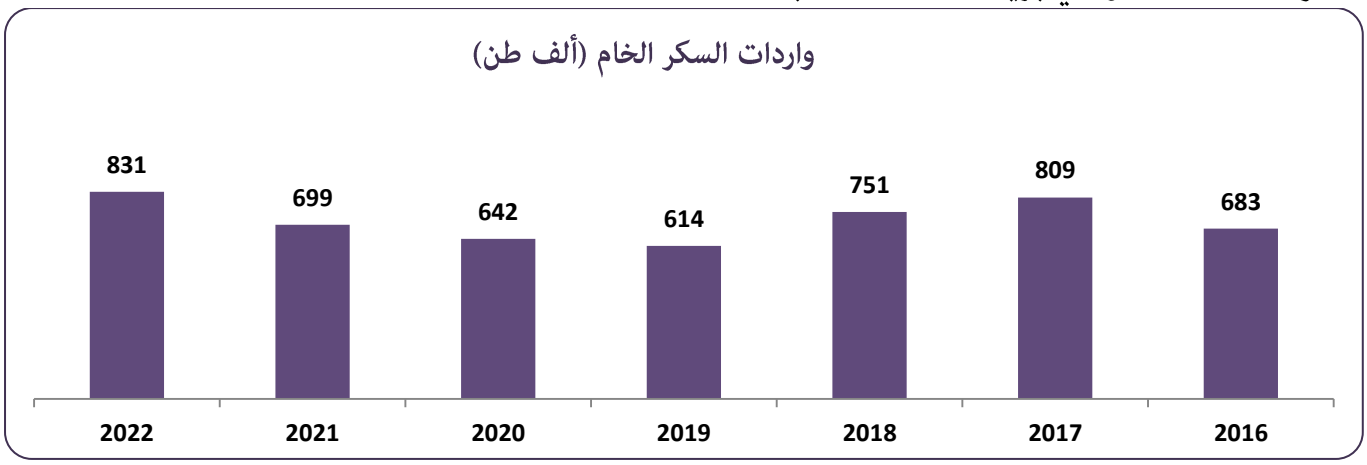

المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

و بالتالي فان نسبة تغطية الواردات من السكر ارتفعت من 68% سنة2021 إلى 73% سنة 2022، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 81% سنة 2023.

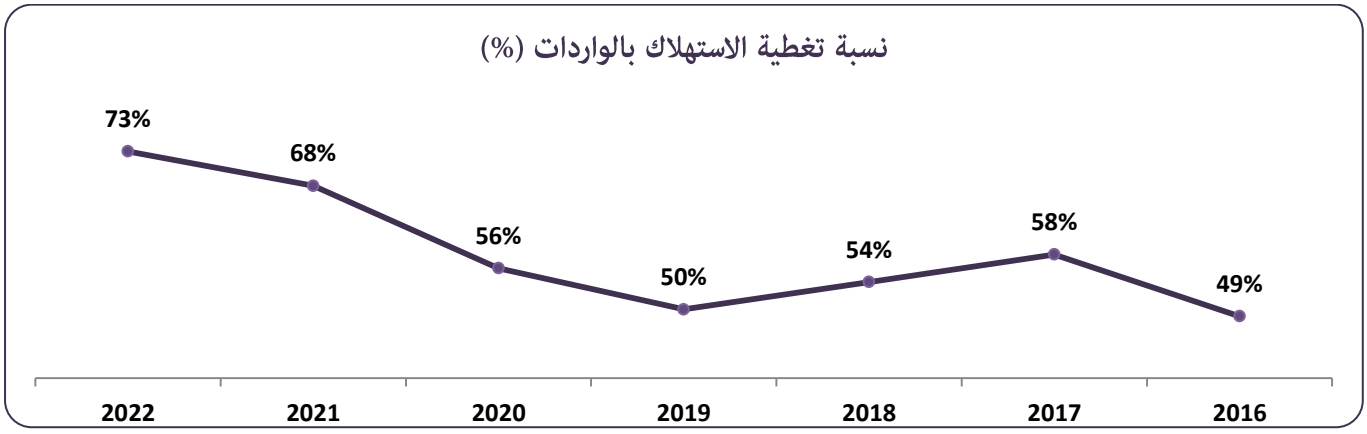

المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

3.2. II. وضعية نفقات دعم السكر

◄ تكلفة دعم مادة السكر عند الاستهلاك

عرفت تكلفة دعم مادة السكر عند الاستهلاك نفس اتجاه التطور الذي عرفته الكميات المستهلكة. واستناداً إلى دعم جزافي لاستهلاك السكر بقيمة 2847 درهماً للطن، ظلت تكلفة هذا المنتج مستقرة تقريباً عند 3,4 مليار درهم بين سنتي 2021 و2022 على غرار السنوات 2017-2019.

ونظرا إلى ارتفاع الدعم المذكور بنسبة 25% ابتداء من 14 أبريل 2023 بعد إعادة تقييم أسعار النباتات السكرية، فإن تكلفة دعم مادة السكر عند الاستهلاك ستتجاوز4 مليار درهم سنة 2023.

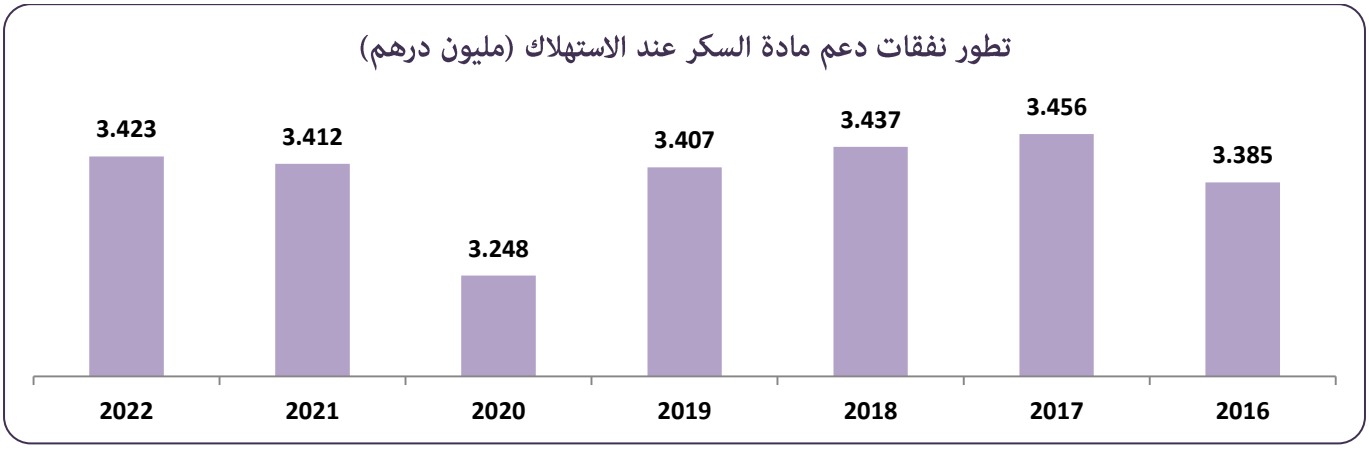

المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

و قد عرفت نفقات الدعم الشهرية للسكر تطورا حسب فترتين كما يلي:

- **<u>الفترة الأولى (قبل 14 أبريل 2023):</u>** بناءً على دعم جزافي قدره 2.847,27 درهم للطن، كان متوسط التكلفة الشهرية للسكر المكرر عند الاستهلاك حوالي 283 مليون درهم باستثناء شهر رمضان.
- **<u>الفترة الثانية (ابتداء من 15 أبريل 2023):</u>** مع اعتماد دعم جزافي بقيمة 3.571,65 درهم للطن، سيكون متوسط التكلفة الشهرية للسكر المكرر عند الاستهلاك حوالي 357 مليون درهم، مما يمثل زيادة نسبتها 26% مقارنة بالأشهر السابقة.

بناءً على هذا الأساس، تراوحت أسعار الاستهلاك الشهري للسكر خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023 بين 248 مليون درهم في يناير و400 مليون درهم في شهر ماي. وبالتالي، بلغت التكلفة الإجمالية للدعم خلال هذه الفترة 2,660 مليون درهم مقابل 2.325 مليون درهم، مما يمثل زيادة قدرها 14%.

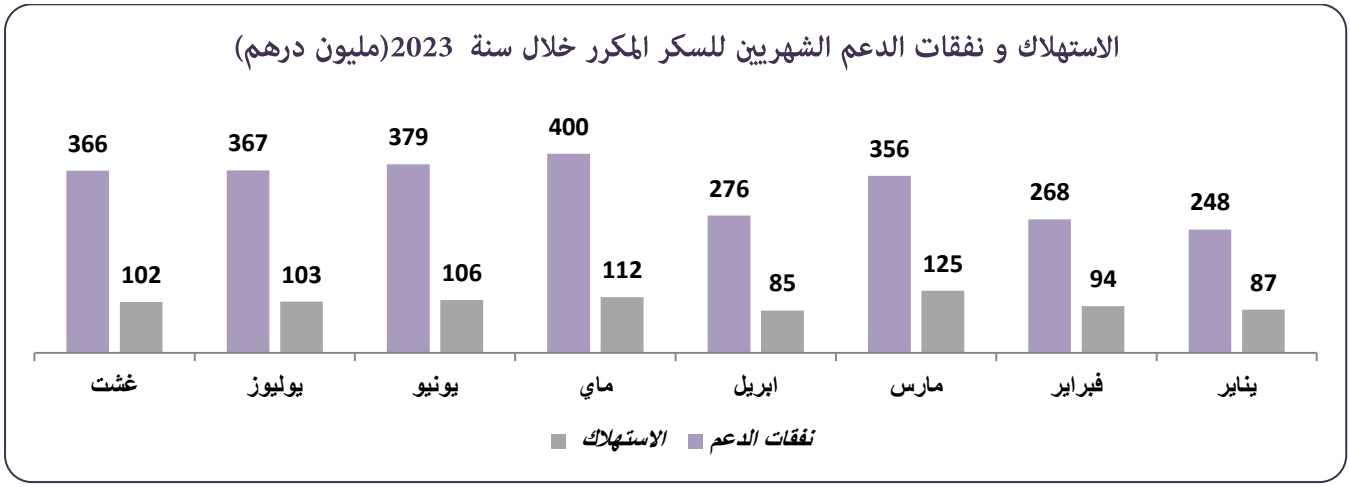

المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

◄ تكلفة دعم مادة السكر عند الاستيراد

بعد تسجيل مبالغ الدعم عند الاستيراد للسكر الخام لصالح الدولة خلال السنوات 2018-2020 نتيجة لانخفاض أسعار هذا المنتج في السوق العالمية، انعكس الوضع ابتداءً من سنة 2021.

أدى التصاعد الكبير لأسعار السكر الخام في السوق العالمية وارتفاع الكميات المستوردة بشكل كبير لسد النقص المتزايد في الإنتاج المحلي الى الزيادة الملحوظة في تكلفة دعم مادة السكر الخام عند الاستيراد على حساب ميزانية الدولة.

و بالتالي شهدت الميزانية المخصصة لتسوية ملفات استيراد السكر الخام قفزة نوعية بين سنة 2021 و 2022 لتصل إلى 1,27 مليار درهم. و من الجدير بالذكر أن هذه الميزانية قد تناهز ملياري درهم سنة 2023 نتيجة استمرار ارتفاع أسعار السكر الخام والكميات المستوردة.

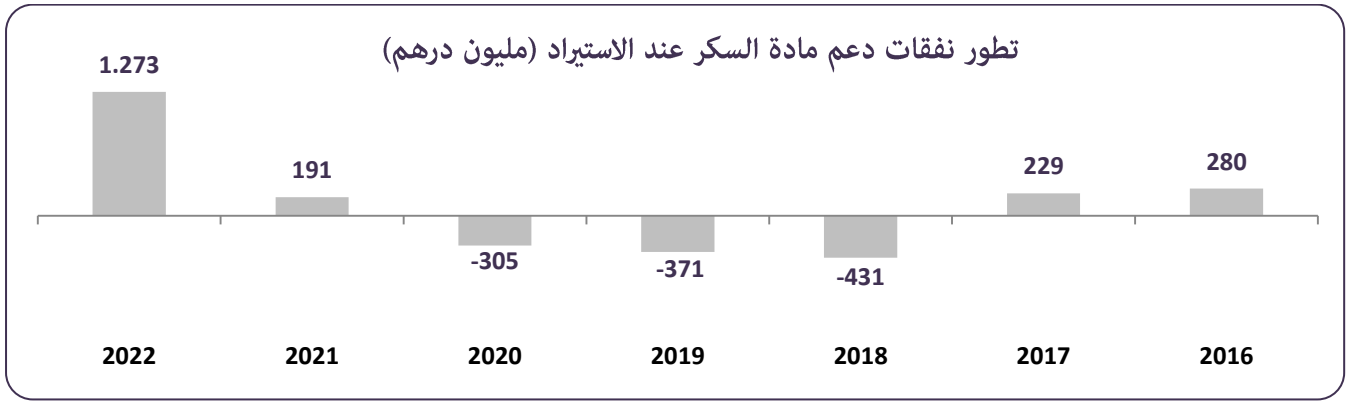

المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

نظرًا لارتفاع أسعار السكر الخام في السوق العالمية، ارتفع مبلغ الدعم الاحادي عند الاستيراد إلى 1.987 درهم للطن برسم الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، أي بزيادة قدرها 37% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

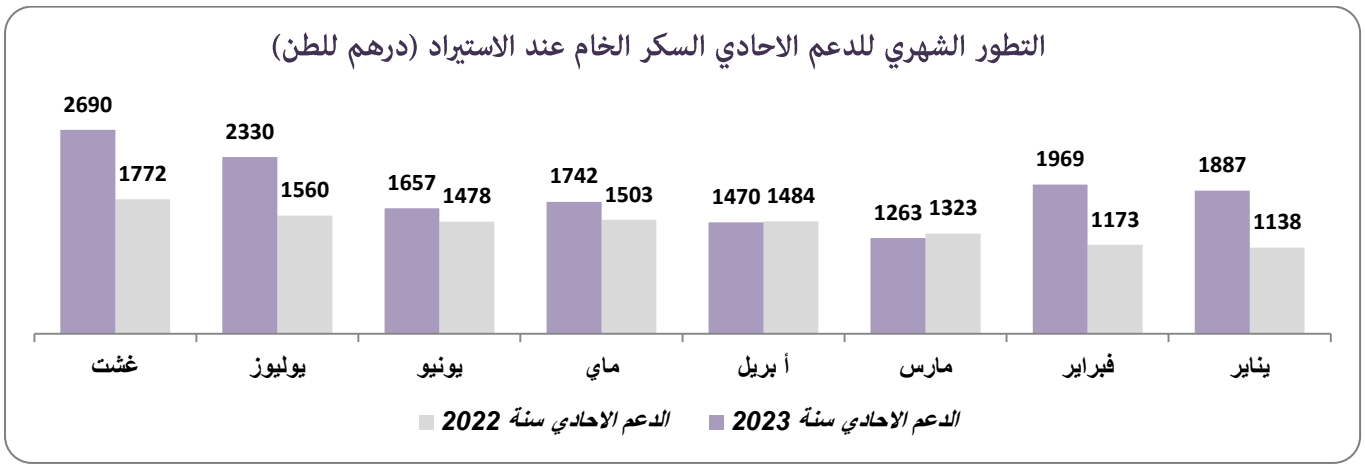

المصدر: معطيات صندوق المقاصة

لقد شهدت تكلفة الدعم الشهرية للسكر الخام عند الاستيراد تقلبًا كبيرًا بين يناير وغشت 2023 و ذلك بناءً على الكميات المستوردة وتغيرات الأسعار العالمية. خلال شهر فبراير، وصلت تكلفة هذا الدعم إلى أعلى مستوى لها حيث بلغت 255 مليون درهم، بينما انخفضت في أبريل إلى أدنى مستوى لها عند 93 مليون درهم. وبشكل عام، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، ارتفعت هذه التكلفة لتصل إلى 1220 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 54% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022.

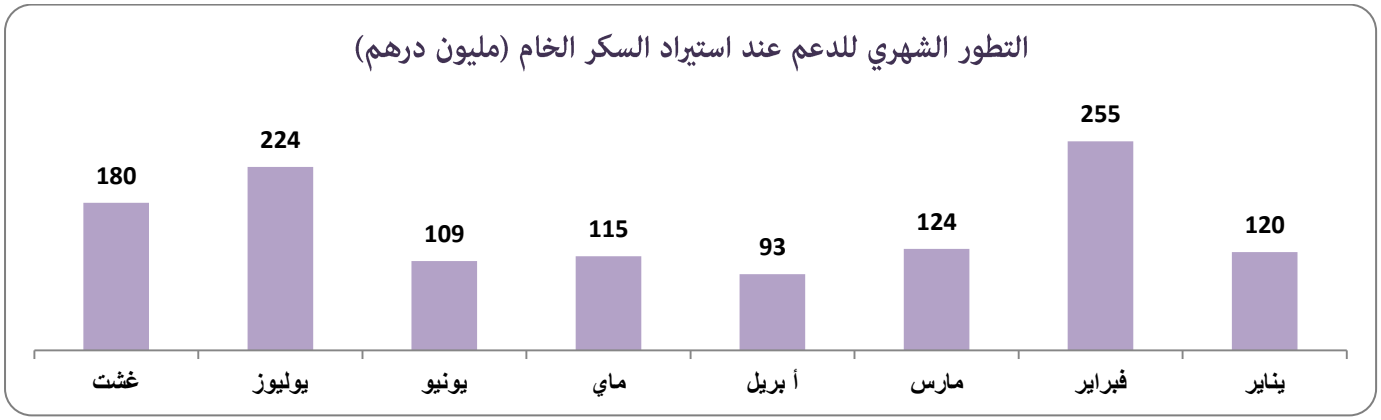

المصدر: معطيات صندوق المقاصة

3.II دعم سعر القمح اللين ودقيق القمح اللين

يحتل قطاع الحبوب مكانة هامة في القطاع الزراعي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ويلعب دورا استراتيجيا في تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في السيادة الغذائية. ونتيجة لذلك، تواصل الدولة اتخاذ جميع التدابير التي من شأنها ضمان تنمية سلسلة القيمة المرتبطة به.

وفيما يتعلق بأسعار الاستهلاك، يستهدف دعم الدولة المغربية لهذا القطاع على وجه التحديد القمح اللين. و يتعلق الأمر بآليتين مختلفتين توجهان هذا الدعم:

- **تأطير الأسعار وحماية الإنتاج الوطني** : تم وضع آلية تأطير الأسعار للتحكم في أثمان الحبوب المحلية والمستوردة بهدف استقرار أسعار الدقيق المتوفر في السوق والحفاظ على الإنتاج الوطني. ويتضمن ذلك تعديل الرسوم الجمركية و الدعم عند الاستيراد، و دعم الإنتاج الوطني، بما في ذلك منح التخزين و التجميع؛
- **دعم الاستهلاك** : تتدخل الدولة أيضا لدعم الاستهلاك من خلال تنفيذ تدابير عبر سلسلة القيمة بأكملها، خاصة فيما يتعلق بحصيص محدود من دقيق القمح اللين يقدر بحوالي 6.26 مليون قنطار. ويستهدف هذا الدعم الفئات الفقيرة في المجتمع بشكل رئيسي، من أجل ضمان حصولهم على المنتجات الغذائية الأساسية.

II .1.3. الإنتاج الوطني و تحصيل الحبوب

◄ الإنتاج الوطني من الحبوب

بلغ إنتاج الحبوب الثلاث الرئيسية للموسم الفلاحي 23/2022، ما يناهز 55,1 مليون قنطار مقابل 34 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 22/2021، أي بزيادة قدرها 62%. و مع ذلك، فقد عرف الإنتاج خلال هذا الموسم انخفاضا بنسبة 15% مقارنة بمتوسط الإنتاج لمدة خمس سنوات (2018-2022). ويفسر هذا الوضع بتعاقب أزمات الجفاف التي أدت إلى انخفاض النسبة التراكمية للتساقطات المطرية مع سوء توزيعها والتباين الكبير في درجات الحرارة الدنيا والقصوى، مما أدى إلى اضطرابات في دورات الإنتاج لمختلف أنواع الحبوب. وسجل الموسم الزراعي الحالي معدلا تراكميا للتساقطات بلغ 207 ملم، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 36% مقارنة بالسنة العادية (322 ملم)، ولكن بزيادة قدرها 13% بالموسم السابق (184 ملم)في نفس الفترة.

وتميزت بداية الموسم بظروف مناخية غير ملائمة ، مع تأخر هطول الأمطار الأولى، و نقص ملحوظ في المياه وتوزيع غير مناسب في الزمان والمكان خاصة من شتنبر إلى نهاية نونبر 2022، مما أخر زراعة المحاصيل الخريفية الذي كان له تأثير سلبي على حالة المراعي. وتركز هطول الأمطار بين العشرة أيام الأخيرة من نونبر 2022 ونهاية فبراير 2023، مع هطول خفيف في مارس وأوائل أبريل في بعض المناطق.

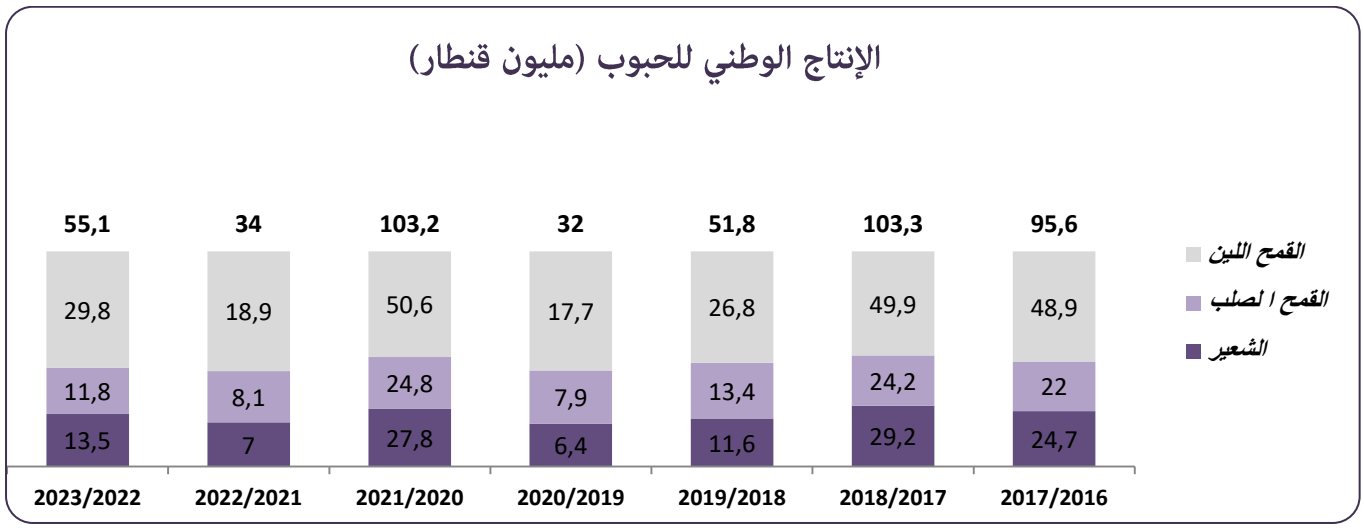

المصدر: وزارة الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات

وينقسم إنتاج الحبوب حسب الأنواع على النحو التالي: 29,8 مليون قنطار من القمح اللين، 11,8 مليون قنطار من القمح الصلب، و 13,5 مليون قنطار من الشعير. وتجدر الإشارة إلى أن أربع مناطق تساهم بنسبة تصل إلى 82.9% من الإنتاج الوطني.

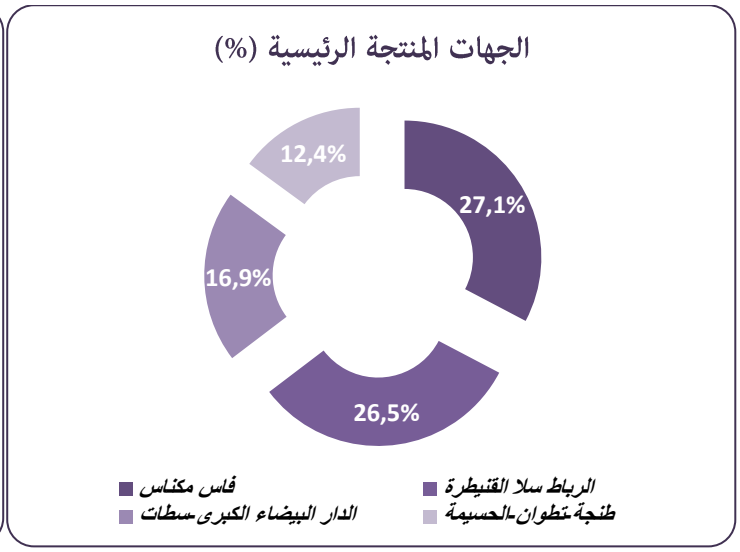

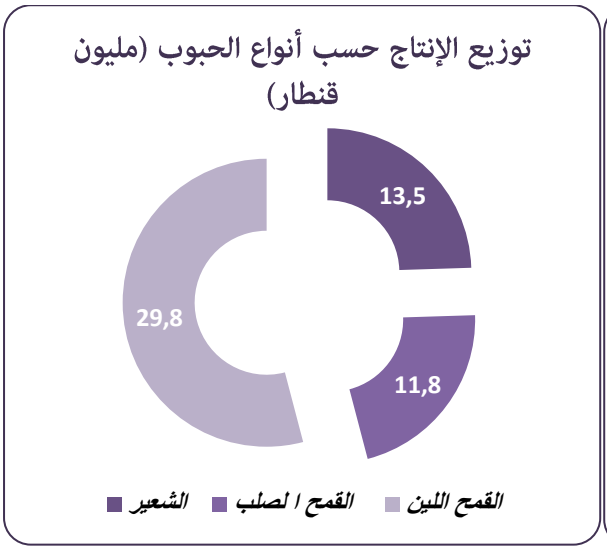

المصدر: وزارة الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات

ومن أجل تسهيل تسويق محصول 2023، رغم مستوى الإنتاج المتوسط، وضعت الحكومة مجموعة من التدابير التنظيمية والتحفيزية، خاصة للقمح اللين. وتشمل ما يلي:

- اعتماد ثمن مرجعي قدره 300 درهم للقنطار الواحد للقمح الطري ذي الجودة المرجعية، وذلك لمنح المزارعين القدرة على التفاوض على أفضل سعر لمنتوجهم. ويشمل هذا السعر كافة المصاريف والرسوم والهوامش بالإضافة إلى تكاليف توصيل القمح اللين إلى المطاحن؛
- تحديد فترة التسويق من فاتح يونيو إلى 31 يوليوز 2023 للاستفادة من منحة التخزين؛
- مواصلة اعتماد منحة تخزين قدرها درهمان ونصف (2,50) للقنطار عن كل 15 يوماً تخزين القمح الطري المنتج محلياً والذي يتم تسليمه حصراً للمطاحن الصناعية. يُمنح هذا الدعم فقط لمؤسسات التخزين الحاصلة على ترخيص صادر عن المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية؛
- تغطية تكاليف النقل المجاني للقمح اللين إلى المناطق النائية (ورزازات والراشيدية وكلميم) مع وجوب إعداد وثائق دفع تكاليف النقل في أجل ستة أشهر بعد شهر التسليم ؛
- المساهمة في تسويق المنتج الوطني من خلال تفضيل المنتج الوطني عند تنظيم طلب العروض لاقتناء القمح اللين المخصص لتزويد المطاحن المسؤولة عن إنتاج الدقيق المدعوم.

◄ المحصول الوطني من الحبوب

بلغ إنتاج القمح اللين برسم الموسم 2022/2021 ما مجموعه 1,4 مليون قنطار، مما يمثل 7% من الإنتاج الوطني، أي بانخفاض كبير مقارنة بنسبة 33% المسجلة في الموسم السابق. هذه الكمية تعتبر الأدنى التي تم تسجيلها على الإطلاق خلال العقد الماضي. يمكن تفسير هذا الوضع بوجود عدة عوامل، منها الجفاف الذي أدى إلى تقليل الكميات الم حلية المنتجة من القمح اللين بشكل كبير، وأيضًا تغير سلوك المزارعين الذين اختاروا الاحتفاظ لأنفسهم بجزء كبير من محاصيلهم ، وذلك في سياق تميز بارتفاع معدلات التضخم.

على خلاف المواسم السابقة، شهد الموسم الحالي مشاركة كبيرة من مصنعي الأعلاف في تجميع القمح اللين، حيث بلغت نسبة مساهمتهم 63% من إجمالي الكمية المجمعة، وهي حوالي 886 ألف قنطار. يليهم تجار الحبوب بنسبة 30% والمصانع الصناعية بنسبة 7%. وقد تم تجميع 64% من هذه الكمية في منطقة الدار البيضاء-سطات، بينما تم تجميع 24% منها في منطقة فاس-مكناس.

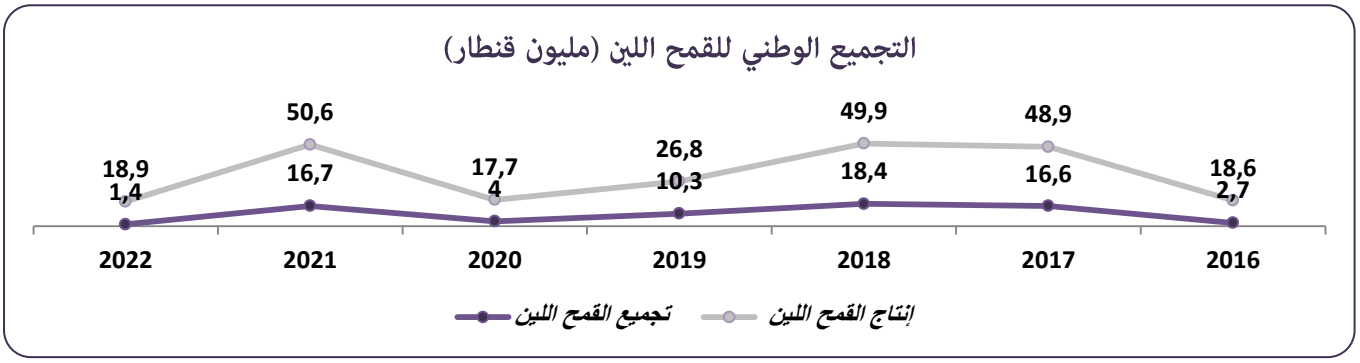

المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهني للحبوب و القطاني

II .2.3. واردات الحبوب

◄ التطور السنوي للكميات المستوردة من الحبوب

بلغت واردات الحبوب الرئيسية خلال موسم 23/2022 حوالي 86.9 مليون قنطار، مسجلة زيادة بنسبة 35% مقارنة بالموسم السابق. هذه الواردات تشمل 61% من القمح اللين، و24% من الذرة، و12% من القمح الصلب.

فيما يتعلق بأنواع الحبوب، شهدت الكميات المستوردة زيادات كبيرة لسد النقص المتزايد في الإنتاج الوطني. ولقد ارتفع سعر القمح اللين بنسبة 53%، وارتفع سعر القمح الصلب بأكثر من 100%، وزاد سعر الذرة بنسبة 26%. من ناحية أخرى، تعرضت واردات الشعير لانخفاض كبير بنسبة 63%. ويعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع الأسعار في السوق العالمية وصعوبات التسويق في السوق المحلية خارج نطاق طلبات العروض التي ينظمها المكتب الوطني البيمهني للحبوب و القطاني في إطار البرامج الذي يهدف إلى التخفيف من تأثيرات الجفاف.

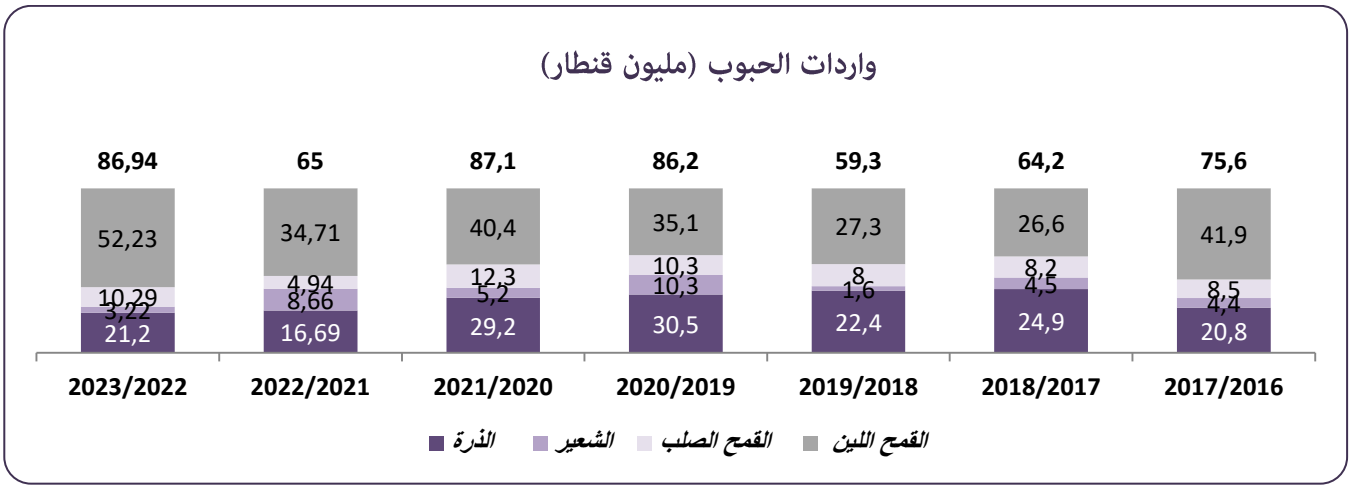

المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهني للحبوب و القطاني

◄ الكميات المستوردة من الحبوب برسم الفترة الممتدة من يوليوز 2022 إلى ماي 2023

خلال الفترة الممتدة من يوليوز 2022 إلى ماي 2023، شهدت الواردات الشهرية للحبوب والبقوليات تبايناً حسب مستوى الطلب في السوق المحلي والكميات المحلية المتوفرة. و قد سجل القمح الصلب متوسط شهري يبلغ 86 ألف طن. بينما كانت واردات القمح اللين العلفي أقل بكثير بمتوسط شهري يبلغ 10ألاف طن. أما الذرة، فسجلت واردات شهرية أعلى بمتوسط يبلغ 177.000 طنا. أما بالنسبة للمنتجات الأخرى، فتم استيراد الشعير بمعدل شهري يبلغ 27.000 طنا، والعدس بمعدل 5.485 طنا، والأرز بمعدل 5.616 طنا، والحمص بمعدل 455 طنا.

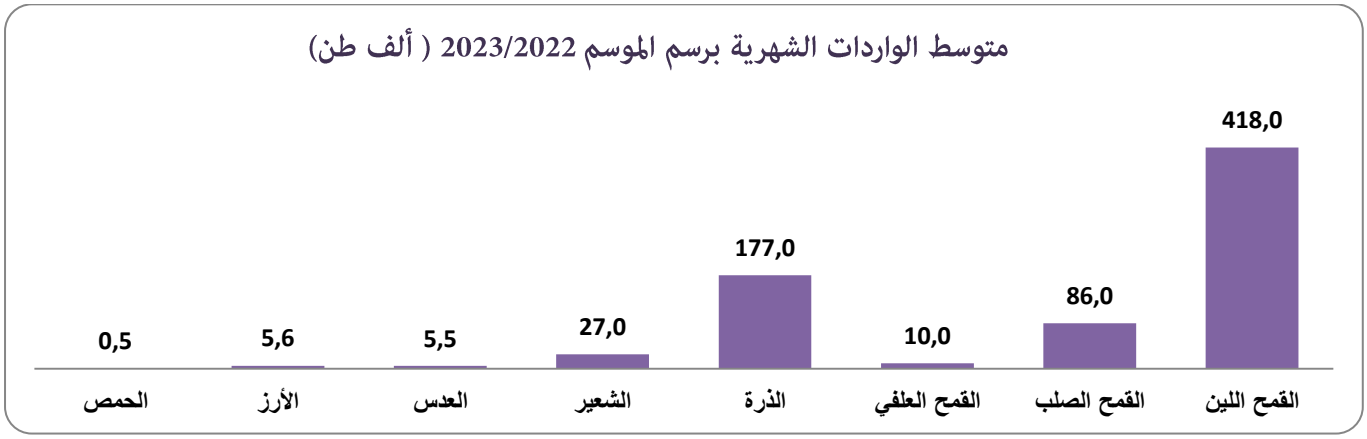

المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهني للحبوب و القطاني

◄ الكميات المستوردة من القمح اللين خلال سنة 2022

شهدت الكميات المستوردة شهرياً من القمح اللين تذبذباً كبيراً خلال سنة 2022، حيث تراوحت بين الحد الأدنى المتمثل في 92 ألف طن خلال شهر مارس 2022 والحد الأقصى الذي يناهز826 ألف طن شهر يوليوز 2022. وقد بلغ متوسط الكمية المستوردة خلال هذه السنة ما يناهز437 ألف طن أي ما يعادل تقريباً متطلبات السحق الشهرية لمطاحن الدقيق الصناعية.

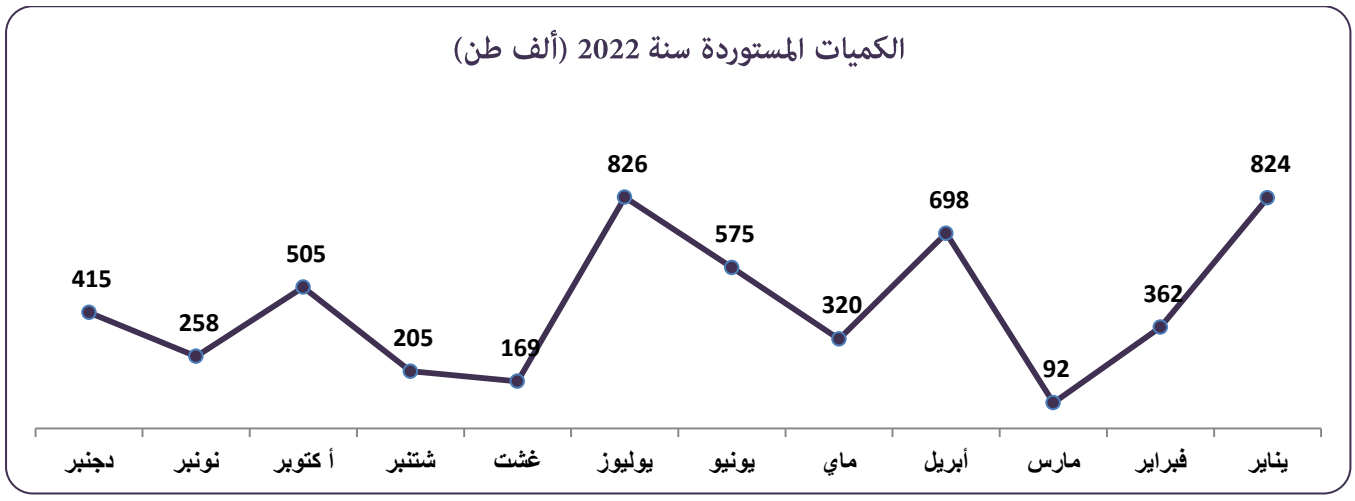

المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهني للحبوب و القطاني

◄ الكميات المستوردة من القمح اللين خلال سنة 2023

بلغ متوسط الكمية الشهرية المستوردة من القمح اللين خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 حوالي 450 ألف طن. و لقد تم تسجيل انعدام الواردات خلال شهر يونيو (نتيجة تعليق استرداد المبالغ المدفوعة على استيراد القمح اللين لتعزيز جمع المنتج المحلي)، كما تمت ملاحظة ارتفاع الواردات إلى أقصى مستوى لها في شهر يوليوز 2023 حيث بلغت 866 ألف طن، بهدف تعزيز المخزون الوطني من القمح اللين.

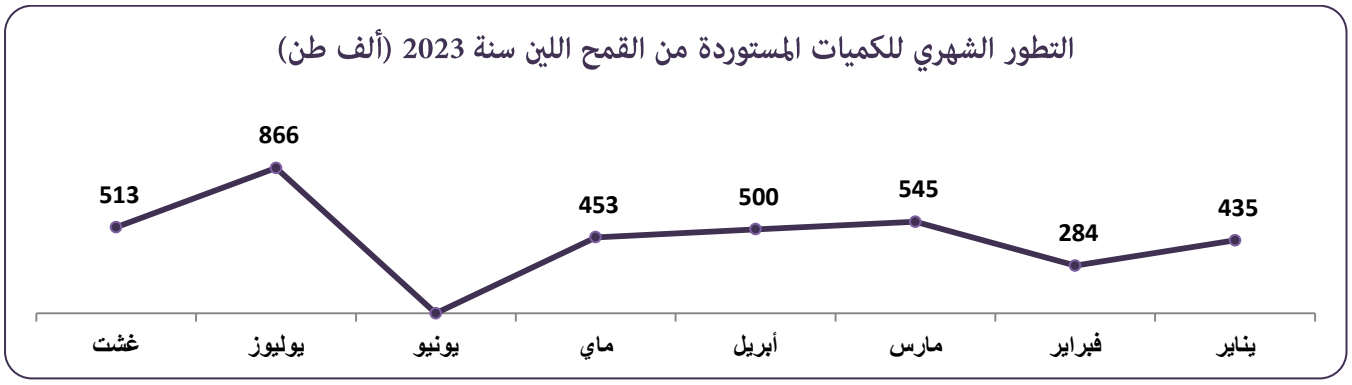

المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهني للحبوب و القطاني

◄ مصادر استيراد القمح اللين

سجلت الواردات من فرنسا وألمانيا قفزة نوعية تمثلت في 80% من إجمالي الكميات المستوردة. و لقد ساهمت فرنسا بنسبة 61% أي ب 32 مليون قنطار، بينما ساهمت ألمانيا بنسبة 19% أي ب 9,7 مليون قنطار. و من جهة أخرى ، شهدت واردات القمح اللين من أوكرانيا انخفاضًا كبيرًا. خلال السنوات الماضية، كانت أوكرانيا تمثل 26% من إجمالي واردات المغرب، ولكن نتيجة للظروف الصعبة والصراعات، انخفضت هذه الواردات بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت واردات القمح اللين من الأرجنتين بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت في السابق إلى متوسط 3 ملايين قنطار على مدى خمس سنوات إلى أقل من مليون قنطار، ويعود هذا الانخفاض إلى إعلان انخفاض الإنتاج في الأرجنتين وارتفاع أسعار هذا المصدر.

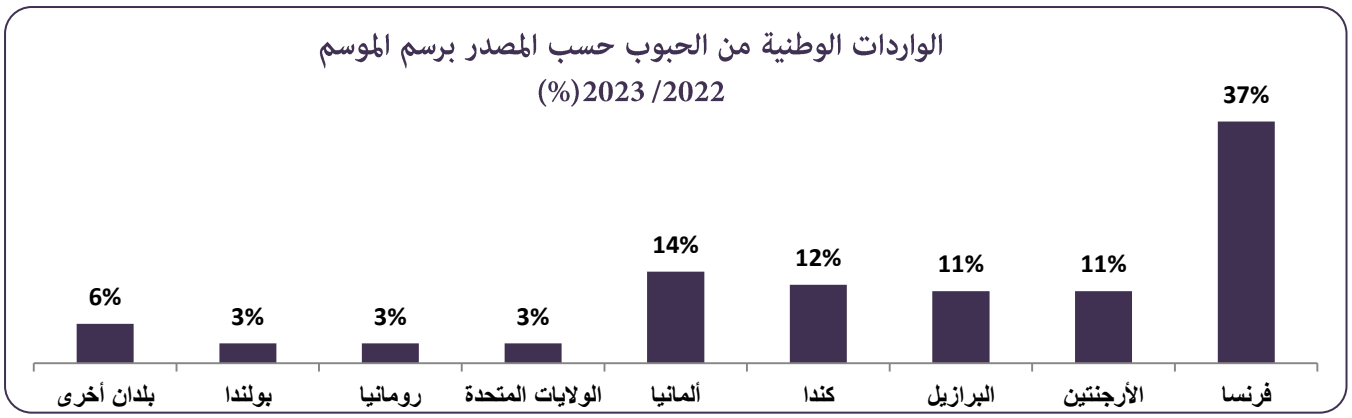

المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهني للحبوب و القطاني

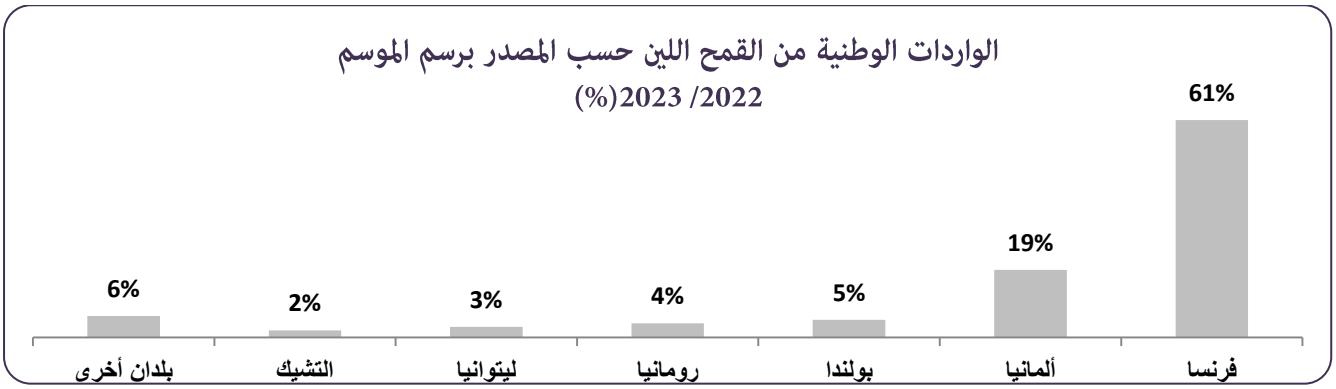

المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهني للحبوب و القطاني

◄ تطور الرسوم الجمركية المطبقة على واردات القمح اللين

تهدف الدولة إلى الحفاظ على التوازن بين الإنتاج المحلي للقمح اللين وإمدادات السوق بهذا المنتج. ولذلك تقوم الحكومة بمراجعة الرسوم الجمركية وفقًا لتطور أسعار القمح اللين على الصعيد العالمي والسياق الاقتصادي، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي لهذا القطاع.

منذ سنة 2021 ، ونظراً لزيادة الإنتاج المحلي للقمح اللين ولتعزيز الإنتاج المحلي وضمان دخل كافٍ للفلاحين المغاربة وتسهيل موسم التسويق، اتُخذت الإجراءات التحفيزية المعتادة التي تتمثل في إنشاء ثمنٍ مرجعي للمزارعين وإعطاء منح لعمليات التجميع والتخزين، بالإضافة إلى رفع الرسوم الجمركية على واردات القمح اللين إلى مستوى 135% خلال الفترة الممتدة من 15 ماي 2021 إلى 31 أكتوبر 2022.

ومع الزيادة الملحوظة في أسعار القمح اللين على الصعيدين العالمي والمحلي، تم تعليق تحصيل الرسوم الجمركية على واردات القمح اللين ابتداء من نونبر 2021.

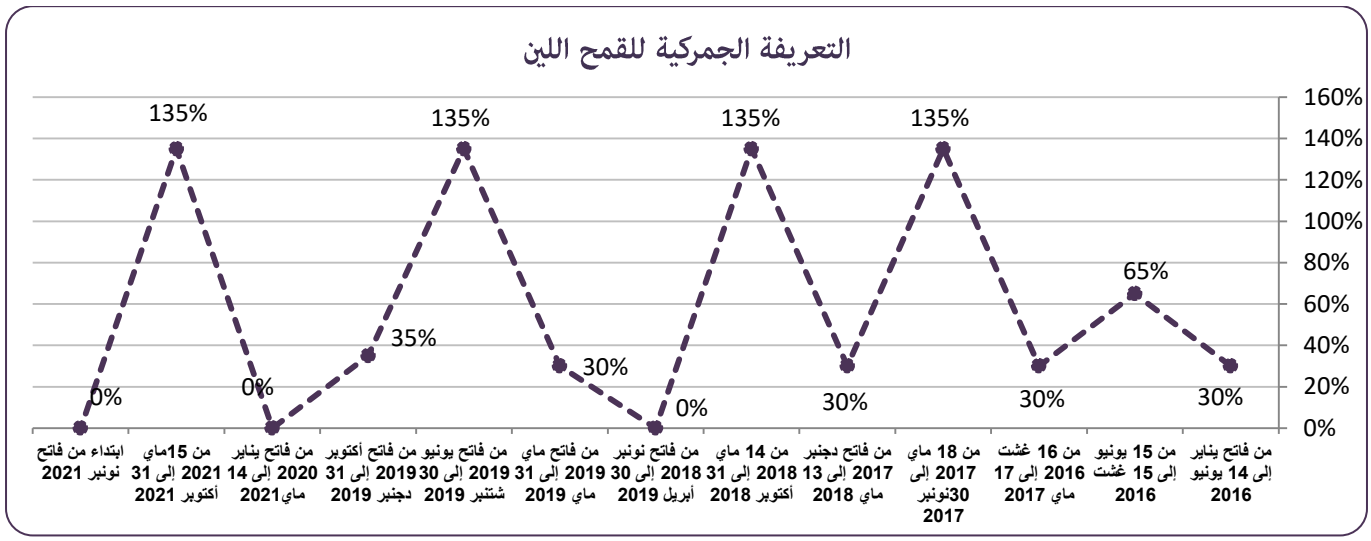

المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهني للحبوب و القطاني

II .3.3. الصناعات التحويلية للحبوب

بالنسبة للكميات المسحوقة خلال الموسم 23/2022 من قبل المطاحن الصناعية، فهي تقدر بحوالي 60 مليون قنطار. و بناءً على قدرة السحق السنوية للمطاحن المذكورة و التي تبلغ 105 مليون قنطار، فإن معدل الاستفادة الإجمالي من الطاقة الإنتاجية لا يتجاوز 57% برسم هذا الموسم.

وفيما يتعلق بتوزيع عمليات السحق حسب أنواع الحبوب، يمثل القمح اللين حوالي 52,5 مليون قنطار، وهو ما يعادل 87% من الإجمالي المسحوق، يليه القمح الصلب بنسبة 12% ثم الشعير بنسبة 1%.

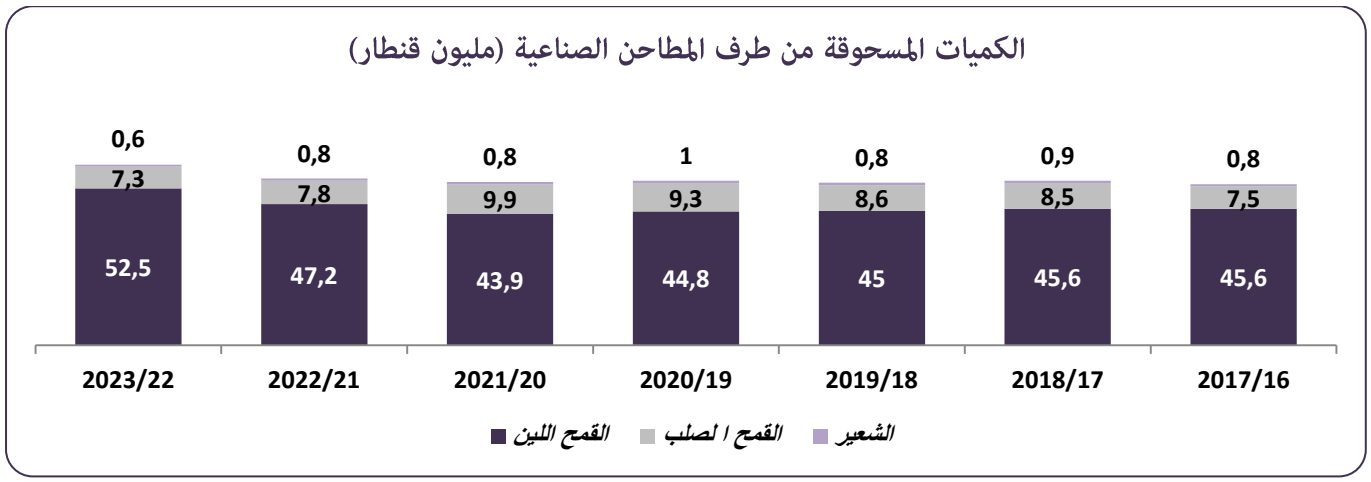

المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهني للحبوب و القطاني

II .4.3. وضعية نفقات دعم القمح اللين و الدقيق الوطني للقمح اللين

بلغت نفقات الدعم للقمح اللين المحلي والدقيق الوطني للقمح اللين 1248 مليون درهم (باستثناء الدعم عند الاستيراد) برسم سنة 2022، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 17% مقارنة بالسنة الماضية، وذلك بسبب الكمية المنخفضة التي تم تجميعها مقارنة بالموسم السابق.

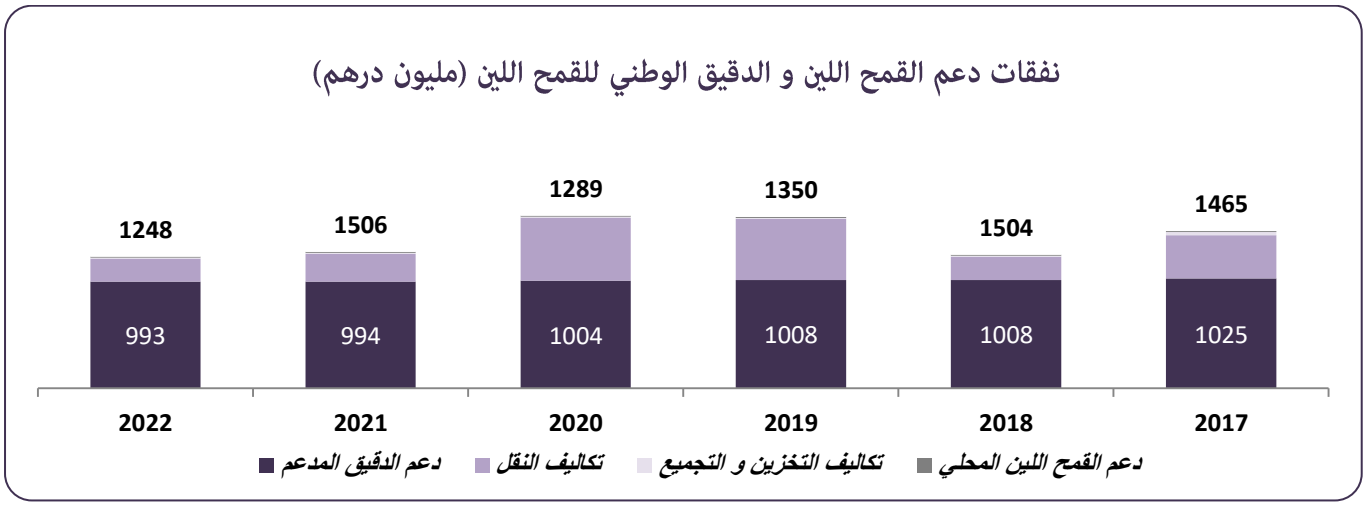

المصدر: مديرية الميزانية

II .4. التدابير المتخذة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين برسم سنة 2023

بالرغم من الانخفاض النسبي الذي عرفته الأسعار العالمية للنفط والبوتان والغازوال والبنزين والقمح اللين خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023 بنسب تصل إلى 23% و32% و25% و18% و27% على التوالي مقارنة بالمستويات التاريخية المسجلة خلال نفس الفترة من السنة الماضية، إلا أن هذه الأسعار تظل مرتفعة بالمقارنة مع مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19. وفي المقابل، على عكس هذه المنتجات التي شهدت انخفاضًا في أسعارها، ارتفع سعر السكر الخام الدولي بشكل كبير خلال نفس الفترة، بنسبة تصل إلى 23% مقارنة مع السنة الماضية.

لذلك، من أجل ضمان تزويد مستمر للسوق الوطنية من هذه المواد الأساسية وتحقيق استقرار أسعارها في السوق المحلية، تواصل الحكومة اتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف إلى دعم القدرة الشرائية للمواطنين بشكل مستمر.

II .1.4. مواصلة دعم المواد المدعمة

لقد عملت الحكومة على الحفاظ على نفس أسعار بيع المواد المدعمة على مستوى السوق المحلية رغم تقلبها الشديد في السوق الدولية من خلال استمرار تغطية الدعم التالي:

- دعم قنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغراما بحوالي 68 درهم خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023، اي بتراجع بنسبة 31% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية ؛
- دعم السكر الخام عند الاستيراد بما يناهز 1987 درهما للطن خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت من سنة 2023، مقابل 1451 درهما للطن سنة 2022، أي بزيادة قدرها 37% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية . ويتمثل الهدف من هذا الدعم في تمكين واردات السكر من سد عجز الإنتاج الوطني لهذا المنتج الذي شهد انخفاضا كبيرا نتيجة نقص الموارد المائية مع ضمان نفس سعر البيع المحلي للسكر؛
- الاستمرار في دعم استهلاك السكر المكرر بزيادة الدعم الجزافي بحوالي 25%، أي من 2,847 إلى 3,572 درهم للكيلوغرام و ذلك ابتداء من 14 أبريل 2023 ، بعد إعادة تقييم أسعار محاصيل النباتات السكرية من أجل إنعاش الإنتاج الوطني للسكر ؛
- مواصلة نظام دعم حصة الدقيق الوطني للقمح اللين التي تبلغ 6,26 مليون قنطار بدعم أحادي يناهز 143,375 درهما للقنطار.

II .2.4. مواصلة تفعيل نظام دعم واردات القمح اللين

نظرًا لعجز الإنتاج المحلي، برسم الموسم الحالي، بسبب الجفاف واستمرار تجاوز سعر الاستيراد لهذا المنتوج للسعر المستهدف، ، فقد استمرت الحكومة في منح دعم لاستيراد القمح اللين، بالإضافة إلى وقف استيفاء

الرسوم الجمركية على الاستيراد خلال سنة 2023، وذلك لضمان تأمين السوق المحلي بهذا المنتوج وتثبيت سعر الخبز عند 1,20 درهم وكذا أسعار الدقيق.

التطور الشهري لواردات القمح اللين برسم الفترة الممتدة من يناير إلى غشت من سنة 2023

تراوحت المنحة الجزافية للقمح اللين بين 20,7 و126,64 درهم للقنطار برسم الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023 ، وذلك نتيجة لتقلبات أسعار القمح اللين في السوق العالمية ، لتبلغ متوسطا قدره 62 درهماً للقنطار ، أي بانخفاض 63% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار القمح بنهاية الفترة المذكورة مقارنة مع السنة الماضية.

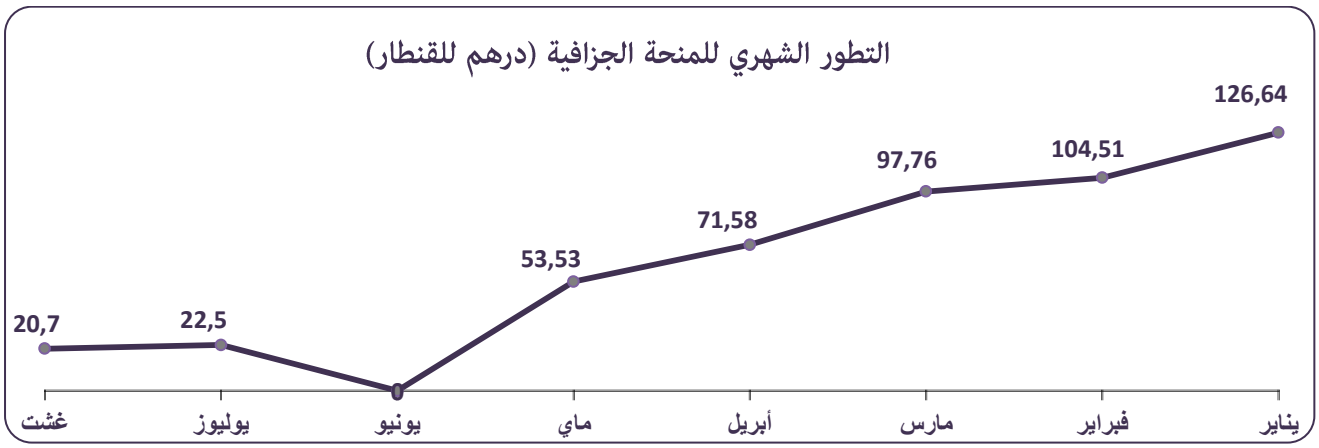

المصدر: مديرية الميزانية

على هذا الأساس، استمر تفعيل نظام دعم واردات القمح اللين برسم سنة 2023 على أربع فترات:

- **الفترة الأولى (من يناير إلى ماي 2023)**: تم استيراد كمية 22 مليون قنطار باعتماد منحة جزافية بمتوسط قدره 91 درهمًا للقنطار؛
- **الفترة الثانية (يونيو 2023)**: تقرر تعليق العمل بالنظام المذكور لتشجيع تجميع الإنتاج الوطني من القمح اللين والذي بلغ ما يقارب 29 مليون قنطار علما أنه خلال هذه الفترة لم يتم استيراد القمح اللين؛
- **الفترة الثالثة (يوليوز - شتنبر2023)** : للاستفادة من تراجع أسعار القمح اللين مقارنة بالمستويات العالية المسجلة برسم سنة 2022 (- 30%) وبداية سنة 2023 (- 13%)، تمت إعادة تفعيل نظام دعم واردات القمح اللين برسم الفترة المذكورة وذلك من أجل تغطية واسعة للاحتياجات المحلية للبلاد ؛
- **الفترة الرابعة (أكتوبر- دجنبر 2023)** : نظرا لاستمرار تجاوز منحة استيراد القمح اللين لمبلغ 20 درهما للقنطار ، ومن أجل ضمان مخزون وطني كافي من القمح اللين من خلال تشجيع الاستيراد، تم تجديد نظام دعم واردات القمح اللين خلال هذه الفترة.

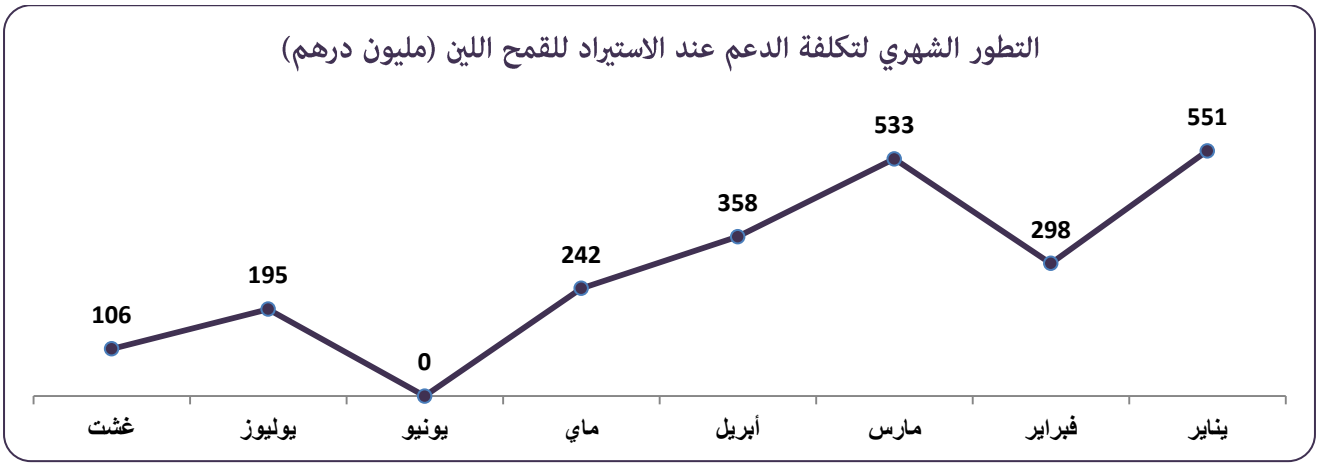

المصدر: مديرية الميزانية

II .3.4. دعم قطاع النقل الطرقي

نظرا للارتفاع المستمر في أسعار المحروقات على المستوى الوطني مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة، وبهدف الحفاظ على استقرار تعريفة نقل الركاب والبضائع، واصلت الحكومة الدعم المباشر الاستثنائي لقطاع النقل الطرقي خلال سنة 2023. وبالتالي، بلغت الميزانية المخصصة لهذه العملية 1000 مليون درهم خلال الفترة من يناير إلى غشت 2023.

II .5. توقعات تكلفة المقاصة عند متم شهر غشت من سنة 2023 و الاعتمادات المفتوحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024

II .1.5. توقعات تكلفة المقاصة برسم الفترة الممتدة من يناير إلى غشت من سنة 2023

على أساس متوسط سعر غاز البوتان الذي ناهز 540,92 دولار للطن، ومتوسط سعر صرف الدولار الذي بلغ 10,11 درهما، والكميات المطروحة لاستهلاك غاز البوتان المقدرة بـ 1,92 مليون طن ، فإن التكلفة المتعلقة بدعم أسعار غاز البوتان تقدر بنحو 11,455 مليار درهم برسم الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023.

وأخذا بعين الاعتبار التكلفة المتوقعة لدعم المنتجات الغذائية البالغة 7,131 مليار درهم، تُقدر التكاليف الإجمالية للمقاصة خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023 بمبلغ 18,586 مليار درهم دون احتساب دعم قطاع النقل الطرقي.

II .2.5. الاعتمادات المفتوحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024

خصص مشروع قانون المالية لسنة 2024 اعتمادات إجمالية تقدر ب 16,357 مليار درهم، من أجل دعم أسعار غاز البوتان والمواد الغذائية (السكر، ودقيق القمح اللين).

تضع وزارة الاقتصاد والمالية تحت اشارتكم

مجموعة من قنوات التواصل والاعلام

بوابة الانترنيت

www.finances.gov.ma

صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/financesmaroc

حساب تويتر

Twitter '@financesmaroc'

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

http://lof.finances.gov.ma